الجمهورية التونسية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

جانفي 2023

# المشروع السنوي للآداء لسنة 2023

مهمة الصناعة والمناجم والطاقة

وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف

## الفهرس

	<u>3</u>	ِ الأول تقديم المهمة	المحور
4		إستراتيجية المهمة:	1-
7		برامج المهمة:	2-
8	وسط المدى:	الميز أنية وإطار النفقات مت	3-
	<u>11</u>	الثانى: تقديم برامج المهمة	المحور
		<u> </u>	77
	<u>12</u>	عدد 1: برنامج الطاقة	الد نامح
40	<u></u>		
13		تقديم البرنامج:	-1
16		أهداف ومؤشرات الأداء:	-2
لمدى (2023-2023)	نامج متوسط اأ	الميزانية وإطار نفقات البر	-3
	<u>25</u>	عدد 2: برنامج الصناعة	البرنامج
26		تقديم البرنامج:	1-
28		أهداف ومؤشرات الأداء:	2-
مدى( 2025-2023)	نامج متوسط ال		-3
( 1 1 1 7			
	<u>46</u>	عدد 3: برنامج المناجم	الد نامح
	<del>10</del>		
47		تقديم البرنامج:	1-
49		أهداف ومؤشرات قيس الأا	2-
57:2025-20	سط المدى 23	إطار نفقات البرنامج متو	3-
	مساندة 60	<ul> <li>عدد 4: برنامج القيادة والـ</li> </ul>	البرنامج
ئيته:	اندة واستراتيج	تقديم برنامج القيادة والمس	1-
ج القيادة و المساندة:		•	2-
•	•	الميذ انبة واطار النفقات مت	3-

<b>جانفي 2023</b>			[داع	المشروع السنوي للأ
			<u>87</u>	<u>الملاحق</u>
		<u>88</u>	.اع	بطاقات مؤشرات الآه
	<u>89</u>		اع برنامج الطاقة	بطاقات مؤشرات الآه
	<u>100</u>		اء برنامج الصناعة	بطاقات مؤشرات الآه
	<u>114</u>		اء برنامج المناجم	بطاقات مؤشرات الآه
	<u>126</u>	اندة	داء برنامج القيادة والمس	بطاقات مؤشرات الآه
		<u>146</u>	<u>وميين</u>	بطاقات الفاعلين العه
	<u>147</u>	مج الطاقة	وميين المتدخلة في برناه	بطاقات الفاعلين العه
	<u>156</u>	ج الصناعة	وميين لمتدخلة في برنام	بطاقات الفاعلين العه
	<u>169</u>	مج المناجم	وميين المتدخلة في برناه	بطاقات الفاعلين العه
		180	مقاربة النوع الاحتماعي	بطاقة خاصة بادراح

<b>جانفي 2023</b>		المشروع السنوي للآداء
	المحور الأول تقديم المهمة	
	• (* 55	
	3	

## 1-إستراتيجية المهمة:

تتولى مهمة الصناعة والمناجم والطاقة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة ودعم الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والطاقة والمناجم، وتهدف في هذا الإطار إلى تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاعمال والعمل على تنمية الموارد الوطنية والاستغلال الأمثل للمحروقات والمناجم والنهوض بالطاقات المتجددة وضمان الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وتتنزل استراتيجية المهمة ضمن التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية للدولة التونسية على غرار خطة التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة إلى أفق سنة 2030 والتي تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء بتحقيق صناعة مستدامة ومجددة وضمان الحصول على طاقة نظيفة والتي أقرتها الأهداف 7 و 9 والتي تنص على:

◄ الهدف السابع: طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة والذي يقوم على محورين أساسيين ضمان حصول الجميع على الطاقة وبأسعار معقولة وزيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية.

أما فيما يتعلق بتوفير الطاقة لجميع الفئات فتعد تونس من البلدان التي بلغت فيها نسبة التغطية الكهربائية 100% في المناطق الريفية مع العمل على تطوير انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة

كما نجحت الوزارة بفضل الأليات المتبعة من طرف الفاعلين العموميين في التخفيض الإجمالي من الكثافة الطاقية بحوالي 2٪ سنويًا لكن رغم ذلك لا تزال هذه الإنجازات غير كافية في مواجهة الزيادة الحادة في الطلب على الطاقة، حيث أصبحت تونس منذ سنة 2001، مستوردا صافيا للطاقة الأولية نظرا لنقص المصادر وضعف الاستثمارات مما انعكس على معدل الاستقلالية الطاقية.

أما فيما يتعلق بمحور زيادة حصة الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية رغم أن تونس من بين البلدان الثلاثة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أدخلت تحسينات في الإطار التشريعي لتطوير الطاقات المتجددة لكن بقي المزيج الطاقي يعتمد أساسا على الطاقة الأحفورية ( 99٪ منها 57٪ للغاز الطبيعي و 42٪ للنفط)، وهو نفس التمشي بالنسبة للكهرباء التي رغم الزيادة في طاقتها الإنتاجية فهي لاتزال تعتمد على الغاز الطبيعي (97٪) على الرغم من الإمكانات المهمة في مجال الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

◄ الهدف التاسع: الصناعة، التجديد والبنية التحتية يرنو هذا الهدف إلى توفير بنية تحتية حديثة وتعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

كما تتنزل استراتيجية المهمة في إطار الالتزام باحترام دستور الجمهورية التونسية ونذكر من بين أحكامه الفصل 16 الذي ينص على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية. تعرض الاتفاقيات وعقود الاستثمار المتعلقة بالثروات الوطنية على مجلس نواب الشعب وعلة المجلس الوطني للجهات والأقاليم للموافقة عليها." وكذلك جملة التشاريع الجارى بها العمل ذات العلاقة بمجال تدخل المهمة.

كذلك على المستوى الوطني يعتبر مخطط التنمية مرجعية هامة لضبط الاستراتيجيات والأهداف القطاعية حيث تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط المتعلقة خاصة بتحديث القطاع الصناعي ودعم القدرة التنافسية للقطاع وتسريع الانتقال الطاقي.

كما تعمل المهمة على تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في مأسسة المساواة وتكافئ الفرص بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي للنساء ضمن سياساتها العمومية وذلك في تناغم مع الالتزامات الدولية (أهداف التنمية المستدامة الهدف الخامس) والوطنية (الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية: الأثر الثالث المتعلق بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين

الاقتصادي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل والاثر الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي)

وفي إطار تشخيص واقع القطاعات التي تشرف عليها المهمة ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني عليها تم تحديد أهم نقاط القوة التالية:

- تنوع المهن والنشاطات التابعة للقطاع الصناعي،
  - التكلفة التنافسية لليد العاملة التونسية،
- تموقع جغرافي استراتيجي للاندماج في سلاسل القيمة العالمية،
- قطاع واعد للصناعات الغذائية وفي تطور متواصل بالنسبة للصناعات الميكانيكية والكهربائية،
- المصادقة على مشاريع في مجال الطاقات المتجددة مما سيرفع في نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي،
- إعداد مشروع استراتيجية في قطاع الطاقة في انتظار عرضها في مجلس وزاري مضيق،
  - تحسن تدريجي لإنتاج الفسفاط،
- · شهدت المواد الغير فسفاطية في السنوات الأخير تطورا في رقم المعاملات نتيجة تحسن انتاج الأملاح نتيجة دخول مشاريع جديدة في الإنتاج الفعلي،
- استحثاث نسق البحث المنجمي نتيجة تطور عدد رخص البحث وكذلك امتيازات الاستغلال.

### كما تعمل المهمة على تحسين وتجاوز جملة من النقائص:

- ضعف نسبة الاستثمار الوطني في القطاع الصناعي،
- تراجع متواصل لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام،
- منوال صناعي يعتمد أساسا على اليد العاملة التي ليست لها قيمة مضافة،
- تدهور مناخ الاستثمار (نصوص قانونية وإجراءات إدارية معقدة، ارتفاع في التكاليف، نقص في التنسيق بين مختلف المتدخلين)

#### المشروع السنوي للآداء

- تراجع الموارد المتاحة من الطاقة الأولية بينما يشهد الطلب نموا متواصلا،
- الاعتماد الشبه كلي على الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء بنسبة تفوق 97 % بينما تعود 3% إلى الطاقات المتجددة،
- تراجع لمعدل الإنتاج السنوي للفسفاط نتيجة لضعف منظومة النقل وبطئ انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج،
- نقص استقطاب مستثمرين ذوي كفاءة فنية ومالية عالية في قطاع المواد الغير فسفاطية لغياب الترويج والنصوص القانونية المواكبة لتطور القطاع.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاعات من نقاط قوة وتحديات وجب رفعها وفي ظل الإطار العام الدولي والوطني وتأثيرها على القطاعات فإن رؤية المهمة على المدى المتوسط ترتكز أساسا على محاور استراتيجية تسعى إلى تحقيق أهدافها خلال فترة المخطط 2023-2025 وهي:

- ✓ توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات ودعم التجديد صلب المؤسسات الصناعية،
- ✓ دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتحسين مساهمته في التنمية الشاملة والمستدامة،
  - ✓ تنمية الموارد الوطنية من المحروقات ودعم الاستقلالية الطاقية،
- ✓ ضمان الانتقال الطاقي عبر التسريع في نسق المشاريع في مجال الطاقات المتجددة
   و النجاعة الطاقية،
- ✓ استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته والنهوض بقطاع المواد الغير الفسفاطية.

## 2-برامج المهمة:

تتكون مهمة الصناعة والمناجم والطاقة من ثلاثة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للمهمة وبرنامج قيادة ومساندة يوفر الدعم المادي واللوجستي للبرامج العملياتية:

- ﴿ برنامج الطاقة،
- ﴿ برنامج الصناعة،

جانفي 2023

### المشروع السنوي للآداء

◄ برنامج المناجم،

برنامج القيادة والمساندة.

## 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى: أ- ميزانية المهمة:

تم ضبط نفقات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة بـ 5.971.200 أ.د سنة 2023 مقابل 7.889.650 أي بنقص يقدر بحوالي مقابل 7.889.650 أي بنقص يقدر بحوالي 1919 أ.د ( 24%-).

ويرجع هذا النقص المسجل في ميزانية المهمة إلى التقليص في نفقات التدخلات والتي تعود أساسا إلى انخفاض نفقات دعم المحروقات.

جدول عدد 1: تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023 حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

(5-2										
	التطور	تقديرات 2023	ق.م تعدیلي	ق.م 2022	نفقات	بيان الن				
النسبة	المبلغ		2022	2022						
4.4	1640	38810	37170	37170	إ.التعهد	نفقات التأجير				
4.4	1640	38810	37170	37170	<u>ا الدفع</u>					
30	1787	7730	5943	6963	إ التعهد	نفقات التسيير				
30	1787	7730	5943	6963	إ الدفع					
24-	1922558.8-	5915825	7838383.8	3126131	إ.التعهد	نفقات التدخلات				
24-	1922558.8-	5915825	7838383.8	3126131	إ الدفع					
8.3	680	11489	8155	9736	إ.التعهد	نفقات الاستثمار				
8.3	680	8835	8155	9736	إ الدفع					
24.3-	1918451.8-	5973854	7889651.8	3180000	إ.التعهد	المجموع				
24.3-	1918451.8-	5971200	7889651.8	3180000	إ_الدفع					

<sup>\*</sup>دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2: تطور تقديرات ميزانية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023 حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

(الوعدان العاديون)										
	التطور	تقديرات 2023	ق.م تعدیلي	ق.م 2022	البرامج					
النسبة	المبلغ		2022							
25-	1950668	5738634	7689302	2953191	إ التعهد	الطاقة				
25-	1950668	5738634	7689302	2953191	إ الدفع					
17	31461	216174	182059	208263	إ_التعهد	الصناعة				
17	31461	213520	182059	208263	إ الدفع					
2-	145.8-	7946	8091.8	8333	إ التعهد	المناجم				
2-	145.8-	7946	8091.8	8333	إ الدفع					
9	902	11100	10198	10213	إ التعهد	القيادة والمساندة				
9	902	11100	10198	10213	إ الدفع					
24.3-	1918450.8-	5973854	7889650.8	3180000	إ.التعهد	المجموع				
24.3-	1918450.8-	5971200	7889650.8	3180000	إ الدفع					

<sup>\*</sup>دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023 – 2025)

## جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2023):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق.م تعديل <i>ي</i> 2022	ق.م 2022	إنجازات 2021	البيان
43000	42000	38810	37170	37170	33695	نفقات التأجير
8700	8500	7730	5943	6963	156305	نفقات التسيير
1993800	3432000	5915825	7838383.8	3126131	1686708	نفقات التدخلات
13500	9000	8835	8155	9736	369	نفقات الاستثمار
2059000	3388000	5971200	7889651.8	3180000	1877077	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2060750	3389500	5976355	7894545.8	3184895	1879077	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

## جدول عدد 4: إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

(3-3 : <i>3-1</i> )						
تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2023	ق.م تعدیل <i>ي</i> 2022	ق.م 2022	إنجازات 2021	البيان
1934000	3295000	5738634	7689302	2953191	3334482	برنامج الطاقة
103300	73600	213520	182059	208263	114178	برنامج الصناعة
8200	7900	7946	8091.8	8333	5385	برنامج المناجم
13500	11500	11100	10198	10213	10003	برنامج القيادة والمساندة
2059000	3388000	5971200	7889650.8	3180000	3467706	المجموع

جانفي 2023

المشروع السنوي للآداء

## البرنامج عدد 1: برنامج الطاقة

إسم رئيس البرنامج :السيد بلحسن شيبوب

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: ابتداء من جانفي 2019

## 1-تقديم البرنامج:

## 1.1 إستراتجية البرنامج

يكتسي قطاع الطاقة أهمية استراتيجية بالغة في بلادنا فهو مجال حيوي يحمل رهانات متعددة وله انعكاسات حتمية على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما يقتضي رؤية شاملة متعددة الأبعاد وعلى أفق متعدد المحطات وذلك عملا على "الحصول على الطاقة في ظروف جيدة لجميع المواطنات والمواطنين في جميع المناطق والمساهمة في التنمية الاقتصادية"

وترتكز هاته الرؤية الجديدة على توازن 3 أبعاد وهي الأمن الطاقي و الإنصاف الطاقي و الإنصاف الطاقي و التنمية المستدامة. وفي أفق زمني متعدّد المحطات يبدأ بالمحطة الاولى لغاية 2020 وهي فترة العمل المباشر وتسريع نسق الإصلاحات تليها المحطة الثانية في افق سنة 2030 وهي محطة الطاقات المتجددة بامتياز والانتهاء من تأهيل البنية التحتية في مجال الطاقة لتكتملبالمحطة النهائية في غضون سنة 2050 تمثل رحلة جيل وتنتهي بتطوير أنموذج طاقى نظيف صديق للبيئة.

وترتكز التوجهات الاستراتجية في غضون سنة 2030 لقطاع الطاقة على 4 محاور أساسية:

- المحور الأول ويتعلق بتنمية الموارد الوطنية من المحروقات.
- المحور الثاني ويتعلق بضبط سياسات تكرير النفط وتعزيز البنية الأساسية لنقل وتوزيعو خزن المواد البترولية.
  - المحور الثالث ويتعلق بتطوير نشاط توليد الكهرباء والربط الكهربائي.
  - المحور الرابع ويتعلق بالنهوض بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة.

وقامت استراتيجية قطاع الطاقة على احترام الالتزامات الدولية والوطنية ولعل أهمها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تبين خلال تقدم اشغال اعداد التقرير الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لسنة 2021 في تونس تطابق تام لاستراتيجية قطاع الطاقة مع الهدف السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"من خلال أهدافه: 7.1 المتعلق بصممان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 حيث لنا ان نذكر ان نسبة الربط بشبكة الكهرباء في تونس تفوق 99% مع مراعات الفئات الهشة من خلال دعم معزز للفئات الهشة المحدودة الدخل عملا على تطبيق توجهات دستور 2022 الذي نص ضمن فصله 16 على أن "ثروات الوطن ملك للشعب التونسي، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية. "حيث تمت المحافظة على الدعم الكبير لقوارير الغاز المسيل المستعمل في القطاع المنزلي اذ فاقت نسبة الدعم فيه خلال سنة 2019 نسبة 80%.

اما بالنسبة للمقصد 7.2 "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030" فلنا ان نذكر اننا نعمل على ادماج 35% من الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي وان العديد من المشاريع بصدد التنفيذ حالياو بالتالي الاستغناء التدريجي لللطاقات الحرارية وتعديل نسبة الدعم.

وبالنسبة للمقصد 7.3 "مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030" فيجدر التذكير ان تونس كانت رائدة في هذا المجال منذ ثمانينات القرن الماضي اين بدأت في وضع وتنفيذ سياسة للتحكم في الطاقة في جميع القطاعات مما مكن من التخفيض في الطلب على الطاقة بحوالي 2% سنويا بالمقارنة بالسيناريو المرجعي وتطمح الى ان يتم التخفيض بـ 3% خلال الفترة القادمة ليبلغ التخفيض الجملي في استهلاك الطاقة الأولية 30% في غضون سنة 2030.

وبالتوازي، يساهم قطاع الطاقة في تحقيق المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية "تقليص من كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030" عبر المقاصد المذكورة اعلاه، وكما يتم تظافر الجهود لتحيين تقرير المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) لملاءمته مع التطورات والمستجدات في

القطاع. بالإضافة إلى ذلك تم العمل على اعداد استراتيجية وطنية لتخفيض الانبعاثات في قطاع الطاقة في أفق 2050 وهي في المراحل الأخيرة من اتمامها وتبقى الغاية المرجوة من السياسات العمومية في تناغم مع استراتيجية القطاع لضمان تزويد آمن للبلاد بالطاقة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع الحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد والحفاظ على القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال التحكم في تكلفة توفير الطاقة والحوكمة الرشيدة لهذا القطاع مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة بضمان تزويد منصف للطاقة لجميع الجهات في أحسن الظروف في اطار يولي عناية خاصة بالحفاظ على البيئة بالتوجه إلى انتقال طاقي منخفض الكربون حيث دعت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية في ديسمبر 2015 جميع الدول الأطراف إلى اعتماد سياسات عامّة تساعد على احتواء الزيادة في درجات الحرارة إلى أقلّ من درجتين مئويّتين (20) أو حتى درجة مئوية ونصف (1.5°)

ولتحقيق هذا الهدف، التزم جميع الأطراف بتحديد مساهماتهم المحددة الوطنيا وتحيينها كل خمس سنوات تعكس بشكل رسمي التزام كل دولة بمعاضدة الجهود الدولية لمكافحة تغيّر المناخ.

وقدّمت تونس مساهمتها الاولى المحدّدة وطنيّا في سبتمبر 2015، وهي تهدف إلى تخفيض كثافة الكربون في جميع القطاعات بنسبة 41%في عام 2030 مقارنة بعام 2010 كما تحتل الطاقة صدارة الأولويات القطاعيّة في مجال الحدّ من التغيّرات المناخيّة، بمساهمة مهمّة تقدّر بحوالي 75 % من جملة المساهمة المحدّدة الكليّة للبلاد التونسيّة و تعتبر النجاعة الطاقيّة والطاقات المتجددة العاملين الأساسين لتحقيق الهدف الخاص بقطاع الطاقة والذي يتمثل في تقليل كثافة الكربون بنسبة 46 % في عام 2030 مقارنة بمستواه في عام 2010.

## 2.1 الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج الطاقة الإدارة العامة للمحروقات والادارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والادارة العامة للاستراتيجيات واليقظة كهياكل مركزية متدخلة في وضع و تنفيذ السياسة العمومية للطاقة والطاقات

أما فيما يتعلق بالفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الطاقة:

- الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وتتمثّل مهمّتها في تصميم وتنفيذ سياسة الدولة في مجال التحكّم في الطاقة، وذلك من خلال تعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة، وتطوير الطاقات المتجدّدة والانتقال إلى طاقة صديقة للبيئة.
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهي منشاة عمومية وتتمثّل مهمّتها في إنتاج الكهرباء وغاز البترول السائل. كما تسهر أيضا على نقل الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وتوزيعهما وتزويد السوق الوطنية بالطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي وفي الاستجابة لحاجيات كل الحرفاء (حرفاء منزليين وصناعيين ومهنيين وتجاريين...).
- الشركة التونسية لصناعات التكرير وهي منشأة عمومية وتتمثّل مهمّتها في تكرير النفط وتوريد المحروقات.

## 2-أهداف ومؤشرات الأداء:

## 2.1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

■ الهدف 1-1-: ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع

يعاني ميزان الطاقة بالبلاد التونسية من اختلال بين الموارد والطلب منذ سنة 2001 زادت حدّته بعد 2010 ليصل العجز الى مستويات قياسية و يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وعدم اكتشاف حقول كبرى تمكن من تغطية الطلب المتزايد على الطاقة وللحد من هذا العجز تم إقرار توجهات استراتيجية لقطاع الطاقة تعتمد أساسا على تنمية الموارد وتأمين التزويد واعتماد منوال اقتصادي معتدل في استهلاك الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في المزيج الكهربائي واعتماد معايير التنمية المستدامة لخلق توازن بين حماية البيئة والمنافسة وتأمين التزويد الى جانب الترشيد في استعمال الطاقة.

تم اعتماد مؤشرين لمتابعة الهدف المحدد وهما:

✓ المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على
 الطاقة.

المشروع السنوي للآداء

جانفي 2023

√ المؤشر عدد .2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اخذا بعين الاعتبار ضرورة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

### المؤشرات:

### ✓ المؤشر 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة يندرج في اطار الحفاظ على الأمن الطاقي للبلاد من خلال توفير الاحتياجات الوطنية للمحروقات.

## √ تقديرات المؤشر 1.1.1

	تقديرات		2022	إنجازات	الوحدة	موشرالأداء
2025	2024	2023		2021	,	, -3 <b>3</b>
*	40	43	46	47	%	المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة.

<sup>\*</sup> الاستهلاك الوطني من المحروقات المتوقّع للفترة 2023-2025 يتم تحديده حسب الفرضية التي سوف يتم اعتمادها بميزانية الدولة لسنة 2023 فيما يخص المعدّل السنوي لسعر برميل خام "برنت" والمعدّل السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الدينار.

### √ المؤشر 2.1.1: نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.

نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز تندرج في اطار توفير الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز بشكل منصف و متواصل لجميع الفئات.

## √ تقديرات المؤشر 1.1.2

	تقديرات		2022	إنجازات	الوحدة	موشرالأداء	
2025	2024	2023	2022	2021	وَ		٠.٠٠٠
99.8	99,8	99,8	99,8	99,8	%	الكهرباء	
23.4	23,4	23,2	23,0	22,8	%	الغاز الطبيعي	المؤشر عدد2.1.1 : نسبة الربط بشبكتي الكهرباء والغاز

### الهدف 2-1: الانتقال إلى منوال طاقى منخفض الكربون

يرنو هذا الهدف لمواصلة الإنجازات السابقة في مجالي التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في الطاقة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في المجهود العالمي لمجابهة الاحتباس الحراري والتغييرات المناخية الذي انخرطت فيه الدولة التونسية بالالتزام بتقليص كثافة الكربون بنسبة 46 % لقطاع الطاقة في غضون 2030 وذلك عبر وثيقة المساهمات المقصودة المحددة وطنيا (NDC) المصادق عليها من الحكومة التونسية وذلك قصد الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون.

وقد تم اعتماد 3 مؤشرات لمتابعة الهدف المحدد وهي:

√ المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي-

√ المؤشر عدد 2.1.2: نسبة تحسين الكثافة الطاقية.

✓ المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات اعتبارا لصلتها المباشرة بالالتزامات الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وبالتغييرات المناخية ومع مراعاة مدى توفر المعلومات لاحتساب المؤشرات.

### ■ المؤشرات:

√ المؤشر عدد 1.1.2: نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

## ✓ تقديرات المؤشر:2.1.1

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023	2022	2021	<i>3</i> — <i>3</i>	
22	22	19	6	4.4	%	نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي.

### √ المؤشر عدد 2.2.1: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كمية الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقية من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.

## √ تقديرات المؤشر .2.2.1 :

	تقديرات		2022	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2025	2024	2023	2022	2021	, — <u>"</u>	<i></i>
2.6	1.8	1.8	1.7	1.6	%	نسبة تحسين الكثافة الطاقية

بالنسبة لسنة 2020، انعكست أزمة الكوفيد 19 سلبا على الاقتصاد التونسي حيث تراجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاء بــ8.6% مقارنة بسنة 2019، فيما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أقل من النمو الاقتصادي (7%) في نفس الفترة مما أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تدهورا يقدر بـ2.1.%

في 2021 شهد الطلب الجملي على الطاقة الأولية ارتفاعا بـ 7% مقارنة بـ 2020، ليعود بذلك تقريبا الى مستوى 2019. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أكبر من النمو الاقتصادي في نفس الفترة أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية خلال 2021 بالرغم من المجهودات الحثيثة المبذولة في مجال التحكم في الطاقة.

#### جانفي 2023

من المنتظر أن يتحسن نسق النمو الاقتصادي بنسبة 3% خلال السنوات القادمة مع استقرار في نسبة الطلب على الطاقة الأولية مما سيؤثر ايجابيا على مؤشر الكثافة الطاقية.

✓ المؤشر عدد 3.1.2: نسبة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة

### ✓ تقديرات المؤشر.2.2.1:

	تقديرات			.e.( *) - *)		
2025	2024	2023	2022	إنجازات 2021	الوحدة	مؤشر الأداء
0.8	1.74	0.20	1.55	3.5	%	انبعاثات المغاز ات الدفيئة في قطاع الطاقة

فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، تم تسجيل استقرار في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2020-2010 وذلك بنمط تطور سنوي يقدر بـ-0.2٪. كما سجلت الانبعاثات المتسربة (émissions fugitives) تراجعا خلال نفس الفترة ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

## جدول عدد1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

#### (الوحدة: ألف دينار)

دعانم الأنشطة(*)	التقديرات المالية 2023	الأنشطة	تقدیرات 2023	المؤشرات	الأهداف
	1278	نشاط عدد 1: الإشراف والتصرف في قطاع الطاقة: التاجير	%43	المؤشر عدد 1.1.1: نسبة تغطية الإنتاج	

جانفي 2023

## المشروع السنوي للآداء

- تنقيح مجلة المحروقات ترويج القطع الشاغرةالخطة التونسية الإصلاح قطاع الطاقةانعقاد دوري للجنة الاستشارية للمحروقات تبسيط الإجراءات المستثمرين في الطاقات المتجددة.	3 080 000 2 594 000	نشاط عدد 2: الدعم الموجه المحروقات:  الدعم الموجه للشركة التونسية لصناعات التكرير.  نشاط عدد 3: الدعم الموجه المحروقات:  المحروقات:  الدعم الموجه للشركة التونسية الكهرباء والغاز.  *مشروع المرفأ المالي بالحسيان الربط الخارجي لشبكات الكهرباء والغاز)		الوطني المحروقات الطلب الجملي على الطاقة. المؤشر عدد 2.1.1: المرباء الكهرباء والغاز. الكهرباء الغاز: 23%	ضمان تزويد آمن ومنصف اللجميع
نشر دعوة لتقديم مشاريع المتجددة في إطار نظام التراخيص.  - نشر طلب عروض مشاريع لإنتاج الكهرباء المشاريع لإنتاج الكهرباء في الطاقات المتجددة في الفارمات.  - تشجيع مشاريع الانتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من خلال الذاتي الكهرباء من الطاقات المتحددة من وزارة الصناعة الأقل من 1. ميغاواط والمناجم والطاقة المشاريع المشاريع والبرامج الوطنية - متابعة تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة المتحصلة على التراخيص.  - متابعة الإطار القانوني على التراخيص.  - متابعة الإطار القانوني على التراخيص.  - متابعة الإطار القانوني مجال الطاقات المتجددة المتحددة المتجددة مجال الطاقات المتجددة مجال الطاقات المتجددة مجال التحكم في الطاقة.  - متابعة الإستراتيجية مجال التحكم في الطاقة في أفق الوطنية لتخفيض الانبعاثات - متابعة الاستراتيجية في قطاع الطاقة في أفق المقصودة المحددة وطنيا - تحيين تقرير المساهمات (NDC)	63 356	نشاط عدد 4: النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين خثافة استهلاك الطاقة الوطنية للتحكم في الطاقة. *صندوق الانتقال الطاقي.	2.6%	المؤشر عدد السنوي التطور المتجددة في المتجددة في الكهرباني المؤشر عدد الطاقية. المؤشر عدد الطاقية. المؤشر عدد المؤشر عدد المؤشر عدد المؤشر عدد المؤشر عدد المؤشر عدد في قطاع الطاقة.	الانتقال إلى منوال طاقي

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

## جدول عدد2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

#### (الوحدة:ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 ( إن وجدت)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2 594 000	الدعم الموجه للكهرباء والغاز:  *تعزيز البينة التحتية لشبكتي الكهرباء والغاز.  *الحرص على ربط المشتركين الجدد بشبكتي الكهرباء والغاز  *تغطية الاستهلاك الوطني من الكهرباء والغاز.  *المساهمة قي الترشيد في استعمال الطاقة.	ضمان تزويد آمن ومنصف الجميع	الشركة التونسية للكهرباء والغاز
63 356	الدعم الموجه للطاقات المتجددة وبرامج التحكم في الطاقة:  *انجاز المشاريع الوطنية في مجال التحكم في الطاقة.  *انجاز برامج التحكم في الطاقة.  *التحسيس على الترشيد في استعمال الطاقة.  *التصرف في موارد صندوق الانتقال الطاقي.  *ضبط المشاريع والبرامج التي تهدف الى التقليص من الانبعاثات الطاقة	الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون	الوكالة الوطنية للتحكم ف <i>ي</i> الطاقة
3 080 000	الدعم الموجه للمحروقات:  *تغطية الاستهلاك الوطني للمواد البترولية.  *تدعيم طاقات الخزن لضمان استمرارية التزود.	ضمان تزويد آمن ومنصف الجميع	الشركة التونسية لصناعات التكرير

## 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2023) جدول عدد 3

## تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

<u>طور</u>	نسبة الت	تقديرات 2023	ق م التعديلي 2022	انجازات	
النسبة 1/(1)-(2)	المبلغ (1) - (2)	(2).	(1).	2021	بيـــان النفقات
<b>%9</b>	705	8 514	7 809	5 979	نفقات التأجير
%2	29	1278	1 249	1 216	التأجير العمومي (الوزارة)
%10	676	7236	6 560	4763	(ANME) منح التأجير
%29	284	1260	976	948	نفقات التسيير
%29	284	1260	976	948	منح النسيير ((ANME
%6	2 943	54 860	51 917	40 555	نفقات التدخلات ( دون الدعم)
%25-	-1 951 057	5 728 860	7 679 917	3 367 555	نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)
%26-	-1954000	5674000	7 628 000	3 327 000	دعم المحروقات
%2	3	160	157	135	منح التدخل (ANME)
%261	940	1300	360	420	التدخلات في الميدان الاقتصادي
%0	0	7 900	7 900	0	مشروع الانتقال الطاقي في المباني العمومية ((ANME
%0	0	3 500	3 500	0	برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في القطاع العمومي
%5	2000	42 000	40 000	40 000	صندوق الانتقال الطاقي ((FTE
%100-	600-	0	600	0	نفقات الإستثمار
%100-	-600		600	0	دراسات عامة
5%	3 332	64 634	61 302	47 482	مجموع البرنامج بدون الدعم
-25%	-1 950 668	5 738 634	7 689 302	3 374 482	مجموع البرنامج بالدعم

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

تقديرات	تقديرات	تقديرات		إنجازات	
2025	2024	2023	ق م 2022	2021	البيان
8 704	8 486	8 514	7 809	5 979	نفقات التأجير
1 288	1 256	1278	1 249	1 216	التأجير العمومي (الوزارة: برنامج الطاقة)
7416	7230	7236	6 560	4763	منح التأجير ((ANME
1712	1646	1260	976	948	نفقات التسيير
1712	1646	1260	976	948	منح التسيير ((ANME
184 680	136 144	54 860	51 917	40 555	نفقات التدخلات دون الدعم)
184 680	136 144	5 728 860	7 679 917	3 367 555	نفقات التدخلات (باعتبار الدعم)
		5674000	7 628 000	3 327 000	دعم المحروقات
*	*	160	157	135	منح التدخل ((ANME
184680	136144	1300	360	420	التدخلات في الميدان الاقتصادي
*	*	7 900	7 900	0	التدخلات ذات الصبغة التنموية
55 930	38 794	3 500	3 500	0	مشروع الانتقال الطاقي في المباني العمومية ((ANME
128 750	91 350	42 000	40 000	40 000	صندوق الانتقال الطاقي ((FTE
0	0	0	600	0	نفقات الاستثمار
-	-		600	0	در اسات عامة
195 096	146 276	64 634	61 302	47 482	المجموع دون الدعم
		5 738 634	7 689 302	3 374 482	المجموع باعتبار الدعم

<sup>\*</sup>تقديرات غير متوفرة لدى الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

## البرنامج عدد 2: برنامج الصناعة

رئيس البرنامج: السيد كمال هنداوي

تاريخ تولي المهمة :22 مارس 2021

## 1-تقديم البرنامج: 1.1 الاستراتيجية:

في عالم يتميز بتقابات شديدة، شهدت سنة 2018 انضمام تونس للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) وفي إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي صادقت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومن ضمنهم تونس خاصة منها الهدف التاسع، وضمن الديناميكية التي يتميز بها الواقع التونسي، فان برنامج الصناعة يهدف إلى دعم القطاع الصناعي وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر محورين استراتيجيين يتضمنان تسريع الاستثمار الصناعي وتبني التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز دور المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج الداخلي، وذلك من خلال استغلال القرب الجغرافي من أوروبا وارتفاع مستوى التكوين لليد العاملة المختصة والجودة الممتازة للمنتوجات، وتلافي نقاط الضعف وهي أساسا هيمنة أنشطة المناولة على الصناعة في القطاعات الثلاثة الأكثر أهمية ومشاكل الاندماج العمودي والأفقي ومحدودية لجوء المؤسسات لتقنيات المعلومات والاتصال. من ناحية أخرى تنتهج تونس حاليا طريقا جديدة تستوجب منها رفع تحديات أهمها المنافسة الحادة من قبل البلدان المتسمة بتدني كلفة اليد العاملة وبوجه أخص الصين التي تمثل مع إلغاء نظام الحصص مع أوروبا تهديدا كبيرا بالنسبة للصادرات التونسية وتنامي المنافسة في السوق المحلية بسبب تحرير التجارة الخارجية، وتهدف إلى دعم الاستثمار في القطاعات الناشئة الماديات الذكية.

أما الأهداف الاستراتيجية للبرنامج فهي دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة، والنهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، ودعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

على المستوى الكمي وفي أفق 2035، يهدف البرنامج إلى رفع مساهمة الصناعة التحويلية إلى 30%، وتسريع نسق التصدير والوصول بصادرات الصناعة التحويلية إلى 30%، مليار دولار، وخلق 300.000 موطن شغل.

وللوصول إلى تحقيق هذه النتائج، تم تحديد خمسة وسائل هي خلق مناخ مناسب للاستثمار وتسريع الانتقال الرقمي وتدويل الصناعة التونسية ودعم اختصاصات عمودية جديدة ودعم صورة تونس كوجهة للاستثمار.

أما بالنسبة للنوع الاجتماعي وبغاية الرفع من نسبة النساء صاحبات الاعمال في القطاع الصناعي، ستعمل الوزارة على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قصد تحسين النفاذ للحقوق والخدمات من منظور المساواة بين الجنسين بطريقة تشاركية وشاملة، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي ودفع مسيرة التنمية خاصة من خلال النهوض بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي من خلال تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية حول بعث المشاريع تشارك فيها النساء باعثات المشاريع، وتعزيز رقمنة الخدمات في خدمة المساواة.

تسهر على إنجاز أهداف برنامج الصناعة مجموعة من الفاعلين العموميين قمنا بتبويبها إلى برنامجين فرعيين "النهوض بالاستثمار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" و "دعم القدرة التنافسية".

## 2.1 الهياكل المتدخلة

أهم المتدخلين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي هي المراكز الفنية القطاعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والوكالة العقارية الصناعية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد.

## 2-أهداف ومؤشرات الأداء:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

### الهدف 2-1-1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والخدمات المتصلة بالصناعة

- تقديم الهدف: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال دعم التجديد والتطوير التكنولوجي عبر تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر فاعلية في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتعزيز منظومة الجودة وتطوير شبكات الشراكة قصد الرفع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي ومواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي على تجاوز الأثار السلبية لجائحة الكورونا وتطوير الصناعة النظيفة والاقتصاد الدائري والمرور إلى الصناعة الذكبة.

- مرجع الهدف: التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تموقع القطاع الصناعي في الاقتصاد التونسي ومدى مساهمته في رفع التحديات التي يواجهها هذا الأخير.

### المؤشرات:

### ✓ المؤشر2-1-1-1 نسبة نمو مؤشرا لإنتاج الصناعي:

يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة، سواء كانت السلع المصنعة تم إعدادها للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية لذلك لديه القدرة على التنبؤ بمعدلات البطالة والدخل ويعكس الحالة العامة للاقتصاد.

### √ تقديرات المؤشر

	تقديرات			إنجازات	. , ,	2
2025	2024	2023	2022	2021	الوحده	مؤشرات قيس أداء الهدف
98	96	95	94	92,9	%	المؤشر 2-1-1-1 نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 وبدأت عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي.

## √ المؤشر 2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام:

يبين هذا المؤشر نسبة الثروة التي يخلقها القطاع مقارنة بالناتج الداخلي الخام واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة، ويؤشر انكماشه على العكس.

### √ تقديرات المؤشر:

تقديرات		تقديرات				مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021		
17	16,5	16	15 ,5	14,4	%	المؤشر2-1-1-2 نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

سجل المؤشر انخفاضا سنتي 2019 و 2021 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلبا على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجيا انطلاقا من سنة 2022 إذ من المنتظر تسجيل تطور لهذا المؤشر سنة 2023 ليبلغ نسبة 16% وينتظر أن يحافظ على نسبة التطور هذه لسنوات 2024 و2025.

### √ المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله تقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.

### √ تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021		

## المشروع السنوي للآداء جانفي 2023

530000	525000	520000	515000	513439	375	المؤشر 2-1-1-3 تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي
--------	--------	--------	--------	--------	-----	---

سجل عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي تراجعا في سنة 2021 مقارنة بنتائج سنة 2020 وذلك بسبب تواصل تأثير تداعيات جائحة الكوفيد 19 على النسيج الصناعي الوطني. ومن المتوقع أن يستمر الوضع خلال سنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات للسنوات القادمة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 515 ألف موطن شغل أي بزيادة لا تتجاوز 0.3%. وإذا افترضنا أن يتحسن الوضع الاقتصادي فإنه يمكن اعتماد زيادة سنوية بحوالي 1 % ابتداء من سنة 2023 ليبلغ العدد تباعا، 520 ألف سنة 1202 و2025 ألف سنة 2023.

### الهدف2-1-2: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي:

- تقديم: يعد النهوض بالاستثمار خاصة ذات المحتوى التكنولوجي وخلق الثروة من خلال استغلال ثروات البلاد بالجهات من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تعمل على بلوغها وزارة الصناعة والطاقة والمناجم خاصة من خلال العمل على توفير مناخ أعمال ملائم ومحفز وتقليص الإجراءات الإدارية ورقمنة الخدمات.

-مرجع الهدف: التوجهات الاستراتيجية للصناعة والتجديد وأولويات الحكومة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تماشى مع الهدف الاستراتيجي المقترح من حيث متابعة الاستثمارات بصفة عامة وذات المحتوى التكنولوجي المنجزة في إطار برنامج التأهيل وبالجهات. وهي مؤشرات تبرز أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي.

### ■ المؤشرات:

### √ المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح بها:

يعطي هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا من خلال المعطيات المتوفرة بإحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حول بعث الشركات. واختيار هذا المؤشر مهم حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل لقطاع الصناعة.

### √ تقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر2-1-2-1 تطور الاستثمارات المصرح	م د	2539,7	2100	2500	2600	2700

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 20.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 1042 م. د سنة 2022 مقارنة بـ 1311 م. د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وهو ما ينبئ بصعوبة تحقيق التقديرات المعلنة في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 واقتضى ذلك تعديلها كما هو مبيّن في الجدول أعلاه.

### ✓ المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة:

يحسب هذا المؤشر قيمة المنح الفعلية للصرف إثر إنجاز برامج تأهيل الصناعة والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لفائدة المؤسسات. وقع اختياره لأنه نتيجة لاستثمارات فعلية وقع إنجازها.

### √ تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات	الوجدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021		
50	53	43	48,5	40,8	م د	المؤشر2-1-2-2 تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

تم الرفع في قيمة المنح المسندة سنة 2021 وذلك لخلاص مستحقات سابقة للمؤسسات. ويهدف البرنامج خلال سنة 2023 إلى مساندة حوالي 50 مؤسسة للحصول على احدى

شهادات الجودة والمساهمة في خلق حوالي 5000 موطن شغل سنويا، والمساهمة في انتداب حوالي 1000 إطار سنويا، واختيار ومساندة 15 مشروع مجدد سنويا والمساهمة في انتقال 10 مؤسسات الى الجيل الرابع من الصناعة وبعث 5 منتوجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي رفيع وذات تأثير عال على الاقتصاد الوطني والرفع في عدد المشاريع المجددة الى أكثر من عشرين مشروع مع بداية سنة 2024. كما سيتم بعث آلية جديدة لدفع الاستثمار في مجال البحث والتجديد.

### ✓ المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية:

يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى. ويوضح جهود الدولة في دعم اللامركزية في البلاد.

### √ تقديرات المؤشر:

تقديرات		الوحدة إنجازات تقديرات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف		
2025	2024	2023	2022	2021			
1600	1500	1400	1350	1325.2	م د	المؤشر2-1-2-3 تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 32.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 474 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 702 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وسيحول هذا الانخفاض الحاد من صعوبة تحقيق المؤشر للهدف المنصوص عليه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات لتتماشى مع النتائج المسجلة في السداسي الأول من سنة 2022، حيث من المنتظر ألا تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرّح بها في سنة 2022 م.د.

كما أن التقديرات المحينة لهذ المؤشر للسنوات القادمة ستكون: 1400 م.د سنة 2023 و 1500 م.د سنة 2025.

### الهدف 2-1-3: دعم ومواكبة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

-تقديم: يرتكز النسيج الصناعي التونسي أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يجعل النهوض بها ودعمها وتوفير التمويل لها أولوية من أولويات الوزارة لمزيد دفع إحداث هذه المؤسسات ومساندتها لتخطي الصعوبات المالية التي تمر بها خاصة جراء تأثير جائحة كورونا.

-مرجع الهدف: أولويات الحكومة والتوجهات الاستراتيجية للصناعة

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تتماشى المؤشرات المقترحة مع الهدف الاستراتيجي لمتابعة ديمومة المؤسسات التي انتفعت بتدخلات آليات الإحاطة بها وتطور إحداثها.

### المؤشرات:

# √ المؤشر 2-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة:

يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة.

### √ تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019		
_	_	33,33	-35,4	12,5	42	12,5	%	المؤشر 1-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

# ✓ المؤشر2-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة:

يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.

### √ تقديرات المؤشر:

	تقديرات			إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021		
1	1	1	-1	-4	%	المؤشر 1-1-3-2 تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

تعكس النتائج المسجلة في هذا المؤشر خلال السنوات الفارطة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة. كما يؤكد ذلك العدد المسجل للمؤسسات الصناعية المسجلة في قاعدة بيانات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والذي بلغ 4918 مؤسسة إلى حدود شهر أوت 2022. ومن المتوقع ألا يبلغ المؤشر عتبة الخمسة آلاف مؤسسة إلا خلال سنة 2023. وبفضل الإصلاحات المزمع القيام بها من المتوقع أن يستعيد هذا المؤشر مستوى 5100 مؤسسة في حدود سنة 2025.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

يتجسد التنزيل العملياتي للهدف الاستراتيجي الأول والمتمثل في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة، في الأنشطة التي يمارسها الفاعلون العموميون على مستوى مركزي وعلى مستوى المراكز الفنية والمجمع المهني للمصبرات الغذائية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمجلس الوطني للاعتماد. وتتمثل هذه الأنشطة في:

- ♦ دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي وذلك خاصة من خلال:
- رقمنة جميع تدخلات برنامج الصناعة مع العمل على الخط وتبسيط الإجراءات قبل موفى سنة 2023

- تطوير منظومة الجودة.
- -مزيد دعم التجديد والابتكار واعتماد المرور إلى الصناعة الذكية.
  - -العمل على الترفيع من القيمة المضافة للمنتوج التونسي.
    - العمل على تطوير منظومة الملكية الصناعية.
- التشجيع على الإنتاج النظيف واعتماد الاقتصاد الدائري كأحد العناصر لتطوير القدرة التنافسية الصناعية.
  - مواصلة العمل على مساندة النسيج الصناعي لتجاوز الآثار السلبية لجائحة كورونا
    - إيلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية.
    - مواصلة تنفيذ برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية.
    - ❖ على مستوى هياكل البنية التحتية للجودة:(CTS-GICA -LCAE TUNAC)
      - على مستوى هياكل الدعم الصناعي:

-تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة نشاط المراكز الفنية.

كما يتنزّل الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال خاصة الأنشطة والتدخلات الآتي ذكرها على المستوى المركزي وعلى مستوى الوكالة العقارية الصناعية ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية التكنولوجية:

- ♦ تطوير الاستثمار على مستوى مركزي :من خلال:
- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية.
  - مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة المالية.
    - -تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.
  - -مواصلة تنفيذ برنامج التعاون التونسي الألماني.
    - -إحداث فضاءات صناعية مختصة.

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

- 💸 تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
  - ❖ تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية.
    - تطویر الاستثمار علی مستوی الأقطاب التكنولوجیة.

وبالنسبة للهدف الاستراتيجي الثالث والمتعلق بدعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيتم إنجازه على مستوى مركزي من خلال النشاط المتمثل في دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك قصد إنقاذ وإعادة هيكلة هذه المؤسسات وإدماجها في الدورة الاقتصادية.

دعائم الأنشطة	التقديرات المالية 2023	الأنشطة	تقديرات 2023	المؤشرات	الأهداف
- رقمنة نشاط مكتب التأهيل من عمليات انخراط إلى مرحلة إسناد المنح ووضع قاعدة بيانات صلب مكتب تأهيل الصناعة حول مختلف مؤشرات القدرة التنافسية للمؤسسات قبل وبعد إنجاز برامج تأهيلها.  - تبسيط الإجراءات الإدارية وعدم المطالبة بالوثائق المودعة سابقا بالوزارة.  - تسريع عمليات المتابعة من خلال تنظيم اجتماعات دورية في المراكز الفنية.  - بعث اليات جديدة خاصة بالابتكار والتجديد تحت مسمى pmn innov  - مواصلة إنجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية، وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية الفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي	52410	دعم القدرة التنافسية على مستوى مركزي	95	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام	دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة

جانف <i>ي</i> 2023	المشروع السنوي للآداء
--------------------	-----------------------

<ul> <li>ترشيد النفقات على مستوى المجلس الوطني للاعتماد</li> <li>توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس</li> <li>الحفاظ على قيم المجلس من استقلالية ونزاهة شفافية</li> <li>تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتوجات</li> </ul>	1050	دعم القدرة التنافسية على مستوى المجلس الوطني للاعتماد			
دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية من خلال توفير ما يقارب عن 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية	700	دعم القدرة التنافسية على مستوى المخبر المركزي للتحاليل والتجارب	520000	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي	
<ul> <li>• تطوير إنتاجية وأساليب التصرف والتسيير صلب المراكز الفنية</li> <li>حتى تكون قادرة على الإحاطة بالقطاعات الصناعية الراجعة</li> <li>لها بالنظر،</li> </ul>	27784	دعم القدرة النتافسية على مستوى المراكز الفنية			

	للآداء	المشروع السنوي ا			
تطوير التشريعات القطاعية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية     اعداد أنظمة أساسية خاصة بالمراكز الفنية     ابرام عقود اهداف بين الدولة والمراكز الفنية					
<ul> <li>المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة</li> <li>وبالتنسيق مع الهياكل المهنية.</li> <li>تنظيم مواسم الإنتاج في أطار عقود أهداف وتأهيل مراكز</li> <li>التجميع.</li> </ul>	2086	دعم القدرة التنافسية على مستوى مجمع الصناعات الغذائية			
تتقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار من خلال إلغاء الشرط المنصوص عليه بالفصل الثالث الذي يقر الانتداب لأول مرة وبصفة قارة لتتمتع المؤسسة بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمناطق التنمية الجهوية	19619	- تطویر الاستثمار علی مستوی مرکزی	43	تطور لاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية.	43848	- تطوير الاستثمار على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	2500	تطور الاستثمارات المصرح بها	

المشروع السنوي للآداء جانفي 2023

- تنقيح القانون عدد 16 لسنة 1994 المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية وصيانتها - تبسيط الإجراءات والتقليص من آجال تهيئة المناطق الصناعية	5000	– تطوير الاستثمار على مستوى الوكالة العقارية الصناعية	1400	تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية	
- تبسيط الإجراءات والترفيع من نسق انعقاد لجان الإسناد العمل على إرساء آليات متابعة لمختلف المؤشرات للمؤسسات المنتفعة بالدعم والمساندة العمل على رقمنة إجراءات الانخراط والتمويل.	65000	دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة على مستوى مركزي	33 ,33	تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة	دعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
	4942	التصرف في القطاع الصناعي			

## 3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يساهم مختلف الفاعلين العموميين في تنفيذ سياسة الدولة في المجال الصناعي وفي بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة لبرنامج الصناعة، على غرار مساهمة مختلف المراكز الفنية القطاعية في دعم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة وذلك عبر تدخلاتها المتمثلة في الإحاطة الفنية والتقنية في مجال تطوير أساليب ومناهج الإنتاج والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة ومساندة المؤسسات في مجال إرساء نظم التصرف في الجودة لتطوير صادراتها إلى جانب القيام بدورات تكوينية للباعثين الشبان لحثهم على بعث المشاريع.

وتساهم وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل في دعم الاستثمار في القطاع الصناعي عبر استراتيجيتها العامة المتمثلة في توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية، وذلك من خلال الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وبالقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، وتكثيف الإحاطة والمساعدة للباعثين الشبان والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة انجازها وإسناد الامتيازات المالية للمؤسسات على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية. كما تواصل الوكالة العقارية الصناعية تشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين من خلال مواصلة بعث مناطق صناعية جديدة وإعادة تهيئة بعض المناطق الأخرى قصد توفير بنية تحتية ذات جودة تستجيب لمتطلبات المستثمرين.

هذا ويساهم بقية الفاعلين العموميين كل في يخصه في بلوغ الأهداف المرسومة من خلال تطوير أعمال الاعتماد والتموقع في منظومة البنية التحتية للجودة بهياكل تقييم المطابقة، تطوير جودة المنتجات والتصدير وذلك عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخبر المركزي وتطوير منظومة الجودة، تنظيم مواسم الإنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

# جدول عدد2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
1050	- الترفيع في عدد هيئات تقييم المطابقة المعتمدة القيام بعمليات تقييم النظراء مع المنظمات الدولية والجهوية لتأكيد ولتوسيع الاعتراف بقدرات المجلس تكوين هياكل تقييم المطابقة في مجال مواصفات الاعتماد على غرار (-ISO17025- ISO17025)	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	المجلس الوطني للاعتماد
700	- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	المخبر المركزي للتحاليل والتجارب
27784	- تطوير عدد التحاليل والتجارب صلب المراكز طبقا لحاجيات مختلف القطاعات - تقديم الإحاطة الفنية في المجالات المتعلقة بالإنتاجية والتنظيم الصناعي والتحكم في التكلفة والطاقة والإنتاج النظيف	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	المراكز الفنية القطاعية
2086	- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع - المساهمة في تعديل السوق بالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية.	دعم القدرة التنافسية لقطاع لصناعة والخدمات المتصلة بالصناعة	مجمع صناعات المصبرات الغذائية
43848	- الرفع من نسق احداث المؤسسات بتكثيف المساعدة للباعثين، ودفع التنمية الجهوية	النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

نفي 2023	<b>جانفي 2023</b>			ي للآداء	المشروع السنوي للآداء		
	الترويج للقطاعات الصناعية للتشجيع على الاعتماد وإحداث مواطن الشغل. تنظيم معارض للشراكة تخص القطاعات. تكوين وتأطير حاملي المشاريع والباعثين الشبان وإيوائهم بمحاضن المؤسسات.	-					
5000	تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة. توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة. تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.	-	ي القطاع	لنهوض بالاستثمار ف لصناعي		الوكالة الصناعية	

## 3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى ( 2025-2023)

ضبطت نفقات برنامج الصناعة لسنة 2023 في حدود 381933 أ.د مقابل 208265 أ.د سنة 2022 وتتوزع كما يلي:

## جدول عدد 3

# تقديرات ميزانية البرنامج الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار) الفارق تقديرات 2023 بيــان النفقات انجازات ق م المبلغ النسبة % (2) (1) 20222021 (1) - (2)3,73 677 18790 18113 17245 نفقات التأجير 21,16 1580 1304 1710 276 نفقات التسيير 18,79 29298 185150 155852 168142 نفقات التدخلات 17,82 1210 8000 6790 342 نفقات الاستثمار نفقات العمليات المالية

جانفي 2023	المشروع السنوي للآداء
------------	-----------------------

17,28	31461	213520	182059	187439	المجموع
-------	-------	--------	--------	--------	---------

جدول عدد 4: إطار النفقات متوسط المدى (2023–2025) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)					
تقديرات	تقديرات	تقديرات	2022 *	إنجازات	-1ti
2025	2024	2023	ق م 2022	2021	البيان
20717	19730	18790	18113	17245	نفقات التأجير
1742	1659	1580	1304	1710	نفقات التسيير
204127	194407	185150	155852	168142	نفقات التدخلات
8820	8400	8000	6790	342	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
235406	224196	213520	182059	187439	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
239176	227966	217290	186044	189719	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الميزانية المرصودة لبرنامج الصناعة خلال الثلاث سنوات القادمة ستشهد ارتفاعا انطلاقا من سنة 2023 والتي سيتم خلالها برمجة مشاريع وأنشطة جديدة كإعادة إحياء البرنامج الوطني للبحث والتجديد وخلق مشروع التشجيع على استعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطوير وتحسين بعض الأنشطة الجارية والقديمة على مستوى مركزي أو على مستوى مختلف المتدخلين العموميين، وذلك لتحسين أداء البرنامج عبر تحسن قيمة المؤشرات بغية تحقيق نقلة نوعية بعد الفترة الصعبة الأخيرة وما تزامن معها من صعوبات وتعطيل لبعض المشاريع والاستثمارات الناتجة عن الأزمة الصحية العالمية وعن نقص في

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

الاعتمادات لبعض الأنشطة التي تمت برمجتها خلال السنوات الفارطة وقد أدى هذا النقص إلى تراكم بعض مستحقات الصناعيين والتي سيتم سدادها خلال سنة 2023 وقد كان لذلك أثر سلبي على نسبة تحقيق بعض المؤشرات مما أثر على درجة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وهي ما سيتم تلافيه سنة 2023، وستشهد ميزانية سنتي 2024 و 2025 ارتفاعا طفيفا مقبولا مقارنة بسنة 2023.

جانفي 2023

المشروع السنوي للآداء

## البرنامج عدد 3: برنامج المناجم

- رئيس البرنامج: السيدة نجاح الشريف
  - (بدایة من شهر سبتمبر 2019)

## 1-تقديم البرنامج:

## 1.1. الاستراتيجية:

يعد قطاع المناجم واحد من أهم القطاعات الاستراتيجية انطلاقاً، ليس فقط من منطلق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو مشاركته في تخفيض نسبة البطالة، ولكن أيضا تكمن أهميته في توفير المواد الأولية والمواد الخام المختلفة التي تعد عنصرا حاسما في تطور الاقتصاد وديمومته وخاصة قطاع الصناعة وقدرته على توفير احتياجاته وضمان استمرارية المنظومة الإنتاجية. كما يساهم هذا القطاع في الحفاظ على أمننا الغذائي وذلك من خلال توفير احتياجات الفلاحة الوطنية من الأمونيتر الزراعي (200 ألف طن سنويا) والأسمدة الفسفاطية. وفي هذا الإطار تكمن الغاية المنتظرة من البرنامج في حوكمة استغلال المواد المنجمية بما يضمن حسن استغلالها فنيا واقتصاديا.

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج المناجم وتحقيق الأهداف عدد 1 و8 و9 من أهداف التنمية المستدامة تم ضبط هدفين إستراتيجيين:

- الهدف عدد1: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
- الهدف عدد 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية

تعكس هذه الأهداف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التشجيع على الإستثمار والترفيع في التصدير. وقد سجّل القطاع نسبة إنجاز تعتبر هامة خاصة في مجال البحث المنجمي والتشجيع وبعث المشاريع الجديدة في حين مازالت نتائج قطاع الفسفاط ومشتقاته دون المأمول.

ترتكز استراتيجية تنمية قطاع المناجم بالبلاد التونسية على تحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (مجلة المناجم بصدد الإنجاز) لملاءمتها مع التطورات التي شهدها هذا القطاع على الصعيد المحلي والعالمي خاصة في مجال المواد المنجمية الغير فسفاطية، وترتكز التوجهات الاستراتجية لقطاع المناجم على 4 محاور أساسية:

- المحور الأوّل: استرجاع نسق الإنتاج والتصدير في قطاع الفسفاط ومشتقاته،

- المحور الثاني: الرفع من تصدير مشتقات الفسفاط،
- المحور الثالث: مواصلة وتعزيز مشاريع التأهيل البيئي،
  - المحور الرابع النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية

ورغم أهمية هذه المحاور الاستراتيجية، فقد شهد قطاع الفسفاط ومشتقاته منذ سنة 2011 تراجع قياسي في مؤشراته الفنية والمالية حيث لم يتجاوز معدّل الإنتاج السنوي لشركة فسفاط قفصة مستوى 3.3 مليون طن أي ما يعادل 37 % فقط من الطاقة التصميمية لوحدات الشركة خلال الفترة 2011-2021 وبلغ الإنتاج 3.72 مليون طن سنة 2021 ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف منظومة النقل بواسطة القطارات وعبر الشاحنات إضافة للإضرابات المتكررة وبطيء انجاز المشاريع الجديدة وتقادم آلة الإنتاج.

أما بالنسبة لقطاع المواد غير الفسفاطية فبالرغم من التطوّر الكبير في عدد المشاريع المنجمية الجديدة وتحسن طاقة الانتاج خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا القطاع مازال يشكو عدم استقطاب المستثمرين ذوي الكفاءة الفنية والمالية العالية القادرين على تثمين هذه المواد في قطاعات صناعية جديدة بسبب تقادم النصوص التشريعية الحالية وغياب الترويج.

## 2.1. الهياكل المتدخلة:

يشمل برنامج المناجم الإدارة للمناجم كهيكل ممثلة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة. ويمثل الديوان الوطني للمناجم (مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية) المؤسسة الوحيدة التي تمول ميزانيتها كليا من الدولة ، بينما تتمتع كل من شركة فسفاط قفصة

والمجمع الكيميائي التونسي وشركة جبل الجريصة بميزانيات مستقلة.

يتكون برنامج المناجم من:

المؤسسات العمومية	الإدارات المركزية	البرنامج
الديوان الوطني للمناجم		
شركة فسفاط قفصة	1. 11 * 1 11 1 811	1. 11
المجمّع الكيميائي التونسي	الإدارة العامة للمناجم	برنامج المناجم
شركة جبل الجريصة		

## 2-أهداف ومؤشرات قيس الأداع:

## 1.2 تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

يحتوي برنامج المناجم على هدفين استراتيجيين

#### الهدف 1.1.3. دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

#### تقديم الهدف:

ويرتكز هذا الهدف أساسا على العمل على استرجاع النسق العادي لإنتاج الفسفاط في مرحلة أولى باعتبار التراجع الحاد الذي عرفه خلال العشرية الأخيرة والزيادة في الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في مرحلة ثانية وذلك بالعمل على تطوير الصناعات الفسفاطية وتحويل المواد من خلال التسريع في انجاز المشاريع الجديدة وتدعيم النقل الحديدي للفسفاط وإيقاف نقله عبر الشاحنات ومن جهة أخرى تشجيع على بعث المشاريع المنجمية وتحديث المعايير التشريعية والتنظيمية (تحيين مجلة المناجم) لملائمتها مع التطورات التي شهدها القطاع على الصعيد المحلي والعالمي.

### ❖ تقديم المؤشرات:

يحتوي الهدف 1.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيار هما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- تطوّر انتاج الفسفاط
- تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته
- المؤشر 1.1.1.3: تطور انتاج الفسفاط

يندرج هذا المؤشر في إطار التأقلم مع متغيرات السوق العالمية مع احتداد السباق للزيادة في الطاقة الانتاجية العالمية وتعزيز مكانة تونس وذلك بالترفيع في الانتاج من 18.1 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2010 إلى 16 مليون طن سنة 2030 وهو ما يمثل زيادة في حصتها في السوق العالمية من 4.5 % إلى 5.3 % وذلك بتسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع من حجم الانتاج وتأمينه بانجاز مشاريع جديدة مثل مشروع أم الخشب ومشروع توزر -نفطة ومشروع المكناسي وتحسين شبكة نقل الفسفاط الحديدي، مما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والتشغيل بهذه المناطق من جهة ويدعم مكانة تونس في السوق العالمية للأسمدة من جهة أخرى.

يمكن أن يخول هذا المؤشر من قياس أداء انتاج الفسفاط بكل أقاليم شركة فسفاط قفصة بالحوض المنجمي وذلك لإعطاء فكرة على نتائج القطاع مقارنة بالتقديرات وتفسير الفوارق نظرا لما يمر به القطاع حاليا من صعوبات جراء الاحتجاجات والاعتصامات المتواصلة التي أثرت سلبا وبصفة واضحة على الانتاج.

#### - إنجازات وتقديرات المؤشر 1.1.1.3

	التقديرات			الإنجازات			
:025	2024	2023	2022	2021	الوحدة	الهدف 1.1.3	
6,5	6	6	4,2	3,831	م طن	المؤشر 1.1.1.3: تطوّر انتاج الفسفاط	

## - تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2021 مستوى 3,53 مليون طنا مقابل 2,83 مليون طنا مقابل 2,83 مليون طن سنة 2020 أي بتحسن قدره 25 % وبتراجع قدره 52 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010)

أما خلال سنة 2022، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 4,2 مليون طن أي بتحسن قدره 19 % مقارنة بإنجازات سنة 2021 ويبقى هذا التحسن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2022 وذلك بتراجع قدره 30 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

من المؤمل أن تكون سنة 2023 سنة القطع مع النتائج السلبية المسجلة طيلة السنوات الماضية جراء الاعتصامات و المطلبية الاجتماعية المتكررة التي لم تتوقف رغم المجهودات المبذولة التي ما فتئ القطاع يوفر ها لأهالي الحوض المنجمي والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث من المؤمل أن يبلغ انتاج شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2023 مستوى 6 مليون طن من الفسفاط التجاري أي ما يعادل 75 % من الطاقة التصميمية لوحداتها ليتواصل هذا الإنتاج بنفس الوتيرة خلال سنة 2024 ليصل إلى مستوى 81 % من الطاقة التصممية خلال سنة 2025 أي ما يعادل 6,5 مليون طن.

## المؤشر 2.1.1.3: تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

خلال العشرية الأخيرة، تراجع النشاط التحويلي للفسفاط بمصانع المجمع الكيميائي التونسي الى مستوى 40% من طاقة الإنتاج التصميمية للمصانع بسبب تراجع الكميات المستلمة من الفسفاط التجاري من الحوض المنجمي منذ سنة 2011، ونظرا لما تمثله صادرات مشتقات الفسفاط من مجموع الصادرات الوطنية فإن توجه الدولة يسعى نحو الترفيع في هذه الصادرات وذلك من خلال تأمين الكميات اللازمة لوحدات التحويل وتسريع دخول المشاريع الجديدة حيز الانتاج الفعلي على غرار مشروع المظيلة 2.

## - إنجازات وتقديرات المؤشر 2.1.1.3

	التقديرات		ق.م 2022	الوحدة توقعات ق.م		الهدف 1.1.3
2025	2024	(***) 2023	(**)	(*) <b>2021</b>	<b>5—</b> 5-7	1.1.5 ———
2 807	2 810	6 275	4 733	1 520	م.د	المؤشر 2.1.1.3 : تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

<sup>(\* ):</sup> تم مدنا بتوقعات سنة 2021 فقط

### - تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

خلال سنة 2021، من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي أدنى مستوى 539 ألف طن وهو ما يمثل قرابة 32 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي (قرابة 1,67 مليون طن).

<sup>(\*\*):</sup> تم تغيير الأرقام المبوبة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022

<sup>(\*\*\*):</sup> بالنسبة لتوقعات سنة 2023 فقد تم احتسابها بمعدل سعر البيع خلال السداسي الأول من سنة 2022

ومن المتوقع أن يبلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 520 1 م. د خلال سنة 2020 أي بتحسّن كبير قدره 851 م. د أي ما يعادل تحسّنا نسبة 127 %.

وتعود أسباب تحسّن مؤشر " تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته" إلى تحسّن إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2021 بسنبة 18 % مقارنة بإنجازات سنة 2020 إضافة إلى الإرتفاع الملحوظ في أسعار الأسمدة والحامض الفسفورية على الصعيد العالمي.

## الهدف 2.1.3. تشجيع بعث المشاريع المنجمية:

#### ٠٠ تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تشجيع المستثمرين على اكتشاف المكامن المنجمية (رصاص، زنك، حديد، فسفاط، أملاح، جبس، رمل سيليسي، كربونات الكلسيوم...) من خلال توفير البنية الجيولوجية للبلاد التونسية (خرائط جيولوجية أساسية، دراسات المكامن الواعدة باعتماد الطرق الغير مباشرة كالجيوفيزياء والجيوكيمياء، دراسة وتحديد مكامن المواد الانشائية) ووضعها على ذمة المستثمرين وتوفير إطار تشريعي جاذب وحوكمة القطاع قصد اسناد رخص بحث منجمية قصد اكتشاف مدخرات جديدة والتي ينبثق عنها تأسيس امتيازات استغلال منجمية لتطوير مشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية قصد خلق مواطن شغل إضافية بالمناطق الداخلية ذات الأولوية.

#### ❖ تقديم المؤشرات:

يحتوي الهدف 2.1.3 على مؤشرين (2) اثنين حيث تمّ اختيار هما بهدف تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالهدف مع مراعاة مدى توفر المعلومة لاحتساب هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة
- المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية
- المؤشر 1.2.1.3: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة

يدل هذا المؤشر بصفة مباشرة على تشجيع بعث المشاريع المنجمية التي ستدخل فعليا في النشاط لانتاج وتصنيع المواد المعدنية للمساهمة في تحسين ايرادات الدولة علاوة على التنمية الجهوية بالولايات الداخلية وإحداث مواطن الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاستغلال تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمناجم بناء على موافقة اللّجنة الاستشارية للمناجم وبعد دراسة المطالب من طرف مصالح الإدارة العامة للمناجم.

#### - إنجازات وتقديرات المؤشر 1.2.1.3

	التقديرات		توقعات20	الإنجازات	m . 9,	0.4.0 ** "
2025	2024	2023	22	2021	الوحدة	الهدف 2.1.3
10	10	8	4	3	375	عدد امتيازات الاستغلال المسندة
+ 00	+ 25	+ 166	+ 33	-50	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة (مقارنة بالسنة المنقضية)

#### - تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم خلال سنة 2021 تأسيس (2) امتيازي استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح)

وإلى موفى سبتمبر 2022، تمّ تأسيس إمتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة لمادة كاربونات الكالسيوم علما أنّه تمّ عرض ملفي امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحضيت بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و1 لمادة الملح)

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات اسنغلال خلال سنة 2022 مسجلا بذلك تحسنا قدره 33 % مقارنة بإنجازات سنة2021.

ومن المتوقع اسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 166 % مقارنة بانجازات سنة2022.

#### ■ المؤشر 2.2.1.3: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

تعتمد نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأسساسية بمقياس 50.0001 و 1/ 100.000 كمؤشر بكل الدول لإعطاء فكرة عن توفر المعلومة الجيولوجية لوضعها على ذمة العموم والمستثمرين.

### - إنجازات وتقديرات المؤشر 2.2.1.3

المشروع السنوي للآداء

#### جانفي 2023

التقديرات				الإنجازات		
2025	2024	2023	ق.م 2022	2021	الوحدة	الهدف 2.1.3
86,34	85.8	85,24	85,24	84,7	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

## - تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

من المتوقع أن تبلغ نسبة مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية في نهاية سنة 2022 إلى 85.24 % وذلك باستكمال إنجاز (01) خريطة جيولوجية بئر فطناسية وبذلك يرتفع العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 156 خريطة جيولوجية بمقياس 50.0001 و100.0001 سنة 2022 مقابل 155 خريطة سنة 2021 من مجموع 183 خريطة.

وقد تمت برمجت خريطتي "الحنشة" بمقياس 50.000/1 وبئر فطناسية بمقياس الموارد 100.000/1 خلال سنة 2022 إلا أنه تعذر إنجاز خريطة "الحنشة" لنقص الموارد البشرية، وستتم إعادة برمجتها خلال سنة 2023 بعد استكمال إجراءات الإنتداب لمهندس جيولوجي.

من المتوقع الانتهاء من أعمال خاريطتي (02) "بئر أم سويغ" و "سيدي بوزيد" على التوالي بموفى سنة 2024 و2025 ليصل العدد الجملي للخرائط المنجزة إلى 158 خريطة.

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

## جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج المناجم

دعائم الأنشطة	التقديرات المالية 2023 (أ.د)	الأنشطة	تقديرات 2023	المؤشرات	اگِهداف
	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	الإشراف ومتابعة قطاع المناجم وتحويل الفسفاط	6 م طن	المؤشر عدد 1: تطوّر انتاج الفسفاط	الهدف عدد1: دعم منظومة

المشروع السنوي للآداء جانفي 2023

	هذه الأنشطة ليس لها تأثير مالي على ميزانية الدولة	نطاع المناجم وتحويل	الإشراف ومتابعة ق الفسفاط	275 6 مليون دينار	المؤشر عدد2: تطوّرتصدير الفسفاط ومشتقاته		
- دراسة مطالب رخص البحث، - تقويم دراسات جدوى من طرف الإدارة العامة للمناجم والبت فيها من طرف الاجنة للمناجم .	360	لى السندات المنجمية من	لمجلة المناجم لمع مع المبادئ التي مع المبادئ التي الشفافية، الشفافية، المستثمرين، دراسة مطالب ودراسات جدوى الطرف اللجنة الاس	8 امتيازات استغلال	المؤشر عدد 1: نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة	الهدف عدد 2:	تطورتصدير مشتقات الفسفاط
<ul> <li>البحث والتخريط</li> <li>جرد واكتشاف المواد المعدنية والشبه معدنية والمواد الإنشائية والأحجار الصناعية وغيرها،</li> </ul>	7 786 بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة	والمنجمية و النهوض	البحوث الجيولوجية بقطاع المناجم	% 85,24	المؤشر عدد2: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية		গ্ৰ
	8 146						

## 3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

# جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (أ.د)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
شركة ذات ميزانية مستقلة	■ تهية المناخ الاجتماعي العام للسيطرة الاستباقية على الاحتجاجات والاعتصامات  ■ تدعيم نقل الفسفاط التجاري بين مراكز الانتاج ومراكز التحويل  ■ تسريع انجاز المشاريع الجديدة لإنتاج الفسفاط وأهمها :  ■ مشروع أم الخشب : طاقة الإنتاج 2 م طن/ سنة من الفسفاط التجاري،  تأخر في الإنجاز الذي كان مقررا في أفريل 2017 وذلك بسبب اشكاليات مع المقاول الصيني نتمثل في قرار صاحب الصفقة بتغيير المناولة المحلية وعدم استكمال صاحب الصفقة الاستعانية الدراسات الفنية.  الدراسات الفنية.  الوضعية الحالية : متابعة الشركة للملف من الجانب الإجرائي والقانوني مع إمكانية الاستعانة بمحامي أو مكتب محاماة مختص في المجال الوضعية الحالية :  ■ مشروع المكناسي : طاقة الإنتاج 500 ألف طن/ سنة من الفسفاط التجاري،  الوضعية الحالية :  ■ مشروع توزر تنفطة: تم إنجاز دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، سيمكن هذا المشروع من إحداث الوضعية الحالية : إشكاليات مع المقاول  ■ مشروع سراورتان :تم الإعلان عن طلب العروض الدولي يوم 27 مارس 2018 للبحث عن شراكة إستراتيجية لتنمية مشروع فسفاط سراورتان. وتم تقييم طلب العروض غير مثمر.		شركة فسفاط قفصة

2023	اء جائفي	روع السنوي للآد	المش
شركة ذات ميزانية مستقلة	<ul> <li>السعي لاسترجاع الأسواق العالمية لمشتقات الفسفاط</li> <li>استكمال انجاز مشروع مصنع المظيلة 2 : لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا الذي سيمكن من الرفع في طاقة انتاج الفسفاط الرفيع من 800 ألف طن إلى مليون طن وكذلك سوف يساهم في الرّفع من تصدير مشتقات الفسفاط.</li> <li>تأخر القبول الوقتي للمشروع نتيجة الاعتصام المتواصل ومنع أعوان المجمع الكيميائي وكذلك المقاولين من دخول المعمل منذ 20 جانفي 2020 مما انجر عنه خطايا تأخير وتشكيات المقاولين المكلفين بإنجاز أقساط المشروع.</li> <li>مشروع انجاز محطة تحلية ماء البحر بالتناضح العكسي بقابس</li> <li>الهدف: يهدف هذا المشروع إلى إنتاج حاجيات معامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس من الماء الصناعي أي إنتاج 25 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للترفيع إلى 50 ألف متر مكعب في اليوم،</li> <li>كلفة المشروع: 219 مليون دينار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المؤمل الانتهاء من المرحلة الأولى (25 ألف متر مكعب في اليوم) من المشروع قبل منة 2023</li> </ul>		المجمع الكيميائي التونسي
7 786 بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسة	القيام بالمسح الجيولوجي الميداني إنجاز الخرائط بمقياس 50.000/1 و 100.000/1	-	الديوان الوطني للمناجم
شركة ذات ميزانية مستقلة	نجاز ميزانية شركة جبل الجريصة لسنة 2023 أستنادا للتوقعات التالية: برنامج إنتاج في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد، برنامج تسويق في حدود 280 ألف طن من أكسيد الحديد للسوق الداخلية،	_	شركة جبل الجريصة

## 3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025: 1.3. إطار النفقات متوسط المدى حسب طبيعة النفقة

من المتوقع أن تبلغ ميزانية برنامج المناجم لسنة 2023 حوالي 8,146 مليون دينار بتراجع قدره بنسبة 1% مقارنة بميزانية قانون المالية لسنة 2022 والمقدرة بـ 8,228 مليون دينار. وذلك بإحتساب الموارد الذاتية للديوان الوطني للمناجم المقدرة بـ 200 ألف دينار وتتوزع ميزانية برنامج المناجم لسنة 2023 على النحو التالي:

# جدول عدد 3: تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تطور	نسبة التطور		ق م التعديلي 2022	انجازات	بيــــان النفقات
النسبة 1/(1)-(2)	المبلغ (1) - (2)	(2).	(1).	2021	بيـــــــــــــن التعقات
%3-	161-	5 506	5 667	4 521	نفقات التأجير
-13%	-53	360	413	385	التأجير العمومي (الوزارة)
-2%	-108	5146	5 254	4136	(ONM) منح التأجير
%72	405	970	565	549	نفقات التسيير
%72	405	970	565	549	منح التسبير ((ONM
%21-	390-	1 470	1 860	315	نفقات التدخلات
-21%	-390	1470	1860	315	التدخلات في الميدان الاقتصادي
	0	0	0	0	نفقات الإستثمار
	0		0	0	در اسات عامة
-2%	-146	7 946	8 092	5 385	مجموع البرنامج

جدول عدد 4: إطار نفقات متوسط المدى (2022–2002) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

	انجازات	ق,م	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2021	2022	2023	2024	2025
، التأجير	4 521	5 667	5 506	5 671	5 882
ت التأجير (الوزارة)	385	413	360	371	382
نات التأجير ((ONM	4 136	5 254	5 146	5 300	5 500
، التسيير  ((ONM	549	565	970	1000	1 030
ن التدخلات:التدخل في ميدان الاقتصادي لفائدة ONM	315	1 860	1 470	2 225	2 125
، الاستثمار	0	0	0	0	0
، العمليات المالية	-	-	-	-	-
دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	5 385	8 092	7 946	8 896	9 037
بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	5 560	8 292	8 146	9 096	9 237

## 2.3. مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة:

## 1.2.3. ميزانية برنامج المناجم:

خلال سنة 2023، ستشهد ميزانية برنامج المناجم تراجعا قدره 2 % مقارنة بسنة 2022 ويعود هذا التراجع أساسا إلى إنخفاض نفقات التدخلات المرصودة للديوان الوطني للمناجم بـ 390 ألف دينار.

# البرنامج عدد 4: برنامج القيادة والمساندة

الفترة

ابتداء من 15 جوان 2020

ابتداءا من 15 ماي 2022

رئيس البرنامج

جزء الصناعة: السيد إبراهيم الشبيلي

جزء الطاقة و المناجم: السيد محمد المناعي

# 1-تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته: 1.1-تقديم استراتيجية البرنامج:

يـمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة ودوره التنسيقي، الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج والدعامة لتحقيق أهدافها ويتمثل ذلك من خلال دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف بمختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة أو تحت إشرافها من ناحية والعمل على تأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي من ناحية أخرى،

ويتبلـــور من خلال الدور أعلاه المنوط بعهدة برنامج القيادة والمساندة محورين استراتيجيين:

-محور استراتيجي أول متمثل في دعم مبادئ الحوكمة للمهمة بمختلف برامجها يتم عبر تعزيز الأليات الدافعة نحو تحقيق استراتيجية البرنامج ذات البعد الأفقي من خلال البرمجة لاعتماد نظم ومجموعة من القرارات تمثل مقومات لضمان التصرف الإداري الرشيد بما يتضمنه من مفاهيم كالشفافية والنجاعة والتصدي للإخلالات وبالتالي تحقيق التطور في مختلف المؤشرات والأهداف.

- محور استراتيجي ثاني متمثل في ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة البشرية والمالية متناغم مع التوجهات الوطنية لتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات وترشيد التصرف المالي واللوجستي من خلال خاصة مشروع اصلاح المالية العمومية وارساء منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف وما تستلزمه من توفير لجميع الظروف الملائمة لضمان الانتقال السلس لمفهوم جديد في التصرف.

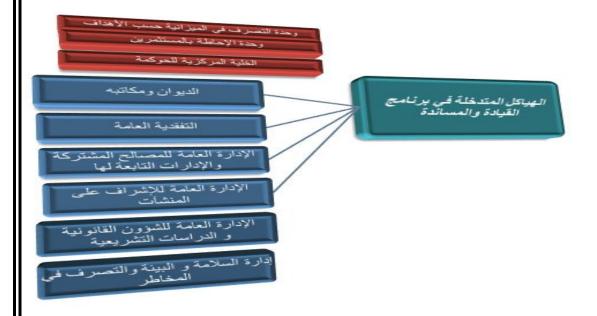
وتبعا لذلك، يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة في:

- ﴿ إِرْسَاء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة.
- ◄ ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات.

المشروع السنوي للآداء جانفي 2023

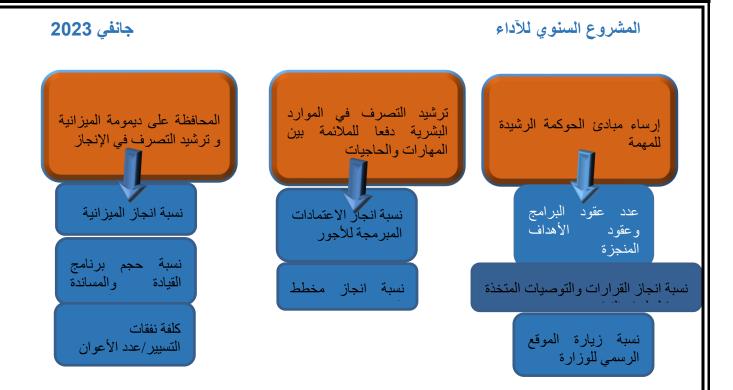
﴿ المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف المالي للمهمة.

## 2.1- الهياكل المتدخلة:



# 2-أهداف و مؤشرات الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة: 1.2-تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تـــم ضبط ملامح الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة استنادا إلى المحورين المكونين لاستراتيجية البرنامج المذكورة أعلاه والمرتكزة على ثلاث عناصر متمثلة في متابعة مدى التقدم في إرساء مبادئ الحوكمة ودعم التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية، كما تم بلورة ملامح لمؤشرات سيتم اعتمادها لقياس التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، مؤشرات تم ضبطها انطلاقا من مفاهيم الأهداف الاستراتيجية:



الهدف الاستراتيجي 9-1إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

#### - تقديم الهدف:

هـــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة ككل والتعهدات المناطة بذمة الوزارة الهادفة لدعم الأليات والتدابير اللازمة في الهياكل التابعة لها أو تحت إشرافها لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة وبث متعلقات النزاهة على المستويين السلوكي والمؤسسي ويمثل هذا الهدف الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث أن التقدم في تحقيقه يستلزم تطوير طرق أداء هياكل القيادة والمساندة خاصة على مستوى الإشراف والرقابة والإصلاح.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-1 إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة:

## $\sqrt{}$ المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج و عقود الأهداف المنجزة :

يندرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة تطور العلاقة التعاقدية بين سلطة الإشراف والفاعلين العموميين لضبط إطار لتحقيق الأهداف ويعكس اختيار هذا المؤشر حرص الوزارة على قيادة حسن التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يدعم تحقيق الأهداف

المشروع السنوي للآداء

جانفي 2023

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

	المؤشر 1.1.1 : عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة										
القيمة المستهدفة	تقديرات	تقديرات	2022	الانجازات	الوحدة						
2025	2024	2023		2021							
				قسم الصناعة							
0	0	0	0	0		عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة					
0	0	0	0		315	عدد عقود البرامج المنجزة					
0	0	0	0			عدد عقود الأهداف المنجزة					
			ناقة	, المناجم و الم	قسم						
5	5	5	5	1		عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة					
5	5	5	5		عدد	عدد عقود البرامج المنجزة					
0	0	0	0	1		عدد عقود الأهداف المنجزة					
	اطار موحد										
5	5	5	5	1	315	عدد عقود السبرامج وعقود الأهداف المنجزة					

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة:

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة والمناجم وبالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه إلى حين ضبط المعطيات التي تخص جزء الصناعة.

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة وبالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 تخص انجاز 05 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و 2025، فقد تم الإبقاء على تقدير 2023 بطريقة تراكمية حتى تتضح الرؤية سنة 2022 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الألية على كافة المنشأت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل

في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

## المؤشر 9-1-2-نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة $\sqrt{}$

يندرج ضبط ملامح المؤشر في إطار متابعة التقدم في إرساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية بمختلف مكوناتها ومراحلها كإرساء نظام للرقابة الداخلية وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف وتقييم وثيقة البرمجة السنوية للنفقات بمختلف تحييناتها وروزنامة اعداد وثائق الأداء وتطوير سبل التنسيق بين مختلف المتدخلين صلب مختلف البرامج...، هذه الأليات الجديدة لها أهمية استراتيجية لضمان التصرف الناجع في الموارد المالية وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ملاحظة: يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة أو التي سيتم تركيزها صلب الوزارة إلا أن الظرف الذي مرت به الوزارة إضافة إلى الجائحة العالمية للكورونا، ألزمت مصالحنا الاقتصار في مرحلة أولى على متابعة تطور المؤشر على لجنة قيادة واحدة سيتم تركيزها في الأفق خاصة بإرساء نظام للرقابة الداخلية واستكمال دعائم منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، في انتظار احداث لجان القيادة الأخرى صلب مختلف البرامج. إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة									
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة				
2025	2024	2023		2021					
	قسم الصناعة								
100	75	50	50	0	%				
			م و الطاقة	قسم المناج					
50	50	50	50	0	%				
اطار موحد									
75	62.5	50	50	0	%				

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-2 نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة:

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2022 أو بداية سنة 2023، نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر: إرساء نظام للرقابة الداخلية.

متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج. المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2023 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

## المؤشر 9-1-3نسبة زيارة الموقع الرسمى للوزارة: $\sqrt{}$

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتكريس خاصية الإدارة المفتوحة، حيث يساهم العمل على الرفع من نسبة الاتصال بالموقع الرسمي للوزارة وما يتضمنه من معطيات حول مشمولاتها وتعريف بالقطاعات المشرفة

المشروع السنوي للآداء

#### جانفي 2023

عليها ومختلف الأطر القانونية والترتيبية، يساهم من ناحية في تكريس مبدأ الشفافية مع هياكل الرقابة التابعة للمجتمع المدني ويكرس مزيد من الثقة مع المستثمرين في المجال من ناحية أخرى

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمى للوزارة:

	المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة										
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة						
2025	2024	2023		2021							
	قسم الصناعة										
75	75	75	75	32	%						
			م و الطاقة	قسم المناج							
70	70	70	60	101	%						
	اطار موحد										
72.5	72.5	72.5	67.5	66.5	%						

## تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (66.5 %) سنة 2021 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة والمناجم (101 %)، حيث تم بلوغ أكثر من 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة سنة 2021 ويعود ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 32 % (960 زائر شهريا مقارنة بـ 3000 زائر) ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضعيفة مقارنة بسنة 2020 إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع

قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئبلة.

ومن المقدر خلال سنة 2022 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل وتحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2023 و 2024 و 2025، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام يالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع ومصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

#### - تقديم الهدف:

يندرج في إطار التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشرية عبر تعزيز الأليات لدعم الإدارة بالإطارات الكفأة ودعم التكوين وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة التقدم في تحقيق الهدف.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات:

#### $\sqrt{}$ المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

يندرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة العناصر التي أدت إلى ارتفاعها أو انخفاضها ومدى القدرة على

توقعها حيث يهدف المؤشر إلى إضفاء المصداقية على الميزانية عبر تقريب التقديرات من واقع الإنجازات من خلال أعمال الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحقيق نوعا من الاستقرار على مستوى الإنجاز مع بيان العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان عدد سد الشغورات وحالات النقل.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور							
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة		
2025	2024	2023		2021			
قسم الصناعة							
100	100	100	100	98	%		
قسم المناجم و الطاقة							
99	98	97	96	97.02	%		
اطار موحد							
99.5	99	98.5	98	97.51	%		

## تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-2-1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور:

نلاحظ بداية انجاز 97.51 % من تقديرات التأجير (97.02 % على مستوى قسم الطاقة والمناجم و 98 % على مستوى قسم الصناعة) ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2023 و 2024 و 2025 و 2025 و 2025 اذ يتم عند التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

## المؤشر 9-2-2نسبة انجاز مخطط التكوين: $\sqrt{}$

يمثل تطوير الكفاءات والمهارات للموارد البشرية من أهم التحديات المطروحة أمام برنامج القيادة والمساندة خاصة في ظل غياب الانتدابات الجديدة ويعتبر التكوين في هذا

الإطار الرهان الأساسي لتطوير الكفاءات، من هذا المنطلق، تم اختيار المؤشر لمتابعة انجاز الحلقات التكوين حسب الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للأعوان والتحليل الدقيق للنتائج والوقوف حول مختلف الإشكاليات

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين								
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة			
2025	2024	2023		2021				
قسم الصناعة								
100	100	75	50	23	%			
قسم المناجم و الطاقة								
45	50	40	30	17.15	%			
اطار موحد								
72.5	75.0	<b>57.</b> 5	40.0	20.1	%			

## تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-2-2 نسبة انجاز مخطط التكوين:

يلاحظ خلال سنة 2021 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين في جزئي "الطاقة والمناجم" و "الصناعة" راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم ودمج في أكثر من مرة هذا بالإضافة إلى الوضع الوبائي الناتج عن انتشار فيروس كورونا مما أثر سلبا على النسب علما وأن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2022 والسنوات القادمة في الجزئين حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات والأعوان فضلا عن توقع انفراج الوضع الوبائي بتعميم التلقيح على الجميع.

الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز: - تقديم الهدف: تــم ضبطه في إطار تعزيز الدور المحوري للميزانية كأحد الأليات الرئيسية إلى جانب إطار القدرة على الأداء لتعزيز النجاعة والفاعلية وللتقدم في تحقيق البرامج والأهداف المرسومة من خلال الإعداد الجيد لها والتصــرف الأمثل في الاعتمادات الأصلية.

تقديم مؤشرات الهدف الاستراتيجي 9-3 المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز:

## $\sqrt{}$ المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية :

يندرج في إطار تعزيز المتابعة المستمرة لإنجاز الميزانية سواء على مستوى طبيعة النفقة وكذلك على مستوى الأنشطة المضبوطة، وتمثل المتابعة الدورية الألية الرئيسية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والهدف هو اضفاء المصداقية والواقعية اللازمتين على الميزانية.

## إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية								
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة			
2025	2024	2023		2021				
جزء الصناعة								
100	100	100	100	92	%			
جزء المناجم و الطاقة								
85	85	85	85	89	%			
اطار موحد								
92.5	92.5	92.5	92.5	90.5	%			

## تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-1 نسبة انجاز الميزانية:

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2021 (89 % في قسم الطاقة و المناجم و 92 % في قسم الصناعة) ، وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز رغم الجائحة العالمية

للكوفيد ، يشار في المقابل إلى تسجيل نسبة متوسطة في نفقات الاستثمار في قسم الطاقة و المناجم بسبب تعطل انجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم و ذلك رغم انجاز نسب طيبة في نفقات الاستثمار الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة.

ومن المتوقع سنة 2022 و السنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 أو بداية سنة 2023.

# المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

يتجه العمل مستقبلا نحو التقليص التدريجي في حجم البرنامج (كتلة أجوره و تسييره) و ذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج خاصة من الإطارات الكفأة لمزيد تعزيز نجاعة برنامج القيادة و المساندة لما يمثله من دعامة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف البرامج القطاعية، وتطوير القدرة على التأثير و تحقيق الدعم الكامل للبرامج المذكورة.

إنجازات و تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

**	**	7	~ . ** **	* * * * * * * * * * * * * * * * * *	** ** ** ** ** **				
المؤشر 2.3.1 نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة									
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة				
2025	2024	2023		2021					
قسم الصناعة									
56	55	55	51	54	%				
قسم المناجم و الطاقة									
60.00	60.45	66.04	72.14	71.93	%				
اطار موحد									
58.00	57.73	60.52	61.57	62.97	%				

# تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-2 حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة:

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2021 خاصة في جزء الطاقة والمناجم حيث يتجه العمل سنة 2022 والسنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.
- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

يشار إلى أن القيام بإجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

## : المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان $\sqrt{}$

ف\_\_\_\_ إطار الإعداد لإرساء مبادئ المحاسبة التحليلية، يتجه العمل نحو دراسة كلفة نفقات التسيير مقارنة بعدد الأعوان حيث تم ضبط هذا المؤشر لترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزات من جهة وترشيد استهلاك الطاقة من جهة

#### جانفي 2023

أخرى وهما عنصران أساسيان من عناصر إرساء قواعد حسن التصرف ويرتبط المؤشر أيضا بمتابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات ومالها من تأثير على قدرة الإدارة على حسن التصرف لفترة أطول دون الحاجة الملحة للتجديد.

ملاحظة: تم احتساب المؤشر دون نفقات الأكرية.

إنجازات وتقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

	المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان									
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة					
2025	2024	2023		2021						
قسم الصناعة										
4.8	4.6	4.5	2.5	5.8	الف ديثار					
قسم المناجم و الطاقة										
7.9	7.9	6.3	4.6	4.7	الف دينار					
	اطار موحد									
6.35	6.25	5.4	3.55	5.25	الف دينار					

# تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان:

هذا ويتوقع في القسمين ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2023 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار السنوات الماضية من تقسيم ودمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

## جانفي 2023

أما ابتداء من سنة 2024 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2023.

# 2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

دعانم الأنشطة (دون انعكاس مالي)	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	الأنشطة	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	المؤشرات	الأهداف
جلسات عمل ومناقشات تضم ممثلي مختلف المتدخلين لضبط المؤشرات التي سيتم ادراجها في عقود البرامج			5 عقود	المؤشر 9-1-1 عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة	
تهيئة الظروف للبدء في أشغال إرساء نظام للرقابة الداخلية	3010	التصرف في هياكل القيادة		المؤشر 9-1-2	
تقييم نجاعة المهمة من خلال النظر في نجاعة الأهداف والمؤشرات المعتمدة			50.00%	نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	<u>الهدف</u> الإستراتي <i>جي</i> 9 <u>-1</u>
النظر في نتائج الأداء ومدى قدرة دعائم الأنشطة والأنشطة المعتمدة في تحقيق التقدم المنشود التنسيق مع مختلف المتدخلين صلب البرامج دعما لأعمال لجان القيادة التي سيتم احداثها					إر ساء مبادئ الحوكمة الرشيدة المهمة
احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في مواضيع تخص القطاع تأمين العلاقات مع الجهات الرسمية و المنظمات الوطنية و الصحافة	30	إرساء نظم جودة بالإدارات العامة	72.50%	المؤشر 9-1-3 نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة	
التحيين المتواصل لمحتوى الموقع الرسمي للوزارة تعزيزا لمكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات					

جانفي 2023

# المشروع السنوي للآداء

دعائم الأنشطة (دون انعكاس مالي)	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	الأنشطة	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	المؤشرات	الأهداف
الضبط الدقيق لمختلف تحيينات التأجير عند التقدير	2989	تأجير هياكل المساندة	98.50%	<i>المؤشر 9-2-1</i> نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور	\$ H
المتابعة الدورية لنسق إنجازات التأجير ولفت النظر للعناصر المؤثرة في كتلة الأجور					الهدف الإستراتيجي 2-2 ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين
مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة دراسة إعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين	157	مردودية الموارد البشرية	57.50%	<i>المؤشر 9-2-2</i> نسبة انجاز مخطط التكوين	المهارات و الحاجيات
انشاء لوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية	345	التدخلات الاجتماعية			

دعانم الأنشطة (دون انعكاس مالي)	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2023(أ.د)	الأنشطة	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	المؤشرات	الأهداف
إضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة تأمين جلسات عمل مع مسؤولي البرامج حول اعداد وثيقة البرمجة السنوية للنفقات ومختلف تحييناتها ومختلف المتدخلين في الميزانية من رموز للاطلاع الحيني على الوضعيات المتدارية من الميزانية المناسبة المتدارية المناسبة المتدارية المناسبة المناسبة المتدارية المناسبة المتدارية المناسبة المتدارية المناسبة المتدارية المناسبة المتدارية المناسبة المناس			92.50%	<i>المؤشر 9-3-1</i> نسبة انجاز الميزانية	
المالية بالمنظومة الإعلامية "أدب" الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة بالإطارات الكفأة دراسة مدى واقعية التوزيع البرامجي للنفقات خاصة في ظل التعقيدات المصاحبة للعملية بسبب غياب تقسيم فيزيائي للبرامج			60.52%	المؤشر 9-3-2 نسبة حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة	الهدف الإستراتيجي3-3 المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الإنجاز
مزيد الضبط الدقيق لحاجيات الوزارة من المواد و تشجيع الرقمة في التعاملات الإدارية مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة	1285	النزويد	5.4 أد	<i>المؤشر 9-3-3</i> كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان	
الصيانة الدورية للعربات ضمانا للسير العادي للمصالح الإدارية تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية لتفادي التجاوزات الخداد الإجراءات لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة "GPS"	2866	الأكرية و نفقات مختلفة متصلة الاعلامية			
	11100		المجموع		

# 3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى للبرنامج:

يــــجدر التذكير إلى أن التقديرات الأولية لمختلف نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنوات 2023-2024 وخاصة سنة 2023 باعتبارها سنة الميزانية والأكثر واقعية على مستوى التقدير، تمت على أساس السعي لتحقيق المعادلة بين التوجهات العامة لترشيد النفقات العمومية من ناحية والظروف الاستثنائية التي مرت بها الوزارة من تقسيم ودمج وما تطلبه من برمجة خاصة على مستوى التسميات لسد الشغورات وتلبية الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى نفقات التسيير من ناحية أخرى،

وقد أفضت النقاشات مع مصالح وزارة المالية إلى ضبط تقديرات اجمالية للبرنامج لسنة 2022 بـــــــ 11.100 ألف دينار أي بنسبة تطور بـــــ 8.6% مقارنة بتقديرات سنة 2022 و هي نسبة تطور استثنائية تتماشى جزئيا و الحاجيات الحقيقية للوزارة اعتبارا لظروفها الخاصة خلال السنوات الماضية و ما يتطلب تسييرها من دعم لوجستي رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و تمثل نفقات التأجير قرابة 54 % من حجم البرنامج ، ويفسر التطور في تقديرات البرنامج أساسا بارتفاع في نفقات التسيير خلال نفس الفترة (11.68%) حيث تمثل نسبة 35.36% من حجم برنامج القيادة و المساندة وقد تم تقديرها سعيا لسد الحاجيات الحقيقية لوجستيا و أخذا بعين الاعتبار للتطور السنوي لمعين الكراء ، إضافة إلى ما تم برمجته في نفقات الاستثمار من اقتناءات للسيارات و المعدات و البرامج الإعلامية بنسبة تطور بـــــ 7.05% ( من 7.80 الف دينار سنة 2022 إلى 835 ألف دينار سنة 2022) ، و تطور نفقات التأجير بـــــ 7.29% خلال نفس الفترة.

فيما يتعلق بالتطور العام على مستوى إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج القيادة و المساندة من سنة 2019 إلى سنة 2025، يلاحظ ارتفاع تدريجي على مستوى انجازات الاعتمادات سنتي 2020 و 2021 % و 13.2 %) اعتبارا للظرف العام للبلاد خاصة على المستوى الصحى و عدم استقرار الوزارة و الصعوبات التي مرت بها على

مستوى التصرف الإداري و اللوجستي مما أفرز حاجة ملحة لإنجاز عدة نفقات خاصة على مستوى التأجير و التسيير فيما انخفضت الاعتمادات على مستوى تقديرات سنة 2022 بـــ % نتيجة للظرف المالي الصعب و ضرورة الضغط على المصاريف العمومية وقد تطورت التقديرات سنة 2023 بـــ 8.6 % للضرورة الملحة لاستكمال سد الحاجيات الحقيقية خاصة على مستوى التصرف اللوجستي ويتوقع تقريبا نفس نسبة التطور لتقديرات سنة 2024 على مستوى النفقات في صورة الحصول على التقديرات المبرمجة خاصة على مستوى نفقات التسيير و التجهيزات الإدارية و بذلك العودة إلى نسبة تطور معقولة.

مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة:

هذا على المستوى العام ، أما بمزيد التعمق في مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة ، يلاحظ ما يليبيبي :

فيما يتعلق بنفقات التأجير لبرنامج القيادة و المساندة: أثر الارتفاع في تقديرات نفقات التأجير ككل (7.5 % بين سنتي 2022 و2023) خاصة على ارتفاع اعتمادات نشاط "القيادة" (من 2.878 أد إلى 3.040 أد) ويعزى ذلك إلى الارتفاع في اعتمادات النشاط الفرعي "التصرف في هياكل القيادة" على مستوى جزء الطاقة و المناجم إثر تسجيل عدة تسميات في الخطط الوظيفية وترقية عدد هام من الإطارات على مستوى هياكل القيادة،

يشار إلى أنه في ظل غياب الانتدابات وحرصا على تعزيز امكانيات الهياكل خاصة هياكل القيادة، تبقى صيغ النقل والالحاق للإطارات الكفأة، الصيغ المتاحة كدعائم للأنشطة لمزيد تعزيز التقدم سواء في مؤشرات الأهداف العملياتية أو الاستراتيجية وتعزيز نجاعة البرنامج.

2-فيما يتعلق بنفقات التسيير (مردودية الموارد البشرية) ونفقات التدخل لبرنامج القيادة و المساندة: أثر الارتفاع في تقديرات نفقات تأجير البرنامج موحد على الارتفاع على مستوى اعتمادات نشاط "التصرف في الموارد البشرية" 2022-2023 بـــ 8% (من 3.223 أو إلى 3.491 أد) و هو راجع خاصة إلى الارتفاع المسجل على مستوى النشاط الفرعي "تأجير هياكل المساندة" للجزئين بـــ 9.36% حيث يمثل 85.64% من حجم النشاط ككل ويعود التطور إلى بعض التسميات في الخطط الوظيفية و الانعكاس المالي الناتج عن الترقيات و الترقيات الاستثنائية لعدد من الأعوان ، يشار أيضا إلى التطور على مستوى اعتمادات النشاط الفرعي "مردودية الموارد البشرية" بــ6% و ارتفاع نسبي في النشاط الفرعي "النخيرين بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف النشاطين الفرعيين الأخيرين بما سيضمن تحقيق التطور المبرمج في مؤشرات الهدف العملياتي "تحسين التصرف في الموارد البشرية " و يدعم بطريقة أو بأخرى المؤشر الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الخاص بـ "نسبة انجاز مخطط التكوين و بالتالي التقدم في تحقيق الهدف الاستراتيجي .

غيما يتعلق بنفقات التسيير (خدمات لوجستية) و نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة و المساندة: تسجيل ارتفاع في تقديرات نفقات التسيير سنة 2022-2023 بـ 11.68 % راجع أساسا إلى ما أسفرت إليه النقاشات مع مصالح وزارة المالية من تقديرات وفقا للحاجيات الحقيقية لمصالح الوزارة اللوجستية كاستهلاك الكهرباء و الماء و الوقود إضافة إلى الارتفاع السنوي التعاقدي لمعين الكراء إذ يمثل الحجم الأكبر من نفقات التسيير بـ 62.71 % سنة 2023 ، يشار أيضا إلى الارتفاع في اعتمادات نفقات الاستثمار بـ 20.7 % ، كل ذلك يبرره ضرورة الرفع في الاعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" سنة كل ذلك يبرره ضرورة الرفع في الاعتمادات المخصصة لنشاط "الخدمات اللوجستية" من المرحلة تستوجب تطوير نشاط "التزويد" (18%) و الأنشطة المتعلقة بالصيانة اعتبارا لظرف الوزارة وتأثيره على استقرار الإمكانيات اللوجستية و ضرورة رصد للاعتمادات لسد الحاجيات الحقيقية رغم التحديات المطروحة لترشيد النفقات و الهدف هو تأمين الظروف و الإمكانيات الداعمة لتطور مؤشري "مزيد التحكم في استهلاك الطاقة" و "ترشيد مصاريف الصيانة" بما يدعم المؤشر الاستراتيجي "نفقات التسيير/عدد الأعوان" و مزيد تحقيق النجاعة في التصرف

إضافة إلى تطوير النشاط الفرعي "الإعلامية" و الحرص على الرفع من اعتماداته (21 %) للتمكن من برمجة بعض الدراسات المهمة سواء على مستوى جزء الصناعة أو على مستوى جزء الطاقة و المناجم وخاصة انجاز الاقتناءات اللازمة من المعدات الإعلامية فضلا عن تطوير تطبيقات إعلامية في إطار رقمنة الإجراءات الإدارية خارج إطار الميزانية وكلها جهود مبذولة دعما لتطوير إدارة الكترونية ذات سلامة عالية في الخدمات ونسبة حوسبة مهمة لخدمة قطاعات الصناعة و الطاقة و المناجم.

إطار النفقات متوسط المدى 2023-2025:

جانفي 2023

جدول عدد 1:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025) لبرنامج القيادة والمساندة (موحد) التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع

# جانفي 2023

تقديرات		إنجازات			
2025	2024	2023	2022	2021	بيان النفقات
6 350	6 137	6 000	5 581	5 389	نفقات التأجير
4 795	4 497	3 920	3 510	4 317	نفقات التسيير
392	362	345	342	297	نفقات التدخل
392	362	345	342	297	منح الودادية
1 115	1 045	835	765	645	نفقات الإستثمار
770	720	520	530	463	تجهيزات إدارية
730	680	480	490	432	اقتناء وسائل نقل
40	40	40	40	31	تجهيزات مختلفة
330	310	285	220	182	البرامج الإعلامية
330	310	285	220	182	المخطط المديري للإعلامية
15	15	30	15	0	مصاريف مختلفة
15	15	30	15	0	برنامج إرساء علامة الجودة بالإدارات العامة التابعة للوزارة
12 652	12 041	11 100	10 198	10 648	مجموع البرنامج
12 652	12 041	11 100	10 198	10 648	مجموع البرنامج مصادر التمويل
12 652	12 041	11 100	10 198	10 648	موارد عامة لميزانية الدولة

ميزانية برنامج القيادة والمساندة 2023 حسب مآل النفقة (موحد):

جدول عدد2:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة (موحد) "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

# جانفي 2023

بحساب أ.د								
التطور 2020-2 )		تقديرات 2023	ق م التعديلي	انجازات	الأنشطة	بيان البرنامج		
النسبة (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)	(2)	<b>2022</b> (1)	2021		بیال امبرےسی		
6%	177	3 040	2 863	2 518	: A1القيادة			
6%	162	3 010	2 848	2 518	S/A1-1 التصرف في هياكل القيادة			
100%	15	30	15	0	S/A1-2 إرساء نظم جودة بالإدارات العامة			
8%	268	3 491	3 223	3 225	: A2 التصرف في الموارد البشرية			
9%	256	2 989	2 733	2 871	S/A2-1 تأجير هياكل المساندة	برنامج "القيادة و المساندة"		
6%	9	157	148	57	S/A2-2 مردودية الموارد البشرية			
1%	3	345	342	297	S/A2-3 تدخلات اجتماعية			
11%	458	4 570	4 112	4 905	: A3 خدمات لوجستية			
18%	199	1 285	1 086	1 818	S/A3-1 التزويد			
7%	186	2 866	2 680	2 771	S/A3-2 الأكرية و نفقات مختلفة متصلة			
21%	73	419	346	316	S/A3-2 الإعلامية			
8,845%	902	11 100	10 198	10 648	مجموع البرنامج			

جانفي 2023	المشروع السنوي للآداء
	86

جانفي 2023		المشروع السنوي للآداء
	الملاحق	
	07	
	87	

<b>جانفي 2023</b>		المشروع السنوي للآداء
	بطاقات مؤشرات الآداء	
	88	

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج الطاقة

# نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة

#### رمز المؤشر 1.1.1:

## الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع
- 2. تعريف المؤشر: هو الإنتاج الوطني من المحروقات بما في ذلك النفط والغاز والمكثفات على الطلب الجملي على الطاقة ويمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة تغطية الإنتاج للطلب وبالتالي نسبة الاستقلالية الطاقية والامن الطاقي.
  - 3. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية efficience
  - 4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)
  - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

## التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
  - 2. وحدة المؤشر:
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - 4. تاريخ توفّر المؤشر:
- 5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): ...... سنة .....
- 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الشركة التونسية لصناعات التكريرو الإدارة العامة للمحروقات

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رنيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

# اا- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

0005	التقديرات		2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
						نسبة تغطية الإنتاج الوطني
*	40	43	46	47	%	للمحروقات للطلب الجملي على
						الطاقة

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بالنسبة لسنة 2021 فمن المرجح ان نسبة تغطية الإنتاج الوطني للمحروقات للطلب الجملي على الطاقة في حدود 47 % أي ما هو مبرمج وذلك نتيجة دخول حقل نوارة حيز الاستغلال خلال سنة 2020 وحلق المنزل خلال سنة 2021 إثر حل الاشكال القانوني الخاص به الى جانب دخول الحقول الغازية عبير وبشرى حيز الإنتاج ومن المنتظر ان تشهد نسبة التغطية شبه استقرار خلال سنة 2022

#### تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تجدر الاشارة انّ مشاريع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات مشاريع ذات استثمارات ضخمة ولا تظهر تنائجها الا على مدى سنوات ومع ما شهده القطاع من شبه شلل بعدم اسناد رخص جديدة خلال العديد من السنوات بعد الثورة وتواصل ارتفاع الطلب ستشهد نسبة تغطية الإنتاج للطلب تراجع نسبي ابتداء من سنة 2023 في انتظار مرور الرخص الجديدة المسندة بجميع المراحل لتصل الى مرحلة الإنتاج الفعلى.

يمكن هذا المؤشر من ابراز مدى ضمان التزويد الآمن للطاقة ولو نسبيا الا انّ ابرازه للانصاف يبقى محدودا

يصعب تحديد القيمة المستهدفة لهذا المؤشر سنويا لعدة اعتبارات منها التحركات الاجتماعية التي تأثر على الإنتاج ولاعتبارات تقنية اذ لا يمكن التنبأبالاعطاب التي تحدث في بعض الابار كما انه يوجد تباين بين تقديرات الاحتياطي الذي يمكن استخراجه والكميات المستخرجة فعليا.

# نسبة الربط بشبكتى الكهرباء والغازي

#### رمز المؤشر 2.1.1

### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :ضمان تزويد آمن ومنصف للجميع
- 2. تعريفالمؤشر: يشير المؤشر لنسبتي تطور الربط بشبكتي الكهرباء والغاز.
  - 3. طبيعة المؤشر:مؤشرفاعلية
  - 4. نوع المؤشر:مؤشر نتائج ( (indicateur des résultats
  - 5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماع
    - التفاصيل الفنية للمؤشر
    - 1. طريقة احتساب المؤشر (:(Formule

الكهرباء: عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء / العدد الجملي للمساكن

الغاز : عدد المساكن المرتبطة بشبكة الغاز / عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء

- 2. وحدة المؤشر: نسبة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء والشركة التونسية للكهرباء والغاز
  - 4. تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة N ، ابتداء من شهر فيفري للسنة (1+(N)
    - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر 1'( :(Valeur cible de l'indicateur

الكهرباء: 99,8 % سنة 2022

الغاز :23 % سنة 2022

- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والشركة التونسية للكهرباء والغاز و المعهد الوطني للإحصاء
  - ا||- قراءة في نتائج المؤشر
  - 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			لإنجازات 2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021	,	ا موسر عيس الإداع

#### جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	99,8%	%	الكهرباء	نسبة الربط بشبكتي
23,6%	23,4%	23,2%	23,0%	22,8%	%	الغاز	الكهرباء والغاز

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بالنسبة للكهرباء يتسم المؤشر بالاستقرار ولكن على أرض الواقع يستمر عدد المساكن بالارتفاع وكذلك عدد المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء، أي أن المحافظة على هذه النسبة التي تعد نسبة مرتفعة/محترمة مقارنة بالدول الأخرى يتطلب الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية لشبكة الكهرباء (الإنتاج والنقل والتوزيع) والخدمات المسدات للمشتركين.

أما بالنسبة للغاز فيعكس المؤشر الجهود والاستثمارات المبذولة لربط المساكن بشبكة الغاز الطبيعي، إلا أن البينية التحتية من نقل وتوزيع الغاز تستوجب استثمارات هامة جدا ونلاحظ أن الربط يكون مكلف بعض الشيء (مقارنة بالكهرباء) بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وحتي المتوسطة فهي تخيّر الالتجاء إلى الغاز المسال (قوارير الغاز) بما انها مدعمة بصفة كبيرة مما يعد عائقا هام لتطور المؤشر.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

دقة المؤشر بالنسبة للكهرباء تعتمد خاصة على البيانات المتعلقة بالتعداد السكني الذي يقوم به المعهد الوطني للإحصاء كل 10 سنوات، كما قد تحتاج طريقة احتساب مؤشر الغاز الى مراجعة.

# نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي .

#### رمز المؤشر 1.2.1

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الانتقال إلى منوال طاقى منخفض الكربون
- 2. تعريفالمؤشر: يقيس المؤشر نسبة التطور السنوي لمساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي
  - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience
    - .4
  - 5. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،
  - 6. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

# التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: الإنتاج السنوي للطاقات المتجددة / الإنتاج الوطني للكهرباء
  - 2. وحدة المؤشر: النسبة
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
  - 4. تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة n،ابتداءمن شهر مارس للسنة (n+1)
    - القيمة المستهدفة للمؤشر²(35 % بحلول سنة 2030
  - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقي

²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

# III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات			الإنجازات	الو حدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023	2022	2021		موسر نیس ۱۹۵۱۹.
						نسبة التطور السنوي لمساهمة
22	22	19	17	4.4	%	الطاقات المتجددة في المزيج
						الكهربائي

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نظرا للعجز الطاقي وعدم تنوع مصادر الطاقة الاولية لإنتاج الكهرباء بات اللجوء الى الطاقات المتجددة ضرورة ولا خيارا وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة استراتيجية ترتكز على تطوير الطاقات المتجددة لبلوغ 30% في غضون 2020 على ان يتم ادراج حوالي 1900ميغاواط موفى سنة 2023.

ولبلوغ هذه النسبة الهامة، شهد هذا القطاع تسريعا في نسق المشاريع بعد صدور القانون الخاص به والنصوص الترتيبية ومن المنتظر ان تدخل اولى المشاريع حيز الاستغلال خلال سنة 2022على ان ترتفع نسبة الإنجاز تدريجيا لتبلغ نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في انتاج الكهرباء حوالي 22 % سنة 2024.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

مع دخول العديد من المشاريع من انتاج الخواص، هنالك رهانات جدية متعلقة بشمولية تغطية المؤشر

# بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تحسين الكثافة الطاقية

#### رمز المؤشر 2.2.1

- الخصائص العامة للمؤشر
- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
- 2. تعريف المؤشر: تعتبر كثافة الطاقة من أكثر المؤشرات استعمالا على المستوى الدولي لاحتساب تقليص كميّة الاستهلاك الطاقي لإنتاج ألف دينار من الناتج المحلّي الإجمالي وهو مؤشر يبرز مدى تحسّن النجاعة الطاقيّة من خلال تطوير التحكم في الطاقة على مختلف المستويات وتوجيه الاقتصاد إلى القطاعات ذات المردودية العالية وغير مستهلكة للطاقة واستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة.
  - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience
  - 4. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
  - **اا- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي
    - ااا- التفاصيل الفنية للمؤشر
- 1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: نسبة تطور الكثافة الطاقية خلال السنة المعنية بالمقارنة مع السنة التي سبقتها
  - 2. وحدة المؤشر:الف طن مكافئ نفط/ 1000 دينار
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المرصد الوطني للطاقة والمناجم والمعهد الوطني للحصاء
  - 4. تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة n) ابتداءمن شهر ماي للسنة (1+(n)
  - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): سنة .....
    - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
      - 7. قراءة في نتائج المؤشر
      - 8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022	الإنجازات	الو حدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021	,	موسر فيس الاداع.

<b>جانفي 2023</b>	المشروع السنوي للآداء
-------------------	-----------------------

2.6%	1.8	1.8	1.7	1.6	%	نسبة تحسين الكثافة الطاقية
------	-----	-----	-----	-----	---	----------------------------

#### 9. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2020، انعكست أزمة الكوفيد19 سلبا علىالاقتصاد التونسي حيثتر اجع النمو الاقتصادي حسب المعهد الوطني للإحصاءبــ8.6% مقارنة بسنة 2019، في ما تراجعت نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أقل من النمو الاقتصادي (7%) في نفس الفترة مما أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية الذي شهد تدهورا يقدر بـ2.1%.

في 2021 شهد الطلب الجملي على الطاقة الأولية ارتفاعا بـ 7% مقارنة بـ 2020، ليعود بذلك تقريبا الى مستوى 2019 . وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة الأولية بنسق أكبر من النمو الاقتصادي في نفس الفترة أثر سلبا على مؤشر الكثافة الطاقية خلال2021 بالرغممنالمجهوداتالحثيثة المبذولة فيمجال التحكم فيالطاقة.

من المنتظر أن يتحسن نسق النمو الاقتصادي بنسبة 3% خلال السنوات القادمة مع استقرار في نسبة الطلب على الطاقة الأولية مما سيؤثر ايجابيا على مؤشر الكثافة الطاقية.

#### 10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

# نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة.

.11

#### رمز المؤشر 3.2.1 :

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الانتقال إلى منوال طاقي منخفض الكربون
- 2. تعريف المؤشر: التخفيض من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري، كالفحم والبترول (يشمل النفط) والغاز الطبيعي بشكل رئيسي.
  - 3. طبيعة المؤشر:مؤشرفاعلية efficience
  - 4. نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
  - |- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي
    - |||- التفاصيل الفنية للمؤشر
    - 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة تطور
      - 2. وحدة المؤشر: كيلو طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون
  - 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الميزان الؤطني للطاقة
  - 4. تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة n) ابتداء من شهر ماي للسنة (1+(n)
  - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر 2030 (Valeur cible de l'indicateur): 45% سنة 2030
    - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة
      - 7. قراءة في نتائج المؤشر
      - 8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022	الإنجازات	الو حدة	مؤشر قيس الأداء:	
2025	2024	2023		2021		موسر فيس الاداء.	
-0.8	-1.74	0.20	-1.55	3.5	%	نسبة تطور انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة	

#### 9. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة، تم تسجيل استقرار في إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2020-2010 وذلك بنمط تطور سنوي يقدر بـ-0.2٪ كما سجلت الانبعاثات المتسربة (émissions fugitives) تراجعا خلال نفس الفترة

المشروع السنوي للآداء جانفي 2023 ويعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز 10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

جانفي 2023

المشروع السنوي للآداء

# نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي بطاقة تقديم المؤشر:

رمز المؤشر: 2-1-1-1

#### 1-الخاصيات العامة

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة

2- تعريف المؤشر: يبين حجم الإنتاج لقطاع الصناعة

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة efficacité socio-économique

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

#### 1- طريقة احتساب المؤشر:

يقع احتساب مؤشر الإنتاج الصناعي بالاعتماد على الرقم القياسي المعروف باسم لاسبير وهي طريقة معمول بها في عدة بلدان ويعتمد في هذه الطريقة على كميات سنة الأساس 2010 لاحتساب الكميات القاعدية (Q0)والقيمة الترجيحية للمواد لسنة الأساس (2010)

- · ( 0 ) سنة الأساس 2010
  - · (t) الفترة الجارية
- · ( Q0 ) معدل الكميات في سنة الأساس
  - · (i) المادة
- · li,t : مؤشر المادة i في الفترة t .
  - · Wi : القيمة الترجيحية للمادة i .

يتم احتساب المؤشر القاعدي لكل مادة كما يلي:

المؤشر النسبي للمادة [:

$$I_{i,t} = \frac{Q_{i,t}}{Q_{i,0}}$$

ويتم احتساب المؤشر العام لكميات المواد الصناعية بقيمة إنتاجها خلال سنة الأساس أي سنة 2010: المؤشر العام:

$$I_{t} = \frac{\sum W_{i} \times I_{i,t}}{\sum W_{i}}$$

2- وحدة المؤشر: نسبة منوية (%)

3- مصدر المعطيات الأساسية لأحتساب المؤشر: عينة من المؤسسات الصناعية

4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا.

المشروع السنوي للآداء جانفي 2023

5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %

6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء

## 3- قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

2025	التقديرات 2024	2023	2022	الإنجازات 2021	الوحدة	وشر قيس الأداء:	
98	96	95	94	92,9	وحدة مرجعية لسنة 2010	نسبة نمو مؤشر الإنتاج الصناعي	

## 2 تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضا هاما سنة 2020 بسبب تداعيات أزمة كورونا وقد أخذ في الصعود سنة 2021 وبدأت عودة النسق الطبيعي للقطاع الصناعي.

## 3. أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين أي القطاعات سجلت نموا وأيها سجلت انخفاضا.

# بطاقة تقديم المؤشر: نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام رمز المؤشر: 2-1-1-2

#### 1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 2- تعريف المؤشر: هو مؤشر اقتصادي هام يمكن من قياس تطور خلق الثروة خلال فترة محددة، والناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة هو مجموع القيم المضافة من طرف الأفراد والمؤسسات الناشطة في القطاع والمتواجدة على التراب التونسي.
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
    - 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
  - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

ويحتسب المؤشر من خلال المعادلة التالية:

 PIB
 =
 C
 +
 I
 +
 G
 +
 NX

 الاستهلاك.

القيمة المضافة : في هذه الطريقة نقوم بقياس القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج. ومجموعها في كل مراحل الإنتاج لجميع السلع يساوي الناتج المحلي الإجمالي.

- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء
  - 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 17% سنة 2025.
  - 6- المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطنى للإحصاء

# 3-قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2022	الإنجازات	7 ha .11	1.611 7 4.
2025	2024	2023	2022	2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
17	16,5	16	15 ,5	14,4	%	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر انخفاضا سنتي 2020 و2021 ويعود هذا المسار إلى انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات الميكانيكية وقطاع النسيج والملابس كما أثرت تداعيات أزمة كورونا سلبا على معظم الأنشطة الصناعية بالبلاد. ومن المنتظر عودة النسق العادي للقطاع الصناعي تدريجيا إلى حدود سنة 2022.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية، لكنه يبقى مؤشرا على حجم الثروة التي تخلق سنويا.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي رمز المؤشر: 2-1-1-3

#### 1-الخاصبات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تنافسية القطاع الصناعي والخدمات ذات الصلة
- 2- تعريف المؤشر: يعتبر مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي مؤشرا استراتيجيا نستطيع من خلاله نقييم دور القطاع الصناعي في تقليص البطالة والمساهمة في التشغيل الذي يعد سياسة عمومية تشمل كل القطاعات.
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
    - 4- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
  - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي من خلال مقارنة مواطن الشغل التي يوفرها القطاع من سنة الي أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
  - 2- وحدة المؤشر: عدد
  - 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
    - 4- تاريخ توفّر المؤشر: شهريا
    - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 530000 سنة 2025.
    - 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

## 3-قراءة نتائج المؤشر

# أ. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2025	التقديرات 2024	2023	2022	الإنجازات 2021	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
530000	525000	520000	515000	513439	775	تطور عدد مواطن الشغل للقطاع الصناعي

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي تراجعا في سنة 2021 مقارنة بنتائج سنة 2020 وذلك بسبب تواصل تأثير تداعيات جائحة الكوفيد 19 على النسيج الصناعي الوطني. ومن المتوقع أن يستمر الوضع خلال سنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات للسنوات القادمة، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد مواطن الشغل بالقطاع الصناعي 515 ألف موطن شغل أي بزيادة لا تتجاوز 0.3%. وإذا افترضنا أن يتحسن الوضع الاقتصادي فإنه يمكن اعتماد زيادة سنوية بحوالي 1 % ابتداء من

سنة 2023 ليبلغ العدد تباعا، 520 ألف سنة 2023 و525 ألف سنة 2024 و530 ألف سنة 2024. 2025.

جانفي 2023

# 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات المصرح بها

رمز المؤشر: 2-1-2-1

#### 1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- 2- تعريف المؤشر: يعطى هذا المؤشر قيمة الاستثمارات التي يخلقها القطاع سنويا
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
  - 4- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
  - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الأجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات المصرح بها للقطاع الصناعي من خلال مقارنة الاستثمارات المصرح بها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوية.
  - 2- وحدة المؤشر: مليون دينار
- **3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
  - 4- تاريخ توفّر المؤشر: شهريا
  - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2700 سنة 2025.
  - 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووزارة الصناعة

## 3-قراءة نتائج المؤشر

#### النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور الاستثمارات المصرح بها	م د	2539,7	2100	2500	2600	2700

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جانفي 2023

# المشروع السنوي للآداء

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات المصر ح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 20.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 1042 م. د سنة 2022 مقارنة بـ 1311 م. د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وهو ما ينبئ بصعوبة تحقيق التقديرات المعلنة في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 واقتضى ذلك تعديلها كما هو مبيّن في الجدول أعلاه.

#### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر عام ولا يبين القطاعات الواعدة أو التوجهات الجديدة للقطاع.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات في إطار برنامج تأهيل الصناعة

رمز المؤشر: 2-1-2-2

#### IV- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
  - 2. تعريف المؤشر: قيمة المنح الفعلية للصرف
  - 3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
  - 4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 5. المؤشر في علاقة بالنوع الأجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** منح فعلية بصدد الصرف في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية
  - 2. وحدة المؤشر: م.د
- 3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وتيرة إمضاء مقررات الصرف وتقارير متابعة الاستثمارات الواردة على مكتب التأهيل
  - 4. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 50 م. د سنة 2025
    - 6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكتب تأهيل الصناعة

## المؤشر المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022	الإنجازات الوحدة		مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021	,	موسر عيس الاداع.
50	53	31	48,5	40,8	م.د	تطور قيمة الصرف الفعلي للمنح في إطار برنامجي التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الاولوية

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تراكم الديون والملفات سنتي 2020 و 2021 سيرفع من قيمة المنح خلال سنة 2022،
- تراجع عمليات الاستثمار خلال سنتي 2020 و2022 بسبب جائحة كورونا سيؤثر سلبا على مطالب صرف المنح خلال السنوات 2022 و2023.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تراجع الميزانية المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية.
  - تراكم مستحقات المؤسسات.
- نقص فادح في عدد إطارات إدارة المتابعة وصرف المنح وعدم الاستجابة لمطالب الانتداب.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية رمز المؤشر: 2-1-2-3

#### 1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالاستثمار في القطاع الصناعي
- 2- تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات الداخلية من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات.
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
    - 4- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
  - 5- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
  - 6- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- **طريقة احتساب المؤشر:** يقع احتساب مؤشر تطور الاستثمارات الصناعية في الجهات من خلال عدد الاستثمارات المصرح بها بالجهات من سنة الى أخرى.
  - 2- وحدة المؤشر: مليون دينار
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها بالجهات من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
  - 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1600 م. د سنة 2025
  - 6- المسؤول عن المؤشر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

## 3-قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
2025	2024	2023	2022	2021		1,7,10,0,2,0,1	
1600	1500	1400	1350	1325.2	م د	تطور الاستثمارات الصناعية المصرح بها في الجهات	

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تضمنت إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد أرقام تفيد بانخفاض قيمة الاستثمارات في الجهات الداخلية المصرّح بها إلى حدود شهر جوان 2022 بنسبة 32.5%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، حيث بلغت 474 م.د سنة 2022 مقارنة بـ 702 م.د في نفس الفترة من سنة 2021 (المصدر: نشرية الظرف الصناعي لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد). وسيحول هذا الانخفاض الحاد من صعوبة تحقيق المؤشر للهدف المنصوص عليه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022. وهو ما اقتضى تعديل التقديرات لتتماشى مع النتائج المسجلة في السداسي الأول من

جانفي 2023

## المشروع السنوي للآداء

سنة 2022، حيث من المنتظر ألا تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرّح بها في سنة 2022 1350 م.د.

كُما أن التقديرات المحينة لهذ المؤشر للسنوات القادمة ستكون: 1400 م.د سنة 2023 و1500 م.د سنة 2024 م.د سنة 2024

# 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر ميزات الجهات أو الفوارق بينها.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

رمز المؤشر: 2-1-3-1

#### 1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 2- تعريف المؤشر: يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى نجاعة التدخل العمومي في مساندة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال رصد نسبة تطور ديمومة المؤسسات الصغرى والمتوسطة الخاضعة لبرنامج المساندة،
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
  - 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
  - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة من خلال مقارنة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n) ناقص الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1)) \* 100 قسمة الاعتمادات المرصودة والمصادق عليها من قبل لجنة التسيير للسنة (n-1).
  - 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
  - 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي تمر بصعوبات والتي تتقدم بمطالب مساندة وتتمكن من انجاز الاستثمار وتجاوز الصعوبات.
    - 4- تاريخ توفّر المؤشر: شهريا
    - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 11 % سنة 2023
      - 6- المسؤول عن المؤشر: وزارة الصناعة

# 3-قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	تقديرات				إنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019		
-	-	33,33	-35,4	12,5	42	12,5	%	المؤشر 1-1-3-1 تطور مؤشر ديمومة المؤسسات التي خضعت لبرنامج مساندة

- 1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
- 2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المشروع السنوي للآداء

جانفي 2023

المؤشر لا يمكن من متابعة نتائج إعادة هيكلة المؤسسات المنتفعة بالاعتمادات.

# بطاقة تقديم المؤشر: تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

#### رمز المؤشر: 2-1-3-2

#### 1-الخاصيات العامة

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم ومرافقة وتطوير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
- 2- تعريف المؤشر: يحتسب المؤشر تطور عدد المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة التي يتم التصريح بإحداثها
  - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
  - 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
  - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعى للنوع الاجتماعى

#### 2-التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يقع احتساب مؤشر تطور عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة من خلال مقارنة التصريح بالاستثمار لديها من سنة الى أخرى لاستخراج نسبة تطور سنوبة.
  - 2- وحدة المؤشر: نسبة منوية (%)
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المؤسسات الصناعية التي يتم التصريح بإحداثها من خلال وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
  - 4- تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1 % سنة 2025
    - 6- المسؤول عن المؤشر: وكاله النهوض بالصناعة والتجديد الصناعية ووزارة الصناعة

## 3-قراءة نتائج المؤشر

### النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023		2021		
1	1	1	-1	-4	%	نسبة تطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعكس النتائج المسجلة في هذا المؤشر خلال السنوات الفارطة التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة. كما يؤكد ذلك العدد المسجل للمؤسسات الصناعية المسجلة في قاعدة بيانات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد والذي بلغ 4918 مؤسسة إلى حدود شهر أوت 2022. ومن المتوقع ألا يبلغ المؤشر عتبة الخمسة آلاف

# بطاقة تقديم المؤشر 1113: تطوّر انتاج الفسفاط

رمز المؤشر 1113:

تسمية المؤشر: تطوّر انتاج الفسفاط

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

#### الخاصيات العامة

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
  - 4. تعريف المؤشر: تحديد كمية الانتاج الجملي للفسفاط بالطن سنويا
    - 5. نوع المؤشر: مؤشرنتائج (Ind de résultat)
      - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité)
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) : لا يوجد

#### التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر:(Formule): مجموع إنتاج المغاسل من الفسفاط التجاري
  - وحدة المؤشر: مليون طن
  - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شركة فسفاط قفصة
  - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
    - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: شركة فسفاط قفصة
  - تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): انتاج 6 مليون طن من الفسفاط التجاري سنة 2023.
  - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: شركة فسفاط قفصة

# قراءة نتائج المؤشر

# 4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الدمدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات			
موسر فيس الاداء:	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	
تطور انتاج الفسفاط	طن	3,88	2,83	3,53	6	6	6	6,5	

# 5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ إنتاج الفسفاط التجاري إلى موفى سنة 2021 مستوى 3,53 مليون طنا مقابل 2,83 مليون طن سنة 2020 أي بتحسن قدره 25 % وبتراجع قدره 52 % مقارنة بنسق الانتاج العادي (8 مليون طن سنة 2010). أما خلال سنة 2022، فمن المؤمل أن يبلغ الإنتاج مستوى 4,2 مليون طن أي بتحسّن قدره 19 % مقارنة بإنجازات سنة 2021 ويبقى هذا التحسّن دون التقديرات المرسومة خلال سنة 2022 وذلك بتراجع قدره 30 % مقارنة بالتقديرات المرسومة.

## رسم بياني لتطور المؤشر:



# 6. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تعود أسباب هذا التأخّر في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالأساس إلى التحرّكات الإجتماعية منها المطالبة بالتنمية والتشغيل ومنها المتعلّقة بالمرافق الأساسية كنقص الماء الصالح للشراب. ولاستعادة النسق العادي للانتاج، يستوجب التسريع في:

مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج والإسراع في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية و المتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة .

العمل على الرفع من القدرات المهنية لجميع الأعوان مع ضمان التوازن بين التكوين و متطلبات جهاز الإنتاج .

العمل على تحسين آليات المتابعة و مراقبة النشطة تقنيا و اجرائيا .

ترشيد استهلاك الموارد المائية.

تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة و المتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط.

7. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تواصل التحركات الاجتماعية بالحوض المنجمي وتقادم المغاسل إضافة لتأخر تأهيل جهاز الإنتاج وتعطل انطلاق المشاريع.

# بطاقة تقديم المؤشر 2113: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

رمز المؤشر:2113

تسمية المؤشر: تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

#### 1. الخاصيات العامة

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته
- 4. تعريف المؤشر: الترفيع في صادرات مشتقات الفسفاط المتمثلة في الحامض الفسفوري وثلاثي الفسفاط الرفيع وثاني فسفاط الأمونيا وثاني فسفاط البيكلسيكي وبالتالي في رقم معاملات مشتقات الفسفاط
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de produit)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية ( efficacité )
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا يوجد

#### 2. التفاصيل الفنية

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع صادرات الحامض الفسفوري والأسمدة
  - وحدة المؤشر:مليون دينار
  - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: رقم معاملات صادرات مشتقات الفسفاط
    - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي
    - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المجمع الكيميائي التونسي
    - تاريخ توفّر المؤشر: بالنسبة للسنة (n)، إبتداء من شهر جانفي من سنة (n+1)
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة بما قيمته 275 6 مليون دينار خلال سنة 2023،
  - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المجمع الكيميائي التونسي

# 3. قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		2022 . *		الإنجازات			
2025	2024	2023	ق.م 2022 (**)	2021	2020	2019	الوحدة	
2 807	2 810	6 275	4 733	1 520	669	968	مليون دينار	تطوّر تصدير الفسفاط ومشتقاته

ملاحظات⁻

(\*): توقعات

(\*\*): تم تغيير الأرقام المبوية بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022

بالنسبة لتةقعات سنة 2023 فقد تم احتسابها بمعدل سعر البيع خلال السداسي الأول من سنة 2022

# 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

■ بلغ رقم معاملات تصدير قطاع الفسفاط ومشتقاته ما قيمته 1520 م. د خلال سنة 2021 م. مقابل 669 م. د خلال سنة 2020 أي بتحسن كبير قدره 851 م. د أي ما يعادل نسبة 127%.

وتجدر الإشارة أنه من المتوقع أن يبلغ إنتاج الحامض الفسفوري الإجمالي خلال سنة 2021 مستوى 821 ألف طن و هو ما يمثل قرابة 50 % من الطاقة التصميمية لمصانع التحويل بالمجمع الكيميائي التونسي.

## رسم بياني لتطور المؤشر:



# 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

#### المشروع السنوي للآداء

- إيجاد الحلول الكفيلة للترفيع في إمكانيات SNCFT قصد نقل الفسفاط عبر السكة الحديدية طبقا لنسق الإنتاج،
- ضمان جاهزية وحدات الإنتاج لتحويل كمية من الفسفاط تتجاوز 5.5 مليون طن،
  - تأمين مواقع الإنتاج،
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للمجمع الكيميائي التونسي قصد المصالحة مع المحيط،
  - العمل على تفعيل نشاط شركات البيئة،
  - إعادة النظر في آليات توزيع الأسمدة والدعم لفائدة القطاع الفلاحي،
- التسريع في إنجاز مشروع المظيلة 2 والمتمثل في انجاز وحدة لإنتاج سماد ثلاثي الفسفاط الرفيع بالمظيلة بطاقة إنتاج 400 ألف طنا سنويا في الانتاج الفعلي،
- 4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: تعطل الانتاج بوحدات المجمع الكيميائي التونسي جراء النقص في مخزون الفسفاط بسبب الصعوبات التي يعيشها قطاع النقل الحديدي.

# بطاقة تقديم المؤشر 1213: نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

### رمز المؤشر 1213:

تسمية المؤشر: نسبة تطور المشاريع المنجمية المسندة

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

#### 1- الخاصيات العامة

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
- 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع بعث المشاريع المنجمية
- 3. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على استغلال وتحويل المواد المعدنية
- 4. تعریف المؤشر: نسبة تطور امتیاز ات الاستغلال المنجمیة المسندة خلال السنة الحالیة (N1)مقارنة بالسنة المنقضیة (N0)وذلك بمقتضی قرارات وزاریة صادرة بالرائد الرسمي للجمهوریة التونسیة. و تخول هذه الامتیاز ات استخراج و انتاج و تحویل المواد المنجمیة و تسویقها
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind d'activité)
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
    - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

#### 2- التفاصيل الفنية

- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة تطور امتياز ات الاستغلال المسندة سنويا مقارنة بالسنة المنقضية: (N1-N0) \*100/N0
  - وحدة المؤشر: النسبة (%)
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد امتيازات الاستغلال المسندة في كل سنة
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصالح الإدارة العامة للمناجم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاطإدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم
  - تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) منح 8 امتيازات استغلال خلال سنة 2023.
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البحث والاستغلال المنجمي بالإدارة العامة للمناجم.

# 3- قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م	الإنجازات			5 an all	مؤشر قيس الأداء:
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	الوحدة	موسر فيس الاداء:
10	8	6	6	3	6	5	77E	عدد امتيازات الاستغلال المسندة
+ 25	+ 33	+ 00	+ 100	- 50	+ 20	150	%	المؤشر 1.2.1.3 : نسبة تطوّر المشاريع المنجمية المسندة

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2021 تأسيس (2) امتيازي استغلال من المجموعة الرابعة (أملاح).

وإلى موفى سبتمبر 2022، تمّ تأسيس إمتياز (1) استغلال من المجموعة الرابعة لمادة كاربونات الكالسيوم علما أنّه تمّ عرض ملفي امتيازات استغلال على أنظار اللجنة الإستشارية للمناجم وحضيت بالموافقة (1 لمادة الرمل السيليسي و 1 لمادة الملح)

من المتوقع أن يتم اسناد أربع (4) امتيازات اسنغلال خلال سنة 2022 مسجلا بذلك تحسّنا قدره 33 % مقارنة بإنجازات سنة 2021.

ومن المتوقع اسناد ثمانية (8) امتيازات استغلال خلال سنة 2023 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 166 % مقارنة بانجازات سنة2022.

## رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: دراسة مطالب امتيازات الاستغلال وتقييم دراسات الجدوى للمشاريع من طرف الإدارة والبت فيها من طرف اللجنة الاستشارية للمناجم.

جانفي 2023

# المشروع السنوي للآداء

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: النقص الفادح في الإطارات بالإدارة العامة للمناجم خاصة الإطارات المكلفة بمعالجة هذه الملفات. وهو ما يحيلنا إلى ضرورة تعزير إدارة البحث والاستغلال المنجمي بإطار في إختصاص الجيولوجيا وإطار في اختصاص المالية وأيضا بالوسائل اللازمة للمراقبة الميدانية التي تُنجز أثناء دراسة هذه الملفات.

# بطاقة تقديم المؤشر 2213: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

رمز المؤشر:2213

تسمية المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

تاريخ تحيين المؤشر: آخر كلّ سنة

#### 1- الخاصيات العامة

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المناجم
- 2. **البرنامج الفرعي الذّي يرجع إليه المؤشر:** البحوث الجيولوجية والمنجمية والنهوض بقطاع المناجم
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تشجيع بعث المشاريع المنجمية
- 4. تعريف المؤشر: نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية للبلاد التونسية بمقياس 50.000/1 و 100.000/1 المنجزة مقارنة بالعدد الجملي للخرائط.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):

#### 2- التفاصيل الفنيّة

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخرائط المنجزة/ عدد الخرائط الجملية
  - وحدة المؤشر: %
  - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخرائط المنجزة
  - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استمارة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطني للمناجم
  - تاریخ توفر المؤشر: آخر کل سنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تغطية كامل البلاد التونسية بالخرائط الجيولوجية وهي 183 خريطة بمقياس 50.000/1 بالشمال والوسط وبمقياس 100.000/1 بالجنوب.
  - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الجيولوجيا بالديوان الوطنى للمناجم

# 3- قراءة نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة		الإنجازات		ق.م		التقديرات	
	الوحدة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية	%	82,5	83,1	84,7	85,24	85,24	85.8	86,34

# 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: رسم بياني لتطور المؤشر:



# 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بالمسح الجيولوجي الميداني.
- القيام بإنجاز خرائط تأليفية (جيوفيزيائية-جيوكيميائية-مخاطر طبيعية، ....)
- القيام بدر اسات تأليفية منجمية وإبراز مناطق واعدة جديدة وتقييم إمكاناتها المعدنية وعرضها بأشكال متعددة (مطويات، ملفات فنية رقمية، عروض في تظاهرات جهوية ووطنية وعالمية...) قصد ترويجها حتى يتسنى لنا التعريف بالمخزون المعدني لغاية جلب المستثمرين وتحفيزهم للحصول على رخص بحث واستغلال منجمية.

# 4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- - نقص في الانتدابات.

بطاقات مؤشرات الآداء

برنامج القيادة والمساندة

المشروع السنوي للآداء

جانفي 2023

# مؤشرات قيس الأداء للهدف الاستراتيجي9-1 ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-1: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

رمز المؤشر: 9-1-1

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر : العدد التراكمي لعقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد تراكمي لعقود البرامج و الأهداف المنجزة

وحدة المؤشر: عدد

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإشراف على المنشآت

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 11عقد برنامج وعقدي أهداف، أي التعاقد مع كافة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة العامة للإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

			المنجزة	الاهداف	مج وعقود	المؤشر 1.1.1: عدد عقود البراء
القيمة المستهدفا	تقديرات	تقديرات	2022	الانجازات	الوحدة	
2025	2024	2023		2021		
				قسم الصناعة		
0	0	0	0	0		عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة
0	0	0	0		325	عدد عقود البرامج المنجزة
0	0	0	0			عدد عقود الأهداف المنجزة
			ناقة	المناجم و الم	قسم	
5	5	5	5	1		عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة
5	5	5	5		<i>31</i> 5	عدد عقود البرامج المنجزة
0	0	0	0	1		عدد عقود الأهداف المنجزة
				اطار موحد		
5	5	5	5	1	عدد	عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشار في البداية إلى أنه تم اعتماد المؤشر فقط في جزء الطاقة والمناجم وبالتالي سيتم استثنائيا اعتبار معطيات المؤشر كمعطيات تخص البرنامج ككل موحد بجزئيه إلى حين ضبط المعطيات التي تخص جزء الصناعة.

لم يتم انجاز إلا عقد واحد من 06 عقود مبرمجة سنة 2021 مع الديوان الوطني للمناجم وذلك بسبب الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء الجائحة و بالنظر إلى نسق انجاز المؤشر إضافة إلى ظرف الوزارة الغير مستقر، هذا وقد تم ادراج تقديرات لسنة 2023 تخص انجاز 05 عقود أما فيما يتعلق بسنوات 2024 و 2025 ، فقد تم الإبقاء على تقدير 2023 بطريقة تراكمية حتى تتضح الرؤية سنة 2022 فيما يتعلق بإصدار منشور من السيد رئيس الحكومة قصد إعادة تأطير وتعميم هذه الألية على كافة المنشآت والمؤسسات العمومية. وبالتالي طلب التريث في استكمال ومتابعة الإجراءات المتخذة إلى حين إصدار المنشور المذكور كما أن مسألة مراجعة المؤشر تظل قائمة بمؤشر يراعي البعد الاجتماعي وهو قيد الدرس متمثل في "نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات"، نسعى من خلاله على المدى المتوسط والطويل إلى تعزيز هذه التمثيلية استئناسا بمعطى أساسي متمثل في نسبة العدد الجملي للنساء في الوزارة المؤهلين للعضوية في مجالس الإدارات مقارنة بالعدد الجملي للرجال والنساء معا المؤهلين،

#### 3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- في ظل غياب إطار مرجعي صادر عن رئاسة الحكومة، يرتبط تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر بعوامل تعالج على المستوى الوطني و تتجاوز سلطة قرار الوزارة، على سبيل المثال اقتضى إدراج آلية التعديل الأتوماتيكي لأسعار بيع المواد البترولية ضمن العقد الممضى مع الشركة التونسية لصناعات التكرير تدخل كل من وزارة المالية ورئاسة الحكومة.
- في صورة تواصل عدم إصدار المنشور المنتظر خلال هذه السنة فإن اعتماد هذا المؤشر سيصبح من غير ذي جدوى باعتبار ارتباطه بمخطط التنمية الخماسي.

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-2: نسبة انجاز القرارات و التوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

# رمز المؤشر: 9-1-2

## 1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: نسبة انجاز القرارات المتخذة من قبل لجنة القيادة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

# 2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المنبثقة عن القرارات المتخذة من قبل لجان القيادة) \*100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجان القيادة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 2.1.1 : نسبة انجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة												
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة							
2025	2024	2023		2021								
قسم الصناعة												
100	75	50	50	0	%							
			م و الطاقة	قسم المناج								
50	50	50	50	0	%							
اطار موحد												
75	62.5	50	50	0	%							

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للظروف الاستثنائية جراء جائحة كورونا، إضافة إلى الظرف الخاص الذي مرت به الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم وضم في أكثر من مرة ، نفيدكم أنه لم يتسنى إتمام الإجراءات الخاصة بإحداث لجنة القيادة التي ستعنى بقيادة ارساء منظومة للرقابة الداخلية و استكمال دعائم منظومة التصرف حسب الأهداف و من المتوقع القيام بذلك آخر سنة 2022 أو بداية سنة 2023،نشير أيضا في هذا الصدد أنه لنفس الظروف لم يتسنى تشكيل لجان قيادة استراتيجية صلب مختلف البرامج لمتابعة انجاز ميثاق التصرف و مختلف وثائق القدرة على الأداء.

علما وأنه تزامنا مع ارساء الرقابة المعدلة للنفقات صلب الوزارة، سيتم البدء في ارساء نظام للرقابة الداخلية بعد احداث لجنة القيادة الاستراتيجية بالوزارة لينبثق عنها لاحقا لجان قيادة عملياتية وفرق عمل.

ومن القرارات التي ستتخذها اللجنة على المدى المتوسط نشير على سبيل الذكر لا الحصر: إرساء نظام للرقابة الداخلية.

متابعة اعداد مواثيق التصرف بالتنسيق مع لجان القيادة التي ستحدث صلب مختلف البرامج. المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي صلب الوزارة.

ومن المتوقع سنة 2023 اتخاذ القرارات اللازمة لإرساء دعائم الرقابة الداخلية واعداد ميثاق التصرف حيث يتوقع التقدم في الإنجاز بنسبة 50 %.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

النقص الكبير للإطارات الكفأة يمثل عائق أمام تنشيط عمل اللجان وتحقيق القرارات والتوصيات المتخذة

حيث أصبح الانتداب الموجه ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقة تقديم المؤشر 9-1-3: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة

رمز المؤشر: 9-1-3

## 1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للمهمة

تعريف المؤشر: عدد عقود البرامج وعقود الأهداف المنجزة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

## 2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الزيارات السنوية للموقع/ العدد المستهدف سنويا) \* 100 وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المعنية تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة تتجاوز 70%

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بإدارة الإعلاميّة.

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 3.1.1: نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة												
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة							
2025	2024	2023		2021								
قسم الصناعة												
75	75	75	75	32	%							
			م و الطاقة	قسم المناج								
70	70	70	60	101	0/0							
اطار موحد												
72.5	72.5	72.5	67.5	66.5	%							

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل نسبة هامة لزيارة الموقع الرسمي للوزارة ككل (66.5 %) سنة 2021 راجعة أساسا إلى النسبة الكبيرة المحققة على مستوى قسم الطاقة و المناجم (101 %)، حيث تم بلوغ أكثر من 40000 زيارة سنوية للموقع الرسمي للوزارة سنة 2021 ويعود

ذلك الى التحيين الدوري والمستمر لموقع واب الوزارة وكذلك أصبح الموقع الرسمي لقسمي الصناعة والطاقة إضافة الى الأهمية التقنية للبيانات الموجودة على الموقع.

يشار إلى أنه على مستوى قسم الصناعة، تم تحقيق نسبة زيارة الموقع الرسمي للوزارة بنسبة 32 % (960 زائر شهريا مقارنة بـ 3000 زائر) ويعود سبب تسجيل هذه النسبة الضعيفة مقارنة بسنة 2020 إلى إعادة برمجة تطوير موقع واب جديد يستجيب لإعادة هيكلة الوزارة إثر دمج قطاعي الطاقة والمناجم بقطاع الصناعة. حيث تمّ الاعتماد حاليا على موقع قسم الطاقة والمناجم في انتظار الانتهاء من تطوير الموقع الجديد، وبذلك تمّ تسجيل هذه النسبة الضئيلة.

ومن المقدر خلال سنة 2022 أن ترتفع نسبة زيارة موقع الوزارة ككل و تحديدا على مستوى جزء الصناعة وذلك لاستقرار عدد الزائرين والمتمثلين بالأساس في أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ولتحقيق النسب المؤملة سنوات 2023 و 2024 و 2025، سيتم الحرص على احداث روابط في مواقع التواصل الاجتماعي في المواضيع المهمة التي تخص مختلف قطاعات الوزارة تحيل مباشرة إلى موقع الوزارة مما سيضاعف من عدد الزيارات كما سيتم القيام يالتحيينات اللازمة في الإبان لمختلف معطيات الموقع لمضاعفة جاذبية الموقع لدى الزوار وتعزيز مكانته كمرجع و مصدر موثوق للمعلومات كل هذا رغم صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بومضات اشهارية مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

## 3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة التحكم في نسق الزيارات للموقع رغم مضاعفة الجهود فيما يتعلق باحداث الروابط و القيام بالتحيينات اللازمة ، فالعملية تحتاج أيضا إلى القيام بعمليات اشهارية عن طريق وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة للتعريف بالخدمات التي تقوم الوزارة بتوفيرها عن بعد و عبر موقعها الالكتروني مما يتطلب تخصيص اعتمادات.

بطاقة تقديم المؤشر 9-2-1نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور

رمز المؤشر: 9-2-1

# 1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعریف المؤشر :مقارنة بین إنجازات و تقدیرات التأجیر

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (إنجازات الأجور/التقديرات)\*100

وحدة المؤشر نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن المصالح المالية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %: مدى تطابق التقديرات مقارنة بالإنجازات واضفاء مصداقية على ميزانية التأجير

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكلف بالإدارة الفرعية للميزانية

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.2.1 نسبة انجاز الاعتمادات المبرمجة للأجور												
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة							
2025	2024	2023		2021								
قسم الصناعة												
100	100	100	100	98	%							
			م و الطاقة	قسم المناج								
99	98	97	96	97.02	%							
اطار موحد												
99.5	99	98.5	98	97.51	%							

2-تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ بداية انجاز 97.51 % من تقديرات التأجير (97.02 % على مستوى قسم الطاقة والمناجم و98 % على مستوى قسم الصناعة) ويفسر ذلك بالاستقرار النسبي على مستوى

جانفي 2023

التأجير للوزارة أي غياب العوامل المؤثرة في كتلة الأجور كحالات النقل إضافة إلى ذلك التقدير الدقيق لمختلف المنح المكونة للأجور اعتمادا على المعطيات الأساسية الواردة بالمنظومة الإعلامية المرجعية.

من المتوقع تواصل الاستقرار أو الارتفاع النسبي في نسب الإنجاز سنوات 2023 و2024 و2025 و2025 من المتوقع تناصر التقدير بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط هوامش لأي عناصر مالية متوقعة حرصا على اضفاء الواقعية على التقديرات.

3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

العناصر الغير متوقعة كثيرة ولا يمكن التنبؤ بها عند التقدير مثل حالات الإلحاق والنقل وكذلك الانتداب عن طريق البرامج الوطنية كبرنامج العائلات المعوزة أو المفروزين أمنيا....

بطاقة تقديم المؤشر 9-2-2: نسبة انجاز مخطط التكوين

رمز المؤشر: 9-2-2

## 1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات

تعريف المؤشر :عدد الحلقات التكوينية المنجزة مقارنة بالحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: الوزارة

#### 2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحلقات التكوينية المنجزة /الحلقات التكوينية المبرمجة في مخطط التكوين)\*100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %: متابعة مدى انجاز الحلقات التكوينية المضبوطة في مخطط التكوي

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :المكلف بالإدارة الفرعية للموارد البشرية

## 3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 2.2.1 نسبة انجاز مخطط التكوين						
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة	
2025	2024	2023		2021		
قسم الصناعة						
100	100	75	50	23	%	
قسم المناجم و الطاقة						
45	50	40	30	17.15	%	
اطار موحد						
72.5	75.0	57.5	40.0	20.1	%	

## 2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ خلال سنة 2021 انخفاض في نسب انجاز مخطط التكوين في جزئي "الطاقة و المناجم" و "الصناعة" راجع خاصة إلى عدم استقرار وضعية الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية من تقسيم و دمج في أكثر من مرة هذا بالإضافة إلى الوضع الوبائي الناتج عن انتشار فيروس كورونا مما أثر سلبا على النسب علما و أن الوزارة تعمل على تنفيذ أكثر ما يمكن من الأنشطة خاصة في الثلاثي الأخير اعتمادا على إطارات الوزارة والتكوين الداخلي اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة وضيق الوقت.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الإنجاز سنة 2022 و السنوات القادمة في الجزئين حيث أنه سيتم اعتماد أساليب جديدة في التكوين متمثلة في التكوين عن بعد مما سيمكن من تحقيق نسبة مشاركة أكبر للإطارات و الأعوان فضلا عن توقع انفراج الوضع الوبائي بتعميم التلقيح على الجميع.

## 5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة انجاز مخطط التكوين تخضع إلى عدة عوامل منها ما يمكن توقعه وأخرى صعبة التوقع وبالتالي يمكن أن تتداخل عدة عوامل في التأثير على مؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين
- عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كامل برنامج التكوين خاصة أمام ارتفاع أسعار مراكز التكوين.
  - تعذر بعض مراكز التكوين عن تقديم الخدمة
  - عدم منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين

بطاقة تقديم المؤشر 9-3-1 :نسبة انجاز الميزانية

رمز المؤشر: 9-3-1

## 1- الخاصيات العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر :متابعة دورية طوال السنة لنسبة انجاز ميزانية المهمة و خاصة ميزانية التدخل و الإستثمار

بالمقارنة مع الإعتمادات المرصودة (دون اعتبار دعم المحروقات)

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

## 2- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (الاعتمادات المنجزة/الاعتمادات المرصودة لمختلف أقسام الميزانية (دون دعم المحروقات))\*100 مع المتابعة الدورية لتطور النسب

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "أدب"

تاريخ توفر المؤشر:دوري وآخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %: العمل على تقليص الفوارق بين التقدير و الإنجاز لاضفاء المصداقية و الواقعية اللازمتين على الميزانية و المشروع السنوي للقدرة على الأداء و الأهداف المبرمجة كذلك تقليص الفوارق في نسب الإنجاز بين فترات السنة المالية

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج رئيس برنامج القيادة و المساندة

# 3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 1.3.1 نسبة انجاز الميزانية								
القيمة المستهدفا	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة			
2025	2024	2023		2021				
جزء الصناعة								
100	100	100	100	92	%			
جزء المناجم و الطاقة								
85	85	85	85	89	%			
اطار موحد								
92.5	92.5	92.5	92.5	90.5	%			

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ تسجيل ارتفاع مهم في نسبة انجاز ميزانية الجزئين سنة 2021 (89 % في قسم الطاقة و المناجم و 92 % في قسم الصناعة) ، وهو مؤشر جد إيجابي يزيد من فاعلية و مصداقية تقديرات الميزانية و يساهم في تطور إطار القدرة على الأداء و مزيد تحقيق الأهداف المنشودة وتفسر هذه النسبة المرتفعة في الاستقرار النسبي الذي عرفته الوزارة طوال السنة إضافة إلى الانضباط على مستوى التقدير و الانجاز رغم الجائحة العالمية للكوفيد ، يشار في المقابل إلى تسجيل نسبة متوسطة في نفقات الاستثمار في قسم الطاقة و المناجم بسبب تعطل انجاز دراستين خاصة ببرنامجي الطاقة و المناجم و ذلك رغم انجاز نسب طيبة في نفقات الاستثمار الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة.

ومن المتوقع سنة 2022 والسنوات القادمة تحقيق نسب انجاز طيبة للميزانية و تحسن تدريجي في توزيع النسب بطريقة متوازنة نسبيا على طول السنة المالية بإضفاء الطابع الرسمي للتوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية عبر تنظيمها من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 أو بداية سنة 2023.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على اجراء التوفير الدوري لمسؤولي البرامج لجداول متابعة انجاز الميزانية حيث من المنتظر تجاوز هذا الاشكال عبر تنظيمه من خلال لوحات قيادة تتم مناقشتها في اجتماعات لجان القيادة المتوقع احداثها نهاية سنة 2022 للوقوف أمام جميع عراقيل التنفيذ وإيجاد حلول عملية.

- تحقيق التوازن في نسب انجاز الميزانية خاصة ميزانية الاستثمار و التدخل المتعلق بمشاريع المؤسسات العمومية تحت الإشراف يصطدم بواقع طول الإجراءات الإدارية خاصة في ميدان الشراءات العمومية سواء بالنسبة للوزارة أو المؤسسات إضافة إلى المصادقة على القوائم المالية للمؤسسات في شهر مارس للسنة الموالية للسنة المالية المعنية.

بطاقة تقديم المؤشر 9-3-2 نسبة حجم برنامج القيادة و المساندة مقارنة بحجم المهمة

رمز المؤشر: 9-3-2

## 1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر : تطور حجم برنامج القيادة و المساندة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

# 2- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: (كتلة الأجور ونفقات تسيير برنامج القيادة والمساندة / أجور وتسيير المهمة) \*100

وحدة المؤشر: نسبة مائوية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب" وميزانية الوزارة

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 %: تطوير قدرة برنامج القيادة والمساندة على التأثير من خلال دعمه نوعيا وليس كميا بالموارد البشرية والتقليص التدريجي من حجمه وتعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة والمساندة

# 3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 2.3.1 نسبة حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة							
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة		
2025	2024	2023		2021			
	قسم الصناعة						
56	55	55	51	54	%		
قسم المناجم و الطاقة							
60.00	60.45	66.04	72.14	71.93	%		
اطار موحد							
58.00	57.73	60.52	61.57	62.97	%		

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ نسبة مائوية كبيرة تخص حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بحجم المهمة لسنة 2021 خاصة في جزء الطاقة و المناجم حيث يتجه العمل سنة 2022 و السنوات القادمة إلى التقليص التدريجي في حجم برنامج القيادة والمساندة (كتلة أجوره وتسييره) وذلك اعتبارا للطبيعة الفنية للوزارة مع الدعم النوعي للبرنامج لمزيد تعزيز نجاعته، يشار في هذا الإطار إلى أنه لم يتم اتخاذ بعد إجراءات عملية للتقليص في حجم البرنامج حيث يتوقع البدء في ذلك مع احداث لجنة القيادة... يتجه العمل إلى:

- الدعم النوعي لبرنامج القيادة والمساندة من خلال سد الشغورات بالإطارات الكفأة.
- وضع خطة متوسطة وطويلة المدى للتقليص من حجم برنامج القيادة والمساندة و تعزيز البرامج القطاعية سواء لوجستيا أو من الموارد البشرية لدعم الدور المحوري للوزارة كهيكل ذو صبغة فنية بالأساس.

# 3 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

القيام باجراء التوزيع البرامجي للنفقات بغرض التقليص من حجم برنامج القيادة و المساندة ، ينطوي على الكثير من الصعوبات و التعقيدات المصاحبة خاصة في ظل غياب تقسييم فيزيائي للبرامج و في كل الأحوال وإلى حين ادراج المحاسبة التحليلية صلب تصرف الوزارة ، فإن محافظة برنامج القيادة و المساندة على جميع نفقات التسيير و الاستثمار المشتركة يستجيب لواقع الحال حيث أن البرنامج يتصرف فعليا في جميع هذه النفقات كما أن نشاطي "التصرف في الموارد البشرية" و "الخدمات اللوجستية" صلب البرنامج يخصان منطقيا على التوالي جميع نفقات التسيير الخاصة بجميع الأعوان و النفقات اللوجستية لكامل الوزارة.

بطاقة تقديم المؤشر 9-3-3 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان

رمز المؤشر: 9-3-3

1- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية و ترشيد التصرف في الإنجاز

تعريف المؤشر: متابعة تطور الكلفة في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

2- التفاصيل الفنيّة للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: نفقات التسيير (ماعدا الأكرية)/عدد الأعوان

وحدة المؤشر: كلفة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن منظومة "أدب"+الإدارة الفرعية للموارد البشرية

تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: كلفة معقولة تتناسب وحجم الوزارة ويتم متابعة تطورها في اتجاه تقليصها التدريجي عبر ترشيد الاستهلاك و الصيانة و مختلف النفقات المكونة للتسيير مع التحكم في عدد الأعوان

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : رئيس برنامج القيادة و المساندة

3- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج و التقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر 3.3.1 كلفة نفقات التسيير/عدد الأعوان							
القيمة المستهدفة	تقديرات	التقديرات	2022	الانجازات	الوحدة		
2025	2024	2023		2021			
قسم الصناعة							
4.8	4.6	4.5	2.5	5.8	الف دينار		
قسم المناجم و الطاقة							
7.9	7.9	6.3	4.6	4.7	الف ديثار		
اطار موحد							
6.35	6.25	5.4	3.55	5.25	الف دينار		

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

هذا و يتوقع في القسمين ارتفاعا نسبيا في كلفة التسيير للعون سنة 2023 وذلك قصد سد الحاجيات الحقيقية للوزارة بسبب عدم التوازن المسجل في التصرف اللوجستي نتيجة عدم استقرار النوات الماضية من تقسيم و دمج مع مواصلة توفير عوامل حسن ترشيد الاستهلاك من المواد والتجهيزات الضرورية لسير العمل الإداري ومختلف نفقات الصيانة.

أما ابتداء من سنة 2024 فنأمل تسجيل انخفاضا في كلفة التسيير للعون نتيجة استقرار المخزون في ظل استقرار وضعية الوزارة لتطبيق سياسة ترشيد الاستهلاك شرط الحصول على الاعتمادات الضرورية سنة 2023.

# تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

الاعتمادات المرصودة لتغطية حاجيات التسيير لا تمكن من تحقيق الحاجيات الأساسية لحسن تسيير مختلف مصالح الوزارة ويقع اللجوء في آخر كل سنة إلى اعتمادات تكميلية رغم تحديات الوزارة لترشيد النفقات ، كما ان عدد الأعوان من سنة إلى أخرى غير مستقر وبالتالي متابعة المؤشر قد لا يعكس الكلفة الحقيقية للعون.

# بطاقة مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة موحد

# الإطار العام

تـم تكريس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص خاصة بين الجنسين بصفة صريحة في القانون الأساسي للميزانية، وذلك عملا بما نص عليه الدستور من التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة و العمل على دعمها و تطويرها و ضمان الدولة لتكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في تحمل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات، وفي هذا الإطار الدستوري و القانوني و الترتيبي المتطور، أحدثت بلادنا سنة 2016 مجلس النظراء للمساواة و تكافؤ الفرص بين المرأة و الرجل الذي يعمل على ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط و البرمجة و التقييم و الميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل و تحقيق المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.

#### تحديد الإشكالية

من هذا المنطلق تم السعي الى ادراج هذا التوجه ضمن استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال ضبط متابعة احصائية تمثل مسارا لتحديد الاتجاه الذي يمكن اعتماده لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بما يدعم سير العمل الإداري وجودته. وتتجلى هاته المؤشرات كنسب تمثيلية المرأة في مختلف المواقع في الوزارة:

النسبة	العدد الجملي	عدد الذكور	عدد الإناث	I
46.38%	345	185	160	نسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان
47.23%	235	124	111	نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة
42.78%	180	103	77	نسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية
20.69%	29	23	6	نسبة تمثيلية المرأة في الخطط العليا
11.11%	18	16	2	بالنسبة رئيس مدير عام
25.00%	16	12	4	بالنسبة لمدير عام
40.40%	99	59	40	نسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف

وتبعا لما تم احصاؤه ،نلاحظ نسب طيبة سواء فيما يتعلق بنسبة تواجد المرأة بالنسبة للعدد الجملي للأعوان ونسبة العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية ونسبة تمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات تحت الاشراف حيث تمثل أقل بقليل من النصف (46.38 % و 42.78 % و 42.78 و 40.40 ) في حين أن النسبة تقل كثيرا عند تعلق الأمر بتمثيلية المرأة في الخطط العليا (20.69 %) و هو ما يتناقض مع نسبة النساء من مجموع إطارات الوزارة ويمكن من خلال هذا الاستنتاج بلورة برنامج عمل للسعي لتحسين تمثيلية العنصر النسائي في تقلد الخطط الوظيفية العليا خاصة مع ارتفاع نسبة التأطير النسوي في الوزارة هذا مع الحرص دائما على إبقاء عنصر الكفاءة كفيصل في التسميات في الخطط الوظيفية و الارتقاء بجودة العمل الإداري.

تحديد الهدف المتعلق بالمقاربة الاجتماعية

بالنسبة لواقع الحال فان الهدف الاستراتيجي الذي يمكن من وضع مقاربة النوع الاجتماعي تحت ضوئه هو ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات وتحديدا ضمن المؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين.

تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقدیر ات 2023	إنجازات 2022 الى حدود 2022/11/30	الوحدة	الهدف الاستراتيجي: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات
45	50	40	30	نسبة انجاز مخطط التكوين	المؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين
80	80	60	39	77E	مجموع المشاركين
50	50	50	49	%	نسبة مشاركة الذكور
50	50	50	51	%	نسبة مشاركة الاناث

<sup>\*</sup> معطيات الجدول تمثل معدل للمعطيات بين كل من جزء الصناعة و جزء الطاقة و المناجم وسيتم مستقبلا تطويره وضبطه وفقا لمعطيات كل الوزارة موحدة

نلاحظ تقارب على مستوى نسب مشاركة الاناث والذكور في أنشطة التكوين أي هناك احترام لتكافئ الفرص بين الجنسين ولمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر.

# و من المتوقع أن يتم العمل على تحسين و تعزيز هاته النتائج كما يلي

مصدر الاعتمادات المخصصة للغرض		تقدیرات 2023	المؤشر	الهدف الاستراتيجي
موارد الدولة	اعداد مخططات التكوين حسب مقاربة النوع الاجتماعي اعتماد لوحة قيادة لمتابعة الإنجازات التقييم السنوي لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي واقتراح حلول عملية التعزيزها	40	نسبة انجاز مخطط التكوين(%)	ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات والحاجيات

<b>جانفي 2023</b>	المشروع السنوي للآداء
	بطاقات الفاعلين العموميين
	146

بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الطاقة

# بطاقة عدد1: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

#### ا- التعريف

- 1. النشاط الرئيسى: إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
  - 2. مرجع الإحداث: مرسوم بتاريخ 3أفريل1962
- 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

جوان 2017

### |- الإستراتيجية والأهداف:

- 1. الإستراتيجية: إنتاج الكهرباء ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز
- 2. الأهداف الإستراتيجية: تحديد الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تندرج في إطار مساهمته في تحقيق أداء السياسة العمومية
  - 3. تدخلات الفاعل العمومي:
  - تلبية الطلب على الكهرباء:
- الدورة المزدوجة برادس (محطة ج): ديسمبر 2021 ( إول ربط للتربينة البخارية بالشبكة الوطنية للكهرباء)
  - الدورة المزدوجة بالصخيرة :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة
- محطات فولطا ضوئية 300ميغاواط :توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويلالشروع من طرف الشركة
  - محطة هوائية بطباقة: توقيع العقد مرتبط بالقرار النهائي لتمويل المشروع من طرف الشركة
    - إنجاز المخطط الثاني عشر لنقل الكهرباء :2016-2023.
    - إنجاز المخطط الثالث عشر لنقل الكهرباء :2024-2020.
- ربط مراكز الإنتاج الفولطاضوئية بنظام اللزمات ومحطة تحلية مياه البحر بصفاقس بشبكة نقل الكهرباء :2024-2020

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

- تقوية الشبكة شمال -جنوب :2021-2024

إنجاز خط بوشمة - ربانة :2021-2021

- إنجاز محطة قبلي 2 :2024-2021

- ربط حوالي107340منخرط جديد بالشبكة سنويّا.

#### • تلبية الطلب على الغاز:

- إنجاز أنبوب الغاز تونس- باجة - الدهماني: 2018 -2023.

- إنجاز أنبوب الغاز تطاوين :2023-2018.

- انجاز أنبوب الغاز مروج -مساكن :2020- 2024

- انجاز أنبوب الغاز تونس - بنزرت ( القسط الثاني ) :2020- 2022

- تزويد المعتمديات بالغاز الطبيعي بسيدىبوزيد، لسود ، جلمة ، سبيطلة و حاجب العيون: 2018-2023, مناطق رويد الشمال الغربي، معتمديات بنزرت: 2018-2022, مناطقة تطاوين: أكتوبر 2022, مناطق بلدية بولاية بنزرت ( أنبوب الغاز مبطوح – جرزونة ) مارس 2022, مناطق بلدية بولاية بنزرت ( أنبوب الغاز مبطوح – خروبة ) ديسمبر 2023

- ربط حوالي32789منخرط جديد بشبكة الغاز سنويّا.

#### ااا- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدالمتوسط (2025-2023):

ملاحظة: ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

# بطاقة عدد2: الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة

#### ا- التعريف

- 1. النشاط الرئيسي: تنفيذ سياسة الدولة في ميدان التحكم في الطاقة بدراسة وتصوّر وتنسيق البرامج وذلك في مجالي ترشيد استهلاك الطاقة والطّاقات المتجدّدة.
- 2. مرجع الإحداث: أحدثت الوكالة بموجب القانون عدد72لسنة2004 أو 2004 في 2أو 2004 أو 2004 في الطاقة المحدثة في 2أو 2004 المرسوم عدد8لسنة1985 المؤرّخ في14سبتمبر 1985
  - 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إن وجد):

سنة2006

#### الإستراتيجية والأهداف:

#### 1. الإستراتيجية:

الإنتقال إلى منوالٍ طاقي جديد يرتكز بالأساس على تنويع مصادر الطاقة والإستغلال الأمثل للمصادر المتجددة وإمكانات الإقتصاد في الطاقة المتاحة.

#### 2. الأهداف الإستراتيجية:

التخفيض في الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30% والترفيع في نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى حدود 35% في أفق سنة 2030و تخفيض نسبة كثافة الكربون للإقتصاد الوطني بـ45% سنة 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي لكثافة الكربون لسنة 2010.

#### 3. تدخلات الفاعل العمومي:

تندرج تدخلات الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقي في تنفيذ:

- البرامج المؤسساتية:
- التدقيق الطاقيالإجباري والدوريفي قطاعات الصناعة والنقل والبناءات
  - التقنين الحراري للبناءاتالمعدة للمكاتب والمعدة للسكن الجماعي.
    - التصنيف الطاقى للأجهزة الكهرومنزلية

#### المشروع السنوي للآداء

- البرامج الخصوصية
- النهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة
- النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي السكن والمهن الصغرى من خلال برنامج بروسول PROSOL
  - النهوض بالسخانات الشمسية في قطاعي الخدمات والصناعة بروسول PROSOL
    - انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في التطبيقات غير المرتبطة بالشبكة
    - النهوض بالعزل الحراري للأسطح من خلال برنامج PROMOISOL
- تجهيز المؤسسات العمومية بمحطات شمسية فولطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء وانجاز عمليات للنجاعة الطاقية مما يمكن هذه المؤسسات من خفض الطلب على الطاقة وترشيد النفقات من خلال برنامج TEEP-
  - البرامج الوطنية
- برنامج النهوض بالمباني الشمسية بروسو لإلاك الاجتماعيوالذي يهدف النتقليص دعم الدولة لفاتورة الكهرباء مع ضمان ولوج كافة الفئات الإجتماعية التي تستهلك أقل من 1200كيلواط ساعة في السنة والذي يبلغ عددهم 1.12 مليون عائلة والتي تنتفع بدعم الدولة للطاقة الكهربائية بقرابة 80% من كلفة الكهرباء.
- برنامج بروسولالاك الاقتصادي والذي يشمل الأسر التي تستهلك بين 1200 و1800ك.و.س في السنة ( 100 و 150ك.و.س/شهر). والمقدر عددهم بحوالي 750 ألف عائلة.
- برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي ACTE والذي يهدف التفعيل دور البلديّات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة ومساعدتها على ضبط وتنفيذ إستراتيجيات محلية للانتقال الطاقي
  - المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر
  - البرنامج الثلاثي للتوعية والتحسيس والاتصال في مجال التحكم في الطاقة
    - المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر
- البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة -PROMOLED
  - البرامج الاستراتيجية:
  - برنامجتنمية استعمال السيارات الكهربائية
- برنامج النهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق District Energy والذي يهدف الى تطوير والنهوض بشبكات تبريد وتسخين المناطق إلى الرفع من النجاعة الطاقية لمنظومة تبريد وتسخين

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

المباني والتخفيض من الطلب على القدرة الكهربائية في أوقات الذروة إضافة إلى الضغط على كلفة الاستثمار والصيانة لأجهزة التبريد والتسخين.

# ااا- الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
9095	8860	8496	7780	5711	ميزانية التصرف:
7416	7230	7236	6560	4763	منها: - منحة بعنوان التأجير
1679	1630	1260	1220	948	- منحة بعنوان التسيير
		*59700	*14570	*420	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها الستحويسات المخصصة لسدعهم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك
118000**	**88000	**42000	**40000	**40000	لتسديد الـقروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
127095	96860	110196	62350	46131	المجموع

ملاحظة :ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج

<sup>(\*)</sup> برامج الاستثمار

<sup>(\*\*)</sup> صندوق الانتقال الطاقي

# بطاقة عدد 3: الشركة التونسية لتكرير النفط

#### ا- التعريف

- 1. النشاط الرئيسي: طبقا للأمر عدد 467 بتاريخ 11 ماي 1977و المتعلّق بالتنظيم الإداري و المالي للشركة التونسية لصناعات التكرير فإن مهمة الشركة تتمثل خصوصا في:
  - تكرير النفط الخام و إنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية.
- بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية و تصدير المنتجات الغير قابلة للتسويق محليا.
- القيام بكل العمليات المتعلقة بالجوانب الصناعية، التجارية، المالية، العقارية أو غير العقارية و التي ترتبط و لو بصفة غير مباشرة بالموضوع الأصلى للشركة.

كما وقع تكليف الشركة التونسية لصناعات التكرير منذ 30 جوان 1999 بمهمة توريد و تسويق المواد البترولية الموجهة لتغطية الفارق بين حاجيات السوق الداخلية و إنتاج الشركة من نشاط التكرير.

- مرجع الإحداث: القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ في 26جويلية1960.
- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد): 3. بين الدولة التونسيّة ممثّلة في وزارة 2020-2016 إمضاء عقد تحسين الأداء للشركة للفترة جوان 2الطاقة و المناجم و الطاقات المتجدّدة و الشركة التونسيّة لصناعات التكرير بتاريخ 2017.

### |- الإستراتيجية والأهداف:

- 1. الإستراتيجية: تنضوي إستراتيجية الشركة التونسية لصناعات التكرير ضمن:
- التوجهات الإستراتيجية لقطاع الطاقة وبالأخصّ تلك المتعلّقة بسلك تكرير وخزن ونقل المواد البترولية الواردة بمخطّط التنمية الخماسي 2016-2020 المُصادق عليه بالقانون عدد 2017-208 المؤرّخ في 25أفريل2017،
- أهم التوجّهات الإستراتيجيّة للدولة في قطاع الطاقة "Horizons 2030" المُصادق عليها المجلس الوزاري المؤرّخ في 22 نوفمبر 2016.

- وتتمثّل أهمّ محاور الإستراتيجيّة الوطنيّة في قطاع تكرير و خزن و نقل المواد البتروليّة، في ما يلي:
  - تأمين تزويد السوق التونسية بالمواد البترولية.
- إجراء تدقيق فني عاجل لمصفاة بنزرت حول دراسة المر دودية ، توفير السلامة، تأمين التزويد و المحافظة على الجانب البيئي.
- إنجاز برنامج استثمار لصيانة و تأهيل وسائل الإنتاج قصد تحسين المردودية, كما سيشمل هذا البرنامج تدعيم طاقة الخزن و تأمين السلامة و المحيط البيئي و تحسين مواصفات بعض المواد البترولية (على غرار البنزين و الغازوال) حتى تتطابق مع المواصفات العالمية و ذلك بالحدّ من نسبة الكبريت و البنزان.
- تأهيل الوسائل و الإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد: صيانة طاقات الخزن، تطوير شبكة النقل و تنويع المصادر.
- تجهيز و تأهيل الميناء البترولي ببنزرت حتّى يتمكّن من ضمان إرساء بواخر النفط و المواد البترولية كبيرة الحجم قبالة الشاطئ.
- ملائمة طاقة الخزن للمواد البترولية مع مستوى الإستهلاكو متطلبات المخزون الإحتياطي.
  - إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل وفقا لمعايير العالمية للسلامة.
- تأهيل طاقة التخزين و التفريغ بالموانئ البتروليّة على كامل تراب الجمهوريّة و تحسين مردوديتها للمساهمة في الحدّ من كلفة التزويد.
- التغطية ضدّ مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمحافظة على مستوى التوازنات المالية للمؤسسات و الدولة باستعمال الآلية المناسبة للغرض.
- 2. الأهداف الإستراتيجية: تتجسم مساهمة الشركة التونسية لصناعات التكرير بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج الوطنى لقطاع الطاقة لتشمل التوجهات التالية
  - . إنجاز مهمة التدقيق الفني لمصفاة بنزرت.
  - إنجاز أعمال صيانة و تأهيل لوسائل الإنتاج بالمصفاة قصد تحسين المردودية.
    - تدعيم طاقة الخزن بالمصفاة.
    - . ضمان جودة المواد البتروليّة المنتجة بالمصفاة قصد مطابقتها للمواصفات.
      - تأمين تزويد السوق التونسية قصد تلبية حاجياتها من المواد البترولية.
        - توفير شروط السلامة و المحافظة على البيئة.
  - إنجاز طاقة تخزين لغاز البترول المسيل بالمصفاة وفقا للمعابير العالمية للسلامة.

#### كما ستساهم الشركة بصفة غير مباشرة في تحقيق الأهداف التالية:

- تجهيز ميناء بنزرت بعوامة لتمكين إرساء بواخر النفط كبيرة الحجم.
- تأهيل الموانئ وتحسين مرد وديتها للمساهمة في الحد من كلفة التزويد.
- تأهيل الوسائل والإمكانات اللوجستية لتحسين منظومة التزويد على النطاق الوطني.
- التغطية ضد مخاطر تقلبات أسعار المواد البتروليّة بالأسواق الأسعار العالمية وكذلك تقلّبات سعر الصرف.
- 3. تدخلات الفاعل العمومي: تتلخّص أهم الإجراءات المصاحبة لتمكين الشركة من تنفيذ عقد تحسين الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة و المدرجة بهذا العقد، في تخصيص آلية للتمويل الذاتي لجزء من المشاريع الاستثمارية (في حدود 30 بالمائة) و ذلك عبر رصد بمنحة استثمار و تصرف في الأجال المحددة لذلك و طبقا لتقدم الأشغال و الانجازات على مستوى:
  - بناء طاقات خزن اضافية للمواد البترولية تخصص لايواء المخزون الاحتياطي للبلاد من هذه المواد.
    - بناء طاقات خزن اضافية لمادة غاز البترول المسال مطمورة تحت التراب sous-talus
    - تأهيل مستودع الخزن الحالي للمواد البترولية عبر صيانة وإعادة بناء العديد من الخزانات القديمة
      - المساهمة في تأهيل البنية التحتية وتوسعة طاقة استيعاب الميناء البترولي ببنزرت.
- -انجاز مشروع تأهيل وحدة التقطير الجوي Revamping du Topping والذي هو حاليا في مرحلة الدراسات التي أسندت لمكتب مختص.
  - كما أنه من الضروري تمكين من دعم موادها البشرية عبر اجراء انتدابات جديدة للغرض.

#### الميزانية على المدى المتوسط:

#### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

ملاحظة : ترفق بالمشروع السنوي للأداء فقط بطاقات الفاعلين العموميين ذوي المساهمة الهامة والمباشرة في تحقيق أداء البرنامج بطاقات الفاعلين العموميين

المتدخلة في برنامج الصناعة

#### عدد 1: المجلس الوطنى للاعتماد

#### ا- التعريف

- 1- النشاط الرئيسى: اعتماد هياكل تقييم المطابقة
- 2- مرجع الإحداث: -قانون عدد 92-2005 بتاريخ 03 أكتوبر 2005
- قانون عدد 38-2019 بتاريخ 30 أفريل 2019
- 3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: -

#### الاستراتيجية والأهداف

#### 1 الاستراتيجية العامة

- تعزيز قدرات المجلس الوطنى للاعتماد للحفاظ على معدل النمو الحالى للنشاط
- توسيع نشاط المجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل تقييم المطابقة وفقًا للمعايير الدولية التالية:
  - ISO/IEC 17065 o
  - ISO/IEC 17024 o
  - ISO/IEC 17043 o
  - ISO/IEC 17034 o
  - الحفاظ على الاعتراف الدولي للمجلس
  - إشعاع المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
    - تحقيق الاستقلالية المالية
- 2. الأهداف الاستراتيجية: تطوير نظام الجودة بهياكل تقييم المطابقة المتحصلة على الاعتماد.
  - 3. تدخلات الفاعل العمومي:
  - الحفاظ على معدل نمو أنشطة المجلس الوطنى للاعتماد وتحسينها
    - القيام بخدمات التدريب لهياكل تقييم المطابقة لمعايير الاعتماد
- توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل اعتماد هياكل التصديق على نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية
- جعل تقييم النظراء المبرمج لسنة 2022 من قبل المنظمة الأوروبية للاعتماد نجاحا يتم إثره توسيع مجال الاعتراف الدولي للمجلس الوطني للاعتماد ليشمل هيئات الاشهاد بمطابقة المنتج حسب المواصفة الدولية ISO / IEC 17065 والمختبرات الطبية حسب المواصفة الدولية 150 15189

#### جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

- الحفاظ على قيم المجلس الوطني للاعتماد من استقلالية ونزاهة وحفاظ على السرية و الشفافية
  - توفير ظروف عمل تشجع على تحسين الجودة
  - تعزيز جاذبية المجلس الوطني للاعتماد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي
    - ترشيد نفقات المجلس الوطني للاعتماد وزيادة دخله

# ااا- الميزانية على المدى المتوسط

# 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
1160	1080	1050	747	675	ميزانية التصرف:
1160 0	1080 0	750 0	747 0	675 0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
0	1500	300	240	0	ميزانيّة الاستثمار أو/التجهيز:  (منها الستحويسلات المخصصة لسدعسم التدخلات فسي الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج الستموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
1160	2580	1050	987	675	المجموع

### بطاقة عدد 2: المخبر المركزى للتحاليل والتجارب

#### ا. التعريف

- 1) النشاط الرئيسي:
- تبعا لقانون إحداثه يقوم المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالمهام الآتية:
- البحوث والدراسات والتحاليل والتجارب الكيميائية والفيزيائية والكهربائية والإلكترونية والعديد من التجارب الأخرى التي من شأنها تنمية الصناعة ومراقبة الجودة وتطبيق القوانين ذات الصلة،
- مراقبة الجودة بصفة عامة ومطابقة المنتجات للمواصفات سواء للتوريد أو التصدير.
  - مقاومة الغش في تجارة البضائع والمواد الفلاحية والصناعية.
  - اختبار المواد والمنتوجات بطلب من المحاكم والقطاع العمومي والخواص.
  - المراقبة والتجارب بالطرق الهدامة والغير الهدامة للتجهيزات والمواد المختلفة.
  - تعيير التجهيزات المختلفة والخزانات ومراقبة العدادات وكل العمليات المتعلقة بالمترولوجيا الصناعية والقانونية.
- القيام بالمراقبة الرسمية في إطار قرار السيد وزير الصناعة والطاقة المؤرخ في 22 فيفري 2000.
  - صهر ومحص الذهب بالإضافة إلى اختبار المعادن الثمينة.
- 2) مرجع الإحداث: تم احداثها بمقتضي القانون عدد 88-24 المؤرخ في 14 افريل 1988 قرار مؤرخ في 25 أكتوبر 1991 متعلق بترتيب المخبر المركزي للتحاليل والتجارب بالصنف (ب).
  - 3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

#### [[ الاستراتيجية والأهداف

- الاستراتيجية العامة: تطوير منظومة البنية التحية للجودة ومراقبة السوق والمساهمة في تطوير الصادرات الصناعية.
- 2) الأهداف الاستراتيجية: دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي من خلال تطوير جودة المنتجات والتصدير.

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

- 3) تدخلات الفاعل العمومي:
- تدعيم القدرات التحليلية للمخبر وذلك بإدخال تحاليل وقياسات جديدة.
- تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالمخبر المركزي وذلك برفع عدد المخابر والتحاليل المعتمدة.
- تطوير رقم معاملات المخبر المركزي للتحاليل والتجارب وزيادة حجم نشاطه للمحافظة على توازنه المالي.

### |||- الميزانية على المدى المتوسط

# 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
0	0	0	0	0	ميز انية التصرف:
0	0 0	0	0	0	منها: - منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
2400	5138	700	200	0	ميزانيّة الاستثمار أو/التجهيز:  (منها الستحويسلات المخصصة لسدعه التدخلات فسي الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التتموية وكذلك لتسديد المروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
2400	5138	700	200	0	المجموع

#### بطاقة عدد 3: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

#### ا. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة به

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 38 لسنة 1991

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد: سنة 2013

#### الاستراتيجية والأهداف

1-الاستراتيجية العامة: توفير المناخ الملائم لدعم مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية والنهوض بالجهات الداخلية

- 1- الأهداف الاستراتيجية:
- الحرص على تشخيص إمكانيات الاستثمار بالجهات وتوظيفها التوظيف الأمثل في دفع نسق الاستثمار وإحداث مواطن الشغل
- تكثيف المساعدة للباعثين والقيام بدراسة مشاريعهم ومتابعة إنجازها وإسنادهم امتيازات مالية.
  - دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية

# 3-تدخلات الفاعل العمومي:

- الرفع من نسق احداث المؤسسات ودفع التنمية الجهوية.
  - الترويج للقطاعات الصناعية.

المشروع السنوي للآداء الله الميزانية على المدى المتوسط جانفي 2023

# 1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2023):

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
18650	17790	14213	13656	12957	ميزانية التصرف:
16400	15624	13098	12541	11877	منها:
2250	2166	1150	1115	1080	- منحة بعنوان التأجير
					- منحة بعنوان التسيير
					ميزانيّة الاستثمار أو/النجهيز:
					(منها الـــتحويـــلات المخصصة
4900	4800	4600	3483	2375	لدعهم التدخلات في الميدان الاقتصادي
20000	20000	25000	18000	24000	والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع
					والبرامج المتنموية وكذلك لتسديد المقروض
					والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
43550	43950	43848	35139	39332	المجموع

### بطاقة عدد 4: الوكالة العقارية الصناعية

#### ا. التعريف

1. النشاط الرئيسي: بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهّزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية، بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب.

2. مرجع الإحداث: القانون عدد 21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 والقانون عدد 37 لسنة 1991 المؤرخ في 8 جوان 1991 الذي وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 31 لسنة 1997 مؤرخ في 20 ماي 1997 والقانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009.

3-آخر عقد برنامج: 2010-2011

#### الاستراتيجية والأهداف

- الاستراتيجية العامة تعزيز النسيج الصناعي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس
- 2. الأهداف الاستراتيجية: مساهمة مباشرة في تطوير البنية التحتية الصناعية وبالتالي استقطاب المستثمرين.
  - 3. تدخلات الفاعل العمومي:
  - تعزيز النسيج الصناعي من خلال بعث مناطق صناعية جديدة،
    - توفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة،
      - تحسين نوعيّة الحياة بالمناطق الصناعيّة.

# ااا الميزانية على المدى المتوسط:

الوحدة: ألف دينار

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
0	0	0	0	0	ميزانية التصرف:
0	0	0	0	0	منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسبير
26600	24172	5000	3750	5000	ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:  (منها الـــتحويـــلات المخصصة لـــدعـــم التدخلات فـــي الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعـم الاستثمار فــي المشاريع والـبرامـج الـتنمويـة وكـذلـك لتسـديـد الـقروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
26600	24172	5000	3750	5000	المجموع

# بطاقة عدد 5: مجمع صناعات المصبرات الغذائية

#### ا. التعريف

1-النشاط الرئيسي: النهوض بصناعات المصبرات الغذائية

2-مرجع الإحداث: قانون عدد 29 المؤرخ في 24 جويلية 1965

3-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

#### الاستراتيجية والأهداف

#### 1-الإستراتجيّة العامة:

النهوض بصناعات المصبرات الغذائية في إطار منظومات فلاحية غذائية متكاملة وناجعة اقتصاديا.

# 2-الأهداف الاستراتيجية:

- الربط بين مختلف الحلقات التي تمر بها المنتجات في إطار منظومات ومساعدة المنتجين على الاندماج بها وتشجيع منتجي ومحولي ومروجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود الإنتاج،
  - تيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات،
- المساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل المهنبة والادارة المعنبة،
- المساهمة في النهوض بالتصدير بالتعاون وبالتنسيق مع الهياكل المهنية والإدارة المعنية،
- تجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاعات موضوع تدخلها والقيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيا ودوليا.
  - المساهمة في القيام بالبحوث التطبيقية ونشرها لفائدة المهنيين،
  - رئيس اللجنة الوطنية لبرمجة ومتابعة موسم الطماطم الفصلية المعدة للتحويل،

#### المشروع السنوي للآداء

#### جانفي 2023

- عضو مجلس إدارة الجمعية المتوسطية العالمية للطماطم المصنعة «AMITOM»
   والمجلس العالمي للطماطم المصنعة «WPTC»
- مراقبة جودة المنتوجات المصنّعة من خلال القيام بالتحاليل والتجارب في مخبر المجمع المتحصل على شهادة الاعتماد منذ سنة 1999 (17 تحليل معتمد)،
- المتصرف في علامة الجودة الخاصة بمادة الهريسة ذو جودة عالية (FOOD» «QUALITY LABEL»

#### 3-تدخلات الفاعل العمومي:

- تنظيم مواسم إنتاج وتحويل وتصدير المنتجات الفلاحية المعدّة للتصنيع عبر برمجة الإنتاج في إطار عقود وتأهيل مراكز التجميع وإرساء نظام خلاص حسب الجودة.

# ااا الميزانية على المدى المتوسط:

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	ربي 2021	البيان
2518	2398	1986	1968	2220	ميز انية التصرف:
1950	1634	1556	1556	1590	منها: - منحة بعنوان التأجير
800	764	430	412	630	- منعه بعنوان الناجير
					- منحة بعنوان التسيير
350	320	100	120	152	ميزانيّة الاستثمار أو التجهيز:
2868	2718	2086	2088	2372	المجموع

### بطاقة عدد 6: المراكز الفنية القطاعية

### ا. التعريف

- 1) النشاط الرئيسي: تقديم خدمات الإحاطة الفنية والتكوين والتحاليل والتجارب لفائدة مؤسسات القطاعات الصناعة حسب النشاط
  - 2) مرجع الإحداث: القانون عدد 123 المؤرخ في 13 مارس 1994
- 3) تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: (2007-2009)

# ||. الاستراتيجية والأهداف

- 1) الاستراتيجية العامة: الإحاطة والمساندة لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات تقنية دقيقة ذات قيمة مضافة عالية
  - 2) الأهداف الاستراتيجية: المساهمة في النهوض بقطاع الصناعة
- (3) تدخلات المراكز: معاضدة مجهودات الدولة في مراقبة السوق والإحاطة بالمؤسسات خاصة في المجالات التالية:
  - تطوير جودة منتوجاتها وإنتاجيتها.
    - تطوير قدراتها التنافسية.
    - مساندتها لتطوير صادراتها.

المشروع السنوي للآداء

# ااا- الميزانية على المدى المتوسط

	التقديرات			إنجازات	
2025	2024	2023	2022	2021	البيان
15876	15120	14400	13550	13358	ميز انية التصرف:
15876	15120	14400	13550	13358	منها: - منحة بعنوان التأجير
0	0	0	0	0	J., UJ;
					- منحة بعنوان التسيير
14755	14053	13384	13317	4476	ميزانيّة الاستثمار أو/التجهيز:  (منها الـــتحويـــلات المخصصة لـــدعـــم التدخلات فـــي الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعـم الاستثمار فــي المشاريع والـبرامـج الـتنمويـة وكـذلـك لتسديد الـقروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
30541	29173	27784	26867	17834	المجموع

المتدخلة في برنامج المناجم

# بطاقة عدد 1: الديوان الوطنى للمناجم

#### ا التعريف:

- 1. النشاط الرئيسي: التخريط الجيولوجي والتحري المعدني.
- 2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية EPNA صنف "أ".
- 3. مرجع الإحداث: المرسوم عدد 9 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بمقتضى القانون عدد 17 المؤرخ في 24 ماي 1962.

### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعاتالمحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا.
- القانون عدد 74 لسنة 1996 المؤرخ في 19 جويلية 1966 المنقح والمتمم للقانون عدد 94 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفير 1989.
- الأمر عدد 552 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط مشمولات المديرين العامين ومهم مجالس المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.
- الأمر عدد 556 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
- الأمر عدد 2198 لسنة 2002 المؤرخ في 7 أكتوبر 2002 المتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها، وطرق وشروط تعيين أعضاء مجلس المؤسسة وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.
- الأمر عدد564 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط قائمة المؤسسات التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشآت عمومية المنقح بالأمر

- عدد752 لسنة 1998 المؤرخ في 30 مارس 1998 وبالأمر عدد2378 لسنة 1999 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999.
- الأمر عدد 1694 لسنة 2007 المؤرخ في 05 جويلية 2007 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للمناجم.

# 5 تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

- عقد أهداف الفترة الممتدة بين 2010-2011

# اا القدرة على الآداء:

- 1. الإستراتيجية العامة:
- 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة
- 3 أهم الأولويات والأهداف: أهم الأهداف الخاصة بالديوان الوطني للمناجم:
- \* تمكين البلاد من بنية جيولوجيّة أساسيّة وضروريّة لتوفير المعلومة التّي تهمّ سطح الأرض وخباياها ووضعها على ذمّة المتدخّلين في ميدان علوم الارض،
- ❖ جرد واستكشاف وإبراز إمكانات التّراب التّونسي من موادّ معدنيّة وشبه معدنيّة وموادّ
   إنشائيّة وأحجار صناعيّة وغيرها،
- \* تحفيز الاستثمار والمساعدة على بعث المشاريع في الجهات في مجال المواد الانشائية والأحجار الصناعية بالتّعاون مع دواوين التّنمية ووكالة النّهوض بالصّناعة وغيرهم،
  - تثمين التراث الجيولوجي والمساهمة في السياحة البديلة.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- الهدف 2: تشجيع بعث المشاريع المنجمية.

#### 4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

لتحقيق أهدافه يعتمد الديوان في تنفيذ برامجه على العديد من آليات البحث والتحري العصرية من أجل توفير مخرجات عملية وذات قيمة تساعد على أخذ القرار وتتمثل خاصة في:

#### جانفي 2023

- الانتهاء من المشروع الوطني لجرد المواد الإنشائية لكامل تراب الجمهورية (أي الـ24 ولاية) ويشمل جرد و إبراز إمكاناتها من الحجارة الصناعية و تحديد المكامن المؤهلة للاستغلال،
- إنتاج خرائط منجمية للولايات الواقعة بالشمال الغربي والشرقي وبالوسط الغربي تشمل جرد وإبراز إمكاناتها من المواد المنجمية وإعداد دراسات معمقة للمكامن التي لها جدوى للاستغلال وقابلة للترويج،
- إنتاج خرائط جيولوجية وجيوكيميائية وجيوفيزيائية بمقاييس متعددة لكامل البلاد لمساعدة مختلف المتدخلين في المجال كالبحث والتنقيب على المحروقات والمياه وإنجاز المشاريع الفلاحية والتهيئة الترابية والبيئة والمحيط والعمران وغيرها من المشاريع الهامة والتي تندرج عامة في مجال البنية التحتية.
- إحداث مركز للمعطيات الرقمية تخص المجال الجيولوجي والمنجمي لتونس وذلك بترقيم جميع المعطيات المجمعة لدى الديوان منذ أكثر من 50 سنة للمحافظة عليها وتصنيفها في بنوك معلومات خصوصية خاصة تسهل النفاذ إليها وحسن استغلالها من طرف المختصين والعموم،
- القيام بدراسات معمّقة لمكامن للرمل السيليسي عالى الجودة في إطار رخصتي بحث منجمية من المجموعة السادسة (فايض العيفة و قلعة بالرحاوي) ومواصلة التحري المنجمي برخصتي البحث من المجموعة الثالثة (جبل فج الهدوم وحمام الزريبة-جبل القبلي).

# وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي:

التقديرات		ق.م	الإنجازات		الوحد	i tu e e e		
2024	2023	2022	2021	2021	2020	2019	ä	مؤشر قيس الأداء:
86.34	85.8	85.24	85,24	84,7	83,1	82,5	%	نسبة التغطية للخرائط الجيولوجية الأساسية

### 5. الجراءات المصاحبة:

- . مراجعة قانون إحداث الديوان الوطني للمناجم ليتماشى مع البرامج الحالية
  - تطهير القوائم المالية
  - قرض تجاه الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي CNSS

- ملف تسوية وضعية أعوان الديوان الوطني للمناجم بخصوص حقوقهم في التقاعد
  - إعداد النظام الداخلي للصندوق الاجتماعي لأعوان الديوان الوطني للمناجم
    - القيام بالإنتدابات الضرورية ودعم الديوان الوطني للمناجم
- مراجعة الجانب الترتيبي والمالي للنظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للمناجم المصادق عليه بمقتضى الامر عدد 2513 لسنة 1999 المؤرخ في 08 نوفمبر 1999.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وذلك في إطار المهام الجديدة للديوان وفق مشروع تحيين قانون إحداث الديوان الوطنى للمناجم.
  - مراجعة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية والفنية.
    - تنظيم الأرشيف الإداري والتقني.
    - بناء مركز للتوثيق وبنوك المعلومات.
      - تعهد وصيانة مبانى الديوان
      - تحيين منظومة التصرف الإداري.
  - العمل على مواصلة واتمام عملية تأهيل المخابر والتأكيد بشهائد لبعض التحاليل.

# ااا الميزانية:

تقديم عام لتقديرات ميزانية الديوان الوطني للمناجم للسنة المالية 2023 :

التقديسرات (أد)	بيان النفقات
5 146	1- نفقات التأجير
970	2- نفقات التسيير العامة
1 470	3- نفقات الاستثمار
200	<ul><li>4- موارد ذاتية</li></ul>
7 786	المجموع

التقديـــرات الوحدة: أ.د	بيان النفقات
6 106	1. ميزانية التصرّف العامة:
5 146	التأجير
970	مصاريف التسيير العمة
200	موارد ذاتية
(*) 2 320	2. ميزانية الاستثمار:
280	<ul> <li>البحوث الجيولوجية</li> </ul>
290	■ البحوث المنجمية
100	<ul> <li>الترويج الجيولوجي والمنجمي</li> </ul>
380	<ul> <li>مشروع تثمین و ترویج المناجم القدیمة</li> </ul>
510	<ul> <li>■ اقتناء تجهیزات مختلفة</li> </ul>
-	■ اقتناء محرك كهربائي (Transformateur)
250	<ul> <li>■ المخطط المديري للإعلامي (برنامج سنوي)</li> </ul>
90	<ul> <li>◄ مشروع المنتزه الجيولوجي مدنين-تطاوين</li> </ul>
20	■ تأهيل المخابر
65	<ul> <li>دراسة و تحديد التصدّعات الحديثة بالقشرة الأرضية للبلاد التونسية</li> </ul>
25	<ul> <li>◄ مشروع ستراتيغرافيا الرسوبيّات القارّية</li> </ul>
10	<ul> <li>اعتماد مركز المعلومات الجيولوجية والمنجمية (المخطط المديري للإعلامية)</li> <li>ISO/CEI 27001</li> </ul>
70	<ul> <li>إعداد أدوات التصرّف في الوثائق والملفات وتنظيم الأرشيف</li> </ul>
30	<ul> <li>إعداد خارطة طريق لأنظمة المعلومات بالديوان لفترة 2021-2023</li> </ul>
50	<ul> <li>مشروع إعادة تأهيل مركزي التوثيق وبنك المعلومات والمتحف الجيولوجي</li> </ul>
50	<ul> <li>مشروع دراسة والحد من المخاطر الكيميائية بمخابر الديوان الوطني للمناجم</li> </ul>
100	<ul> <li>جرد ومقاربة الأصول الثابتة ومخزونات الديوان</li> </ul>
8 636	المجموع

(\*): تم رصد إعتمادات قدر ها 850 ألف دينار بعنوان ميزانية 2022

# بطاقة عدد2: شركة فسفاط قفصة

# ا – التعريف

1. النشاط الرئيسي: استغلال وتصنيع وترويج الفسفاط ومشتقاته

2. ترتيب المنشأة: منشأة عمومية صنف "ك"

3. مرجع الإحداث: القانون عدد 09 لسنة 1989 المؤرخ في 01 فيفري 1989

#### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالى:

شركة خفية الاسم

المعرف الجبائي: 000308T/A/M/000

المعرف لدى الجمارك: K130012

السجل التجاري: 4831996 قفصة

تاريخ الانخراط بنظام الصمان الاجتماعي: 01 أفريل 1964

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: سنة 2010

# إطار القدرة على الآداء:

#### 1. الإستراتيجية العامة:

لا ينبغي أن يقتصر مشروع ميزانية سنة 2023 على مجرد توفير الموارد المالية و إنما هي فرصة للوقوف على التوجهات العامة للشركة ومدى توافقها مع الأهداف المرسومة مسبقا والمتمثلة أساسا في:

- مواصلة تأهيل جهاز الإنتاج وإنجاز المشاريع الكفيلة بمزيد التحكم في استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة والمحيط،
  - استرجاع نسق الإنتاج و الترفيع فيه قدر الإمكان.

- التسريع في تنفيذ المشاريع الكبرى .
- ضرورة مواصلة العمل على ترشيد النفقات و التحكم في الكلفة مع الالتزام بتحقيق الأهداف المبرمجة كمية كانت أو نوعية والمتابعة الميدانية لكل أنشطة الشركة.
- النهوض بالموارد البشرية وتحسين نسبة التأطير ومجابهة التحديات المتأتية من الإحالة على التقاعد.
  - العمل على تحسين آليات العمل والمتابعة ومراقبة الأنشطة تقنيا و اجرائيا .
  - ترشيد استهلاك وتعبئة الموارد المائية بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة بالرغم من الجهود المبذولة والمتواصلة بحثا على الاستجابة لتطلعات وانتظارات المحيط.
- مزيد غرس ثقافة الإنتاجية من خلال العمل على تحسين المؤشرات الداخلية مع المحافظة على المستويات المرجعية

# 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مباشرة

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة :تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال : تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر - نفطة" و "المكناسي".

#### 3. أهم الأولويات والأهداف:

أهم الأهداف الخاصة بشركة فسفاط قفصة : تأمين إنجاز برامج الانتاج من خلال الترفيع في طاقة الانتاج وذلك بالتسريع في إنجاز وحدة انتاج متكاملة بأم الخشب وإنجاز مشاريع جديدة بـ "توزر - نفطة" و "المكناسي" وذلك من خلال:

- العمل على توفير مخزون قرب المغاسل
- مواصلة برنامج تأهيل المغاسل والآليات
- \* التحكم في الطاقة وتقليص الكلفة وترشيد النفقات
  - إعادة تأهيل النقل الحديدي
- ترشيد استهلاك المياه الصناعية ومواصلة إنجاز المشاريع البيئية للحفاظ على المحيط.

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

جانفي 2023

#### المشروع السنوي للآداء

4 الهدف دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته

### 5 مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تطور انتاج االفسفاط

وتتمثل أهم المؤشرات التي تم اعتمادها ببرنامج المناجم فيما يلي:

	التقديرات		ق.م		الإنجازات		الوحدة	
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
6,5	6	6	6	3,53	2,83	3,88	طن	تطور انتاج الفسفاط

#### أهم الأنشطة:

- تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركة وإيجاد الحلول للحد من الاعتصامات الاجتماعية بالحوض المنجمي لاسترجاع نسق الإنتاج.
  - تحسين جودة المنتوج وتأهيل المغاسل القديمة.
  - العمل على توفير مخزون قرب المغاسل وإحكام توزيعه بين مراكز الإنتاج،
  - تجاوز الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع الجديدة لانتاج الفسفاط وأهمها:
    - مشروع أم الخشب: طاقة الانتاج 2,4 مليون طن/سنة من الفسفاط التجاري،
      - مشروع المكناسي: طاقة الانتاج 500 ألف طن/سنة من الفسفاط التجاري،

### 6. الإجراءات المصاحبة:

- مواصلة سد الشغورات وتعويض المغادرين
- مواصلة الإحاطة والتكوين للتقليص من تأثير النقص الكمي والنوعي (ارتفاع معدل الأعمار) في الأعوان بالخصوص في مستويات التسيير على نشاط الاستخراج والإنتاج.

# اا - الميزانية:

ميزانية سنة 2023 بصدد الإعداد.

# بطاقة عدد 3: المجمع الكيميائي التونسي

# ] – التعريف

1. النشاط الرئيسى: إنتاج وتسويق الأسمدة الكيميائية

2. ترتيب المنشأة: ب

مرجع الإحداث: قانون عدد 72-22 المؤرّخ في 10 مارس1972

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

# ا اطار القدرة على الآداء:

1. الإستراتيجية العامة: إسترجاع مكانة المجمّع الكيميائي التونسي في الأسواق العالمية بالرّفع في تصدير مشتقات الفسفاط من خلال تسريع انجاز الاستثمارات الضرورية للرفع في حجم الإنتاج على غرار مشروع المظيلة 2 الذي سيمكن من الرّفع في طاقة إنتاج ثلاثي الفسفاط الرّفيع.

# 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشرة

### 3 . أهم الأولويات والأهداف :

- . تحسين نسق انتاج وتصدير الأسمدة الكيميائية،
- مواصلة إنجاز المشاريع التنموية الكبرى وخاصة منها مشروع "المظيلة2" ومشاريع التأهيل البيئي ومشروع نقل وحدات المجمع الكيميائي التونسي بقابس خارج المدينة، و الإعداد للمشاريع الجديدة على غرار مشروع الحامض الفسفوري التقني ومشاريع المحافظة على الموارد المائية بجهات قابس، صفاقس وقفصة على غرار مشروع محطة تحلية مياه البحر بقابس...
  - وضع سياسة للتأقلم مع تردّي الطلب للمواد الفسفاطية بالأسواق العالميّة.
- تفعيل دور شركات البيئة وضبط برنامج عمل دائم بالتنسيق مع الوزارات المعنية،

يقابلها كأهداف ضمن برنامج "المناجم":

- 4. الهدف: دعم منظومة الفسفاط ومشتقاته.
- 5. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

التقديرات		ق.م	الإنجازات			الوحدة		
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	الوحدة	
2 807	2 810	6 275	4 733	1 520	669	968	مليون دينار	تطور تصدير الفسفاط ومشتقاته

### 6. الإجراءات المصاحبة:

جانفي 2023	المشروع السنوي للآداء
	ااا – الميزانية:
	ميزانية سنة 2023 بصدد الإعداد.
	179

# تقديم لمحة عن استراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

تندرج استراتيجية مهمة الصناعة والمناجم والطاقة ضمن الاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية والمتعلقة بحقوق الانسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة الشاملة بين الجنسين بصفة خاصة من خلال ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 من أهمها الهدف المرأة وانخرطت في تحقيق المداف التنمية المستدامة في أفق وي المعاواة بين الجنسين باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الانسان ورافدا للقضاء على التهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة. والهدف السابع طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة والذي يرنو إلى دعم حصول الجميع نساء ورجالا وفئات مهمشة على الطاقة وبأسعار معقولة والنهوض بالطاقات المتجددة وتحسين الكثافة الطاقية. وكذلك الهدف التاسع الصناعة التجديد والبنية التحتية ومن خلاله تعمل المهمة إلى تعزيز صناعة مستدامة وتحسين تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

أما على المستوى الوطني فتعتبر الخطة الوطنية لمأسسة وادراج النوع الاجتماعي المصادق عليها في 21 جوان 2018 والتي تهدف إلى تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في جميع القطاعات عبر أعمال التخطيط والبرمجة والميزانية والمنظومات الإحصائية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتمثل أهم آثارها في:

- منظومة مساءلة
  - الرفع
  - سياسات
  - سیاسات
- مخطط اتصالي

وتلعب مهمة الصناعة والمناجم والطاقة دورا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة حيث تساهم في تنفيذ الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة ومواقع القرار على المستوى الوطني والأثر الثالث الخاص بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل والأثر

الرابع المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق تم السعي إلى إدراج هذا التوجه ضمن استراتيجية المهمة من خلال الشروع في ضبط مؤشرات إحصائية تمكن من ضبط الإشكاليات وتحديد المسار الذي سوف تتخذه مصالح المهمة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

وفي هذا المجال شرع برنامج القيادة والمساندة في متابعة جملة من المؤشرات لتحديد تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في مواقع القرار باعتبار نسبة تواجدها ضمن إطارات الوزارة وكذلك نسبة مشاركة المرأة في دورات تطوير المهارات لدعم النهوض بالكفاءات دون تمييز بين الجنسين والعمل على تحديد الإشكاليات والمعوقات التي تحول دون ذلك.

هذا وستتولى بقية برامج الوزارة خلال سنة 2023 العمل على ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج العملياتية حيث شرع برنامج الطاقة في القيام ببعض الدراسات التي تعتمد مؤشرات تهتم بحضور المرأة في قطاعات فنية كالمحروقات والطاقات المتجددة.